تحولات الإخوان المسلمين

تفكك الأيديولوجيا ونهاية التنظيم

اسم الكتاب: تحولات الإخوان المسلمين
تفكك الأيدولوجيا ونهاية التنظيم
المؤلف: حسام تمام
الطبعة: الثانية ٢٠١٠ (مزيدة ومنقحة)
رقم الايداع: ٢٠١٠/٢٠٩٠
الترقيم الدولى : 8- 842 - 208 - 977
الناشر: مكتبة مدبولى
٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٢٥٧٥٦٤٢١ ف: ٢٥٧٥٢٨٥٤
Web site : www.madboulybooks.com
E_ mail : info@madboulybooks.com

الآراء الواردة فى هذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الناشر

حسام تمام

تحولات الإخوان المسلمين

تفكك الأيدولوجيا ونهاية التنظيم

مكتبة مدبولي

٢٠١٠

مقدمة الطبعة الثانية

صدرت الطبعة الأولي من هذا الكتاب على عجل؛ كنت على سفر وكانت مصر تشهد انتخابات برلمانية ساخنة كان حضور الإخوان فيها كثيفا وكانوا محل اهتمام جميع المراقبين ووسائل الإعلام والرأي العام..ولما لم تكن هناك كتب أو دراسات تقدم مقاربات حديثة في موضوع الإخوان فقد صدر الكتاب على عجل حتى من دون التدقيق اللازم أو مقدمة شارحة لمحتواه. ورغم ذلك لاقي الكتاب قبولا واهتماما كان دائما ما يجعلني أفكر في إصدار طبعة ثانية مزيدة ببعض الدراسات والمقالات التي خلت منها الأولي ومنقحة مما شاب الأولي من أخطاء.

في هذه الطبعة -الثانية- أضفت مقدمة ضافية ترسم ملامح التحولات التي عاشها الإخوان المسلمون وهي تفيد كثيرا في جمع الأفكار التي تضمنها الكتاب. كما أضفت إليها عددا من المقالات والدراسات التي تسهم في استكمال صورة الإخوان المسلمين في اللحظة الراهنة.

لا أجد ما أضيفه إلا توجيه الشكر للقراء الذين أحسنوا استقبال الكتاب..وإلي الكتّاب والصحفيين والباحثين الذين أفادوني بملاحظاتهم وما كتبوه من تعريف أو نقد.

ولله الفضل والمنة.

حسام تمام

الإسكندرية

الجمعة 3 يوليو 2009

في مشهد التحولات..تفكك الأيدلوجية ونهاية التنظيم[1]

تعيش حركة الإخوان المسلمين "حالة تحول" تعاني جراءها مخاض تغيرات كبرى وجوهرية تخرج بها من حالة "السكون" أو "الجمود" التي اعتادها منظار كثير من الباحثين والمراقبين الذين مازالوا يعيدون إنتاج نفس الصورة التي كان عليها الإخوان قبل عقدين أو يزيد، كما أنها تخرج أيضا عن حالة "الثبات "التي تسيطر على المخيال الإخواني فتحيله إلى صورة طوباوية عن الجماعة "الصامدة" "النقية" "الثابتة" رغم تعاقب المحن عليها عبر ثلاثة أرباع القرن أو يزيد!إنها حالة "تحول" تجعلنا حين التدقيق بإزاء حركة إخوان أخري غير التي كنا نعرفها قبل عقدين أو ثلاث، حتى ولو تواطأ على الإبقاء على الصورة القديمة الأنصار والخصوم.

وأتصور أن أهم ما يميز "التحولات" التي يعيشها الإخوان سمتان رئيسيتان، أولاهما أنها في مجملها تغيرات غير واعية أو مخطط لها مسبقا بقدر ما هي أقرب إلى التغير الذاتي الذي يجري وفق منطق الصيرورة الاجتماعية وهو منطق تسبق فيه الحركةُ التنظيرَ الذي يتأخر ليأتي مكملا لها مؤكدا عليها أو داعما مؤيدا لها بل وأحيانا لا يأتي لتظل الحركة أكثر تقدما من التنظير.. وفي كل الأحوال لم يكن التنظير -وهذا حال التحولات دائما داخل الجماعة- مُتبَنىً أو مؤسساً وإنما تاليا للحركة ومنفصلا عنها.

إنها تحولات تجري وفق منطق البرجماتية الذي طالما وسم المسلكية الإخوانية وأعطاها قدرة على الاستجابة التغيرات والمستجدات وخاصة فيما يتصل بالعمل السياسي والعمل العام الذي كان الدخول الكثيف للجماعة فيه المحرك والمسئول الأول عن كل ما طالها من تغيير.

أما الملمح الثاني لحالة التحولات التي تعيشها جماعة الإخوان فهو أنها وإن بدأت بالمجال السياسي وربما بسببه فإنها سرعان ما طالت مجمل الحركة الإسلامية الكبرى وغطتها كاملة: مشروعا وتنظيما وأفرادا بل وروحا من دون استثناء وإن بدرجات مختلفة، فرغم أنها جاءت وليدة الدخول الكثيف للجماعة في الحقل السياسي والعمل العام -بشكل أساس- إلا أنها لم تلبث أن تجاوزت المجال السياسي لتنتقل بتأثيراتها إلى شتى مجالات ومسارات الحركة لتدمغها بطابعها وليسيطر عليها منطقها: منطق الصيرورة الاجتماعية.

ولهذا كله فإن أفضل مقاربة لفهم التحولات التي عاشتها وتعيشها جماعة الإخوان هي المقاربة الاجتماعية السياسية، وهو ما يفرضه منطق التحولات الإخوانية التي لا يمكن الوقوف عليها عبر مراجعة النصوص والأدبيات الصادرة عن الجماعة أو المعتمد منها بقدر ما يجب البحث عنها في المسكوت عنه وغير المكتوب بل وغير الواعي من قبل الجماعة في معظم الأحيان.

أول ما سيلاحظه الراصد لتحولات الإخوان أن هذه التحولات ينفصل فيها دائما الفعل عن

---

١ مقدمة كتبت في عام كملخص شامل لأفكار الكتاب.

الخطاب فلا يخضع له ولا ينطلق منه، فمشاركة الإخوان المصريين- على سبيل المثال- في الانتخابات الطلابية
ثم المهنية والمحلية فالنيابية..كلها كانت سلسلة من التحولات أشبه بالمبادرات التي لم يسبقها أي تنظير بل دائما ما جاء التنظير داعما وليس منشئا لها!

هذا الانفصال بين الممارسة والخطاب لدى الإخوان ربما كان السبب الحقيقي فيما يمكن أن نعتبره "فجوة "أو "تناقضا": تعانيه الجماعة، وهو ما يظهر في موقف الجماعة من قضية الدولة، فهي تمارس فعلا سياسيا ينتمي إلى لحظة الدولة الوطنية الحديثة التي نعيش في ظلها فيما مازالت أطرها الفكرية والتربوية عاكفة على تداول أفكار ونظريات سياسية عتيقة تنتمي إلى ما قبل ظهور الدولة القومية. إنها الفجوة التي يدخل منها خصوم الجماعة للطعن في قناتها واتهامها والتحايل بل و"التقية" والازدواجية التي تستبطن فيها اعتقادا وتمارس في الواقع خلافه.
مع اتساع حركة الجماعة وتعدد مسارات حركتها التي يلتقي فيها الدعوي والسياسي مع غيرهما؛ ومع تعدد بل تباين الخلفيات الثقافية والاجتماعية للمنضوين فيها تتسع هذه الفجوة التي تعيشها الجماعة بين الفعل والخطاب ولكن تبقي هناك حالة "تعايش" بين خطابات وممارسات متباينة بل ومتناقضة، ويساعد على هذا التعايش ما عرفت به الجماعة تاريخيا من التزام خطاب عام فضفاض يقوم على قاعدة "أن جماعة الإخوان يسعها ما يسع الإسلام".
يبقى التجاور بين الخطابات المختلفة داخل الإخوان ولا تحاول الجماعة حسمه أو المفاصلة بشأنه إلا حين تضطر إلى ذلك في لحظة "توتر" تستلزم منها الحسم، وغالبا ما يكون حسما تحت حرج اللحظة وضغط الخصم، تماما مثلما جري في قضية الأقباط ودفع الجزية التي أثيرت في حوار شهير للمرشد الراحل الأستاذ مصطفي مشهور عام 1996. فقد أعلن المرشد وقتها أن الأقباط أهل ذمة ويفترض أن تجري عليهم أحكام الذمة بما تقتضيها من دفع الجزية مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية.
ما فعله السيد مشهور وقتها كان مجرد إعلان لتصور يسود قطاعات واسعة داخل الإخوان بل وداخل المؤسسات الدينية الرسمية في عالمنا العربي بما فيها الأزهر الشريف الأكثر استنارة.. كان هذا التصور موجودا ورائجا لكن إعلانه في لحظة فارقة وعلي لسان شخص بوزن مرشد الجماعة أثار حملة واسعة وعنيفة ضد الجماعة دفع بها إلى المراجعة ومن ثم الحسم الاضطرازي في هذه القضية والقطع لجهة تغليب تصور كان حاضرا لدي بعض أبناء الجماعة من تيار العمل العام الذين دخلوا التنظيم من بوابة السياسة، وهذا التصور كان يتبني الرأي القائل بضرورة القبول بالاجتهاد الجديد الذي يؤسس لفكرة المواطنة على أرضية إسلامية وهو اجتهاد كان قد انتهي إليه المفكر الإسلامي المستقل الأستاذ طارق البشري.

لقد اضطرت اللحظة "الحرجة" التي وقع فيها الإخوان تحت القصف العنيف للخصوم إلى مراجعة تصور فقهي في قضية صارت ملحة بما يعطل الآلة السياسية الإخوانية، ولم يجد الإخوان حرجا في تجاوز طرح إلى غيره طالما جاءت اللحظة التي تؤذن بالتجاوز لأفكار والإعلان عن القبول التام بغيرها كما حدث بعد ذلك في إعلان الجماعة القبول التام بفكرة المواطنة الكاملة لغير المسلمين.

وسنكتشف : هنا أن الخطاب الجديد جاء على طريقة الاستدعاء لضمان استمرار العمل وليس إنشاء لهذا العمل، وأن العقدة أو الفجوة تم حلها أو ردمها عبر خطاب إسلامي ظل هامشيا حينا من الدهر، وهو في هذه الحالة خطاب المفكرين الإسلاميين المستقلين الذين كان ينظر إليهم باعتبارهم على هامش الحركة وجودا وتأثيرا، فإذا باللحظة التاريخية تتيح لهم تأثيرا وفعلا واسع المدى داخل الحركة التي كانت تظن -من قبل- أنها غنية بأفكارها واجتهاداتها ومستغنية عن الآخرين!

لم يكن هناك قصد إخواني يبيت النية في تعدد الأفكار والرؤى داخل الجماعة بشأن قضية واحدة -كقضية الأقباط-، ولكن كانت هناك حالة تجاور وتعايش، كما لم يلجأ تقية أو نكوصا إلى تبني طرح جديد في القضية نفسها، إنما الذي حدث أن اللحظة التاريخية هي التي ساعدت على تراجع طرح وصعود آخر كان كلاهما موجودا وفاعلا من قبل تحت المظلة الإخوانية التي دائما ما آمن أصحابها أنه يسعها أي تصور أو اجتهاد يسعه الإسلام!

من الخلافة إلى الدولة الوطنية

من يتابع المشروع الإخواني في السنوات الأخيرة سيكتشف أنه شهد تحولا بالغ الأهمية انتقل به من أفق الخلافة وإقامة الدولة الإسلامية العالمية إلى الاستيعاب كاملا في مشروع الدولة الوطنية القطرية الحديثة التي بدا أنها استوعبت المشروع الإخواني بعد أن ظل زمنا طويلا يسعى إلى تجاوزها.

لن يجد الباحث -بالضرورة- مراجعة واضحة صريحة من قبل الجماعة لقضية الخلافة والدولة الإسلامية العالمية أو موقفا واضحا صريحا في الشكل النهائي للدولة "الإسلامية" التي يطمح إليها الإخوان، لكن مراجعة لتفاصيل العمل اليومي والآني وكثير من التصريحات المتناثرة لقادة الجماعة هنا وهناك تقول بلا لبس أن "الرواية الكبرى" التي كانت تعيشها الجماعة وترفعها هدفا نهائيا لمشروعها تفككت وتم تجاوزها تلقائيا ومن دون توقف للمراجعة أو حتى إعلان عن هذا التحول... ومن يتابع الخطاب والمسلكية الإخوانية سيلحظ بسهولة أن خطاب إقامة الدولة الإسلامية واستعادة الخلافة قد توارى تماما في السنوات الأخيرة حتى صار لا يكاد يبين!

يكفينا القول في هذا المقام أن أهم الأدبيات الإخوانية التي صدرت في المسألة السياسية في

السنوات الأخيرة أغفلت تماما أو سقط منها أي حديث أو إشارة لقضية إقامة دولة الخلافة الإسلامية، فالبيانات الرسمية للجماعة في السنوات الأخيرة -بدءا من ولاية المأمون الهضيبي تقريبا- كانت أقرب إلى بيانات لحزب سياسي محلي منه إلى جماعة عالمية خاصة بعد احتدام جدل الإصلاح السياسي في البلاد، ومن يتابع حفلات الإفطار الرمضانية التي تنظمها الجماعة سنويا سيجد أن المرشد يبدو فيها أقرب إلى رجل الدولة منه إلى قيادة إسلامية عالمية، وأنها دائما ما تحلق في الأفق المحلي حضورا وجدلا ولا تبعد عنه إلى الشأن الدولي إلا بشكل عام غير محدد لا يختلف كثيرا عن مقاربة الأحزاب القومية.

وإذا نظرنا إلى مبادرة الإصلاح التي أصدرتها الجماعة في شهر مارس من عام 2004 والتي يمكن النظر إليها باعتبارها أهم ورقة متكاملة طرحتها الحركة في السنوات الخمس الأخيرة، سنجد أنها خلت تماما من قضية الخلافة وجاءت محلية بحتة غارقة في قضايا وهموم الشأن المصري البحت، بل كانت المفارقة أن أبرز التعديلات التي طالت المبادرة التي كانت تطويرا للبرنامج الانتخابي للجماعة عام 2000 هو إسقاط البعد الخارجي تماما بما فيه القضيتين المركزيتين في العالم الإسلامي؛ فلسطين والعراق!.

وفي الانتخابات البرلمانية الأخيرة 2005، أسقطت الجماعة تماما كل ما تعلق بقضية الخلافة ليس على مستوى البرنامج السياسي فقط بل وحتى على مستوى "الرمزية"، إذ خلت الدعاية الانتخابية من أي إشارة إلى دولة "الخلافة الإسلامية" أو حتى "الدولة الإسلامية" وكانت مفارقة مدهشة أن قارب النجاة أو السفينة التي كانت محور الدعاية الإخوانية في انتخابات 1987 والتي كانت ترمز لجماعة الإخوان كقبطان يقود الأمة في معممات البحار طرأ على شراعها التعديل فلم يعد سداسيا كما كان يرمز إلى مراحل المشروع الإخواني الستة كما صاغها المرشد المؤسس الإمام حسن البنا (وهي: بناء الفرد المسلم؛ فالأسرة المسلمة، فالمجتمع المسلم، فالحكومة الإسلامية، فالدولة الإسلامية، فالخلافة الإسلامية وأستاذية العالم). لقد جري تعديلها لتصبح رباعية وأسقطت منها خطوتي إقامة الدولة الإسلامية وإعادة الخلافة الإسلامية!

لقد أدي الدخول الكثيف حد الاستغراق في العمل السياسي وما يتعلق به من عمل عام إلى تماهي المشروع الإخواني في حدود الدولة الوطنية التي صارت منتهي سعي المشروع الإخواني الذي بدأ منذ تأسيسه عالميا.. وقد أدي الاستغراق في العمل السياسي وتفصيلاته إلى أن يغلب علىَ المشروع الإخواني الاهتمام بالقضايا الداخلية المحلية وأن تصير مفرداته وموضوعاته محلية بحتة في الأغلب الأعم وصار الخطاب الإخواني أقرب إلى خطاب الأحزاب أو الجماعات الوطنية المحلية منه إلى الجماعات ذات المشروعات العالمية. ومن ثم توارت بهدوء قضايا الخلافة الإسلامية وكل ما يتصل بالمشروع العالمي.

لم يعد هناك حديث إخواني عن الدولة الإسلامية بل صارت تظهر تسميات جديدة بعضها

مراوغ -أحيانا- في حسن التخلص من "أزمة" الدولة الإسلامية، فصارت هناك مقاربات جديدة عن "دولة المسلمين" ثم "الدولة الآذنة بالإسلام" إلى "الدولة الديمقراطية ذات المرجعية الإسلامية" التي يطرحها جيل الوسط داخل الجماعة على لسان أبرز رموزه الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح عضو مكتب الإرشاد!.

لقد قطع الإخوان شوطا كبيرا في قضية الانتقال من التصور الديني لشكل الدولة إلى تصور مدني، وتجاوزوا في هذا الانتقال خطاب الأزهر الشريف والمؤسسة الدينية الرسمية. وما قدمه الإخوان في قضية المواطنة يبدو بالغ الدلالة إذ تبنوا التأسيس الشرعي لها متقدمين على الخطاب الديني الرسمي السائد حتى في الأزهر الشريف رمز الاعتدال والوسطية... وشهدت الستة الأخيرة التي احتدم فيها جدل الإصلاح في مصر تصريحات من قيادات إخوانية نافذة -خاصة من جيل الوسط- تعلن القبول بالمواطنة الكاملة حتى لو انتهت برئيس غير مسلم إذا ما جاءت بها صناديق الانتخابات، وهو تصريح يصعب أن يصدر عن الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) أو المؤسسات الدينية الرسمية (الأزهر الشريف)، بل ولم يجد بعض قادة الإخوان(مثل الدكتور عصام العريان) حرجا في القبول بتأسيس حزب مسيحي وهو إعلان لم يسبق إليه تيار سياسي أو ديني معتبر في الحياة السياسية بمصر حتى داخل الكنيسة نفسها بل وهو أقرب إلى أن يكون خروجا عن المستقر والسائد في مصر.

إن مراجعة سريعة في مواقف الإخوان من القضايا السياسية والاقتصادية الاجتماعية في مصر تقول إن الجماعة صارت أقرب إلى حزب وطني قطري بل وحزب يميني ذو توجهات ليبرالية في المسالة الاجتماعية الاقتصادية حيث القبول أو عدم الممانعة للتحولات التي طالت البلاد باتجاه أقرار سياسيات التحول الاقتصادي نحو تبني اقتصاد السوق القائم على الخصخصة وإعادة الهيكلة وحرية التجارة وانسحاب الدولة.

وربما اقتصر اختلاف الطرح الإخواني في هذه القضايا على الإضافات الأخلاقية دون أي اختلافات جذرية حيث مازالت المسألة الأخلاقية تلقي اهتماما إخوانيا دائما ما نراه في التشديد على محاربة العري والتحلل الأخلاقي والتأكيد على ضرورة التزام وسائل الإعلام والمؤسسات الثقافية والفنية والنخبة المثقفة بأخلاق المجتمع وتقاليده.

إنه التزام بأخلاقية لا تخفي وراءها بالضرورة طرحا مغايرا عن السائد، بل هي أخلاقية لم يعد يختلف فيها الإخوان كثيرا عن المجتمع المصري الذي تكونت لديه -في السنوات الأخيرة خاصة- حساسية في المسائل الأخلاقية.. لا يكاد يستثني منها شريحة من شرائحه، بل صارت موضوعا للمزايدة حتى من قطاعات كانت بعيدة تقليديا عن هذه المساحة.. سنلحظ ذلك في أزمة مصادرة الروايات الثلاث التي تتضمن "خروجا" أخلاقيا التي صدرت عن وزارة الثقافة، فبالرغم من أن أحد نواب الإخوان في البرلمان هو من فجر القضية إلا أنه لم يطالب بالمصادرة بل بألا تصدر بأموال دافعي الضرائب، فإذا بقيادة الحزب الحاكم تصعد القضية إلى الدعوة

للمصادرة، فتفاجئ وزارة الثقافة الجميع بسحب الروايات وإقالة المسئولين عن نشرها دفاعا عن الأخلاق والقيم والدين الإسلامي!

من التنظيم الدولي إلى الجماعة القطرية

التحولات التي طالت مشروع الإخوان ونقلته من التحليق في يوتوبيا دولة الخلافة إلى الأستغراق في واقع الدولة الوطنية لحقت -أيضا- برافعته أو إطاره التنظيمي، أو التنظيم العالمي للإخوان المسلمين الذي تأسس وانطلق ليكون الرافعة السياسية لتحقيق المشروع الإسلامي والذي على شاكلته كان يفترض أن يقوم ويتحقق حلم دولة الخلافة الإسلامية.

يتحدث المراقبون وكذا الإخوان عن "التنظيم الدولي" فتطل من بين أحاديثهم صورة أسطورية يبدو فيها كما لو كان هناك تنظيم عالمي يمسك بقبضة من حديد بالتنظيمات القطرية المحلية فيجمعها على رؤية واحدة ويقودها بسياسة موحدة تسير بالجماعة العالمية في طريق تحقيق الهدف الواحد..غير أن دراسة موسعة للتنظيم وما طرأ عليه من تحولات في العقد الأخيرين تقول أن الواقع مختلف تماما، وأن هذه الصورة هي أبعد ما تكون عن الحقيقة وأقرب للوهم الذي يتصوره المراقبون ويستعذبه الإخوان كما يستعذبون أمجاد السلف.

بدأ التنظيم العالمي يتشكل نهاية السبعينيات من ممثلي التنظيمات القطرية وقاد عملية تأسيسه عدد من الرعيل الأول من قادة الجماعة في مصر كان معظمهم من رجال تنظيم الخاص الذين تسيطر عليهم فكرة استعادة دولة الخلافة الإسلامية من أبرزهم الأساتذة مصطفي مشهور وكمال السنانيري وأحمد حسنين ونفيس حمدي.. خرجوا جميعا من السجون الناصرية التي قضوا فيها سنوات طويلة حتى قرار الرئيس السادات بالإفراج عنهم في أوائل السبعينيات، وفي سنوات معدودة نجحوا في تجميع خيوط التنظيمات الإخوانية المتناثرة خاصة في الخليج وأوربا، وأسسوا نواة تنظيم دولي محكم له لائحة منظمة وقيادة محددة وأعلنوا ميلاده رسميا في مايو 1982.

استمر نجم التنظيم الدولي في الصعود طوال عقد الثمانينات وبعضا من سنوات التسعينيات، وصار الحديث عنه يجذب أنظار الخصوم والأنصار على السواء، ولكن التحولات التي طالت الجماعة تقول أن التنظيم الدولي لم يعد يبقي منه إلا الذكرى والبريق الذي يخطف الأنظار في حيّن أن الواقع يؤكد أن هذا التنظيم "الأسطوري" لم يعد له أي سلطة توجيه أو ضبط أو إلزام على التنظيمات القطرية التي استقلت تماما في قراراتها حتى المصيري منها أو الاستراتيجي. علي عكس ما تقتضيه طبيعة التنظيم ولوائحه التي كانت تفرض مستوى من التنسيق والتشاور يضمن وحدة الرؤية والموقف في القضايا السياسية الكبرى وهو ما لم يعد واقعا.

لن أطيل في هذا المقال في سرد تحولات التنظيم الدولي للإخوان فقد كتبت دراسة موسعة

في ذلك نشرتها فصلية المنار الجديد، ولكن سأكتفي في هذا المقام بسرد وقائع لها دلالاتها فيما نذهب إليه بشأن التنظيم الدولي.

ففي منتصف التسعينيات اتخذ تنظيم الإخوان في الجزائر (حماس قبل أن يتحول إلى حمس) قرار ترشيح زعيمه الشيخ محفوظ نحناح في انتخابات رئاسة الجمهورية -وهو أكبر منصب ترشح له مسئول إخواني- دون العودة لقيادة التنظيم العالمي رغم خطورة القرار الذي لا سابقة له في تاريخ الإخوان، ثم دون رضا التنظيم الدولي حين اعترض قادته على قرار ترشيح نحناح!

أكثر من هذا فإن تنظيم الإخوان القطري في العراق -الحزب الإسلامي- أخذ قرار القبول بالمشاركة في مجلس الحكم الانتقالي الذي كان يرأسه ممثل جيش الاحتلال الأمريكي بول بريمر دون العودة لقيادة التنظيم العالمي ثم دون رضاه، وأصر على قراره في الوقت الذي أصدر جاره الإخواني في الأردن -جبهة العمل الإسلامي- بيانه بإدانة المجلس وتخوين بل وتكفير من يشارك فيه أو يقبل به! أما المرشد العام للجماعة السيد مهدي عاكف فلم يعقب في المسألة وترك الأمر وحق حسمه إلى إخوان العراق دون غيرهم، واعتبر أن أهل مكة أدري بشعابها!

ثم صارت سياسة عامة ألا تتدخل قيادة الجماعة في قرارات التنظيمات القطرية فلم يعقب السيد مهدي عاكف على قبول تنظيم الإخوان في سوريا بقيادة صدر الدين البيانوني الدخول في تحالف مع عبد الحليم خدام نائب الرئيس المنشق لإسقاط النظام برعاية أمريكية!

يصر الإخوان على الحنين إلى صورة التنظيم العالمي الحديدي المتماسك ويبالغون في تقدير حجمه ودوره ويتابعهم في ذلك خصوم يجدون في هذه الصورة ما يبرر إشاعة الخوف والرعب من الإخوان في حين أن الواقع يختلف تماما عن هذه الصورة.

الواقع يقول أن الانغماس في العمل السياسي جعل المصلحة العليا هي المصلحة الوطنية سواء للتنظيم القطري أو لمشروعه الوطني، فهموم هذه التنظيمات وحساباتها قطرية وطنية بحتة لا يحتل فيها البعد العالمي إلا مساحة ضئيلة جدا تعكس في النهاية وتوظف لمصلحة المحلي الوطني، ومن هنا رفضت قيادة التنظيم القطري في فلسطين -حركة حماس- الوساطة التي طلبها الراحل ياسر عرفات من قيادة الإخوان في مصر للضغط على حماس في إطار المفاوضات بينها وبين فتح، وغلبت حماس مصلحتها أو رؤيتها لمصلحة التنظيم القطري على أي اعتبارات أخري بما فيها التقدير للقيادة التاريخية لإخوان مصر.

كما أن المناخ الدولي ساعد أيضا في هذه التحولات التي طالت التنظيم الدولي، فقد انتهت حقبة الحرب الباردة، وانفردت الولايات المتحدة بقيادة العالم كقطب وحيد من دون منافس وحين وقعت هجمات سبتمبر عام 2001 وبدأت حربها العالمية على ما أسمته بالإرهاب أتت الرياح بما لا تشتهي سفن الإخوان التي فضلت التخفف من "العالمية" خاصة حين ترتفع كلفتها السياسية بما لا تطيقه ومن دون عائد.. وبدأ كل تنظيم يعكف على شئونه وشجونه

الخاصة مع الاحتفاظ بنوستالجيا الحنين إلى حقبة التنظيم الدولي الواحد!
لم يصدر أي مراجعة أو تعديل في القانون الأساسي للتنظيم الدولي للإخوان بما يستجيب لهذه التطورات، وهو ما يؤكد نظرتنا بأن من القصور الاكتفاء بدراسة الإخوان من خلال الوثائق والأدبيات، وأقصي ما صدر في قضية التنظيم الدولي هو حديث بعض قيادات الجماعة الأكثر واقعية وانغماسا في العمل السياسي والعام -مثل الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح- عن أن التنظيم الدولي صار فكرة غير واقعية وطوباوية وأن تكلفته السياسية أكبر بكثير من فائدة التمسك به وأنه من الأفضل تطويره كمنبر للتنظيمات الإخوانية التي تلتقي على الفكرة الإخوانية في العالم كما هو العالم في منتدى الاشتراكية الدولية الذي يجمع الأحزاب اليسارية والشيوعية في العالم أو المؤتمر القومي العربي الذي يجمع الأحزاب القومية في العالم العربي.

من الجماعة المفتوحة إلى الخصوصية الإخوانية

تغير مشروع الإخوان المسلمين فتحول من مشروع استعادة دولة الخلافة إلى مشروع مستغرق كلية في الدولة الوطنية، وقد واكب هذا التحول أو ترتب عليه تحول لا يقل أهمية في الجماعة نفسها التي توارت عنها صورة الجماعة المفتوحة الشمولية التي تقدم نفسها ممثلا وحيدا للأيدلوجية الإسلامية وبدأت تبرز صورة جديدة تحمل نوعا من الخصوصية الإخوانية التي تتمايز عن غيرها من "الإسلامية".
فيما مضى كان الإخوان المسلمون يمثلون الواجهة الرسمية للأيدلوجية الإسلامية التي اجتاحت مصر والعالم العربي بدأ من السبعينيات ووصلت قمتها في نهاية الثمانينات، والتي كان شعارها أو روايتها الكبرى إقامة الدولة الإسلامية، وهو شعار كان يستقطب بريقه قطاعات وشرائح وأعمار بالغة التنوع والاختلاف ويخفي وراءه تناقضات طبقية ومصلحية تكاد تصل حد الصراع لو تهيأت لها سبله، وكانت هذه الأيدلوجية التي استطاع الإخوان احتكارها حصرا قادرة على أن تلهم الطبقات المحرومة والمهمّشة وترى فيها طريقا للخلاص من كل ما تعانيه من فقر وتهميش وظلم اجتماعي كما كانت تلهم في الوقت نفسه الطبقات الوسطي والبورجوازية التي وجدت فيها استجابة لمصالحها هي الأخرى بدأ من تلبية الاحتياجات الأخلاقية انتهاء بمنحها فرصة للحراك الاجتماعي صعودا في سلم السلطة، وكانت الأيدلوجية نفسها تجذب إليها المتمردين ذوي النزعات الثورية الراغبين في المواجهة السيفة مثلما ينضوي تحتها المندمجون اجتماعيا من أبناء البورجوازية التي طالما أحكمت وأجادت فن التفاوض والمساومة.
لقد أدي الدخول البراجماتي والكثيف للإخوان في السياسة إلى تخليهم عن الرواية الكبرى -الدولة الإسلامية- والالتزام بطرح برنامج لا يبعد كثيرا عن برامج الأحزاب الوطنية الأخرى، بل والليبرالية منها على وجه الخصوص. من يتابع الخطاب الإخواني في الفترة الأخيرة يلاحظ

غياب مفردات الرواية الكبرى من الدولة الإسلامية والخلافة الراشدة والوحدة السياسية الجامعة لكل الأمة الإسلامية ومفاهيم أهل الذمة، كما سيلاحظ حضور مكثف ومتصاعد لمفردات خطاب جديد لا علاقة له بالقديم وإنما يرتبط بمشروع حزبي سياسي بامتياز حتى وإن لم يعلنه أصحابه كاملا.

فالبرنامج السياسي للإخوان تتأكد يوما بعد يوم مفارقته -تماما- لكل ما كان يقدمونه عن "المشروع الإسلامي"، باتجاه برنامج ديمقراطي بعيد عن الأرضية الدينية التي كانوا ينطلقون منها، فكثر حديثهم عن الاحتكام التام للشعب أيا كانت خياراته، والقبول بحق ومبدأ تداول السلطة والتسليم باختيار الشعب مهما كانت، وأن حكم الشريعة مرتهن بقبول الشعب له؛ مع اتجاه للتخفف من المرجعية الدينية ففي العمل السياسي قياسا بما كان يحدث من قبل.

لقد اضطر الإخوان بفعل الدخول الكثيف في العمل السياسي إلى أن يقولوا كلاما محددا بعيدا عن العموميات الفضفاضة التي كان يحرصون عليها وهو ما كان له أثر بالغ على مقدرتهم السابقة على الحشد الواسع لقطاعات متعددة ومتباينة في المجتمع.
وواكب ذلك تحول ثان بالغ الأهمية طال هذه المرة الدولة المصرية نفسها التي عاشت تحولات اقتصادية كبرى كانت تصب جميعها ضد مصالح الطبقات الفقيرة، فكان أن بدأت هذه الأيدلوجية في التفكك لتكشف عما وراءها من تناقضات طبقية ومصلحية هائلة أكبر من أن يستمر تسترها وراء أيدلوجية تخلي عنها ممثلوها الرسميون.

تنحدر الغالبية العظمى لقواعد الإخوان المسلمين من الطبقة الوسطى، ورغم وجود الإخوان وانتشارهم في شتى أنحاء البلاد يقل وجودهم التنظيمي في الطبقات الفقيرة، ويهتم المسئولون عن التجنيد بتجنب التوسع في ضم عناصر من الطبقات الفقيرة إلا لحساب ميزات استثنائية تتمتع بها هذه العناصر دون أن تكون هذه قاعدة معلنة، ويعد الانضمام للجماعة أحد آليات الصعود الاجتماعي في الطبقات الدنيا، إذ تتيح الجماعة لأعضائها فرصة للتحقق والصعود الاجتماعي من خلال شبكة حماية اجتماعية كبرى، وتساعد هذه الشبكة على تأمين الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي للأعضاء والمساعدة للمتعاطفين والمؤيدين والأنصار، وتعتمد الجماعة في ذلك على سيطرتها وإدارتها لعدد كبير من المساجد ومؤسسات البر والصدقات التي تمارس دورا مهما في غياب مظلة حماية من الدولة.
وجاء موقف الإخوان من التحولات الاقتصادية للبلاد باتجاه الانفتاح واقتصاد السوق لتؤكد أن الجماعة اتجهت إلى اليمين الرأسمالي بفعل التركيبة الداخلية واتساع حجم ودور رجال الأعمال فيها، وهو توجه أكدته مجمل التحولات الدينية في البرجوازية المصرية المتدينة سواء

التي ترتبط بالجماعة أو التي تدور في فلك ما عرف بظاهرة الدعاة الجدد، وخلت مواقف وأدبيات الإخوان -وآخرها مبادرة الإصلاح الصادرة في مارس 2004 - من أي تمثيل لهموم الطبقات الدنيا.

لقد أدت هذه الاستراتيجية إلى انفصال تدريجي للجماعة عن الطبقات الفقيرة والمهمشة، الآخذة في الاتساع والمعاناة، على مستوى الانتشار التنظيمي ثم على مستوى المشروع الذي تطرحه والذي لم يعد يمثل إلا طموحات البورجوازية المصرية المتوسطة المتدينة، وهو انفصال ظهر جليا في غياب هذه الطبقات كأشخاص أو كبرامج أو حتى كشعارات في تظاهرات وتحركات الإخوان الأخيرة.

لم يعد مشروع جماعة الإخوان يمثل الطبقات الفقيرة حتى المتدينة منها والتي تعاني جراء التحولات الاقتصادية. وربما كانت الجماعة الإسلامية الأقرب إلى تمثيل هذه الطبقات لولا صدامها المسلح مع النظام، ومن هنا يمكننا فهم أهمية المشروع الذي كان يطمح إليه الراحل عادل حسين المفكر والسياسي الإسلامي القادم من صفوف اليسار الواعي بالتناقضات الطبقية بحكم ماركسيته، وهو مشروع تسييس كوادر هذه الجماعة وإسلاميي الضواحي وأحزمة الفقر وضمهم لحزبه -حزب العمل- بديلا عن المواجهة المسلحة مع النظام التي يقدر ضحاياهم فيها بما بين 20 إلى 30 ألف معتقل، ولولا صدام الحزب نفسه مع التنظيم وتجميده إداريا لكان حزب العمل الإطار التمثيلي المناسب لهذه الطبقات التي سقطت من خطاب وحركة الإخوان.

وإذا تجاوزنا الطبقات الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة والبرجوازية، سنفاجأ في ضوء التحولات الكبرى التي عاشتها الظاهرة الدينية في مصر أننا لا نستطيع النظر إلى الإخوان باعتبارهم الممثلين الوحيدين للطبقة المتوسطة وللبورجوازية المتدينة، فالحالة الدينية المصرية تجاوزت الأطر التنظيمية ولم تعد خاضعة لها، بعدما تفتت الأطر التي حكمتها وظهر فاعلون جدد من خارج التنظيمات أكثر قدرة على الفعل والتأثير وجذب الجماهير كما هو الحال في عمرو خالد والدعاة الجدد، كما أن المزاج الديني العام لم يعد يلقي بالا للسياسة وإن دخلها فليس على طريقة الاصطفاف الأيدلوجي والتنظيمي التي يجدها عند الإخوان، فأمام الشاب الملتزم دينيا أطر أخرى بديلة للتعبير السياسي الأكثر حرية وأمنا تبدأ من حزب الوسط الواقف على تخوم الشرعية وصاحب المرجعية الإسلامية المنفتحة وانتهاء بحركات الاحتجاج السياسي بما فيها حركة كفاية التي تتجمع على حاجات مطلبية وليس على اصطفاف أيدلوجي... هذا إذا افترضنا أن هذه البورجوازية لها مصلحة أصيلة ومتفق عليها في تغيير الوضع الحالي، لم يعد الإخوان وحدهم في الساحة الإسلامية بل استقرت ظاهرة "المفكرين الإسلاميين المستقلين" وتنامى تأثيرهم، ولحق بهم "المثقفون الإسلاميون" الخارجون عن التنظيمات والمؤسسات الإسلامية، وبرزت ظاهرة "الدعاة الجدد" التي احتلت صدارة المشهد الإسلامي في مصر وصارت أكثر حضورا في صياغة الوعي الإسلامي من جماعة مثل الإخوان، وكان هذا إيذانا بتأكيد الخصوصية الإخوانية التي تختلف عن غيرها من الأفكار والدعوات الإسلامية.

من النقاء الأيدلوجي إلى "العادية"

ومثلما تغير المشروع وإطاره التنظيمي تغيرت القواعد الإخوانية. لم يعد "المناضل" الإخواني هو نفس "المناضل" ذي التكوين الأيدلوجي المغلق أو ابن الثقافة الإخوانية "النقية"، لقد انفتحت هذه القواعد على مراجع ثقافية وفكرية بل وشرعية مختلفة بما يستدعي النظر في أسطورة "النقاء" الإخواني التي ظلت مهيمنة.

في حقبة السبعينيات إلى نهاية الثمانينيات كانت تروج في القواعد الإخوانية مقولة الشهيد سيد قطب (جيل قرآني فريد) التي كانت عنوانا لأحد فصول كتابه (معالم في الطريق). كان لهذه المقولة فعل السحر في سعي قيادات الجماعة وكوادرها إلى الوصول لنموذج الوحدة الفكرية التي تؤسس للقاعدة "النقية" في منطلقاتها الشرعية وتأسيسها الفكري وفي معاملاتها بل وفي صورتها وهيئتها أو ما كان يعرف بـ"الهدي الظاهر". وكلها كانت تتحالف على بناء "مناضل" إخواني "نقي" و"مختلف" عن أقرانه وزملائه في بيئته. غير أن تحولات كثيرة -خاصة على علي المستوى الاجتماعي والاقتصادي- جعلت هذه المقولة أقرب إلى أحلام الرومانسية أو -في أفضل الأحوال- إلى ذكري جميلة من مرحلة "البراءة" التي يحن إليها المناضل الإخواني ويجترها في حديث الذكريات دون أن يلتزم بالسعي إلى تحقيقها.

لقد حلت بدلا منها مقولات أخرى تعكس الرغبة في الانفتاح وتنوع الأفكار والمراجع دون النظر إلى التمييز أو المفاصلة الفكرية والعقدية الحادة التي كانت تسم هذا المناضل، انفتح "الكادر" الإخواني على الدنيا بعد أن فتحت أبوابها أمامه، ولم تعد مقولات النقاوة والمفاصلة تناسبه، وربما حل بديلا عن مقولة قطب في الوعي الإخواني مقولات أخري؛ دينية أيضا لكنها تعكس هذه الرغبة في الخروج من أسر "النقاوة" والكف عن رؤية العالم من ثقب الأيدلوجيا، فتوارت من خطابه ووعيه مقولة قطب لتفسح الطريق لآثار أخري مثل: (اطلبوا العلم ولو في الصين) و(الحكمة ضالة المؤمن أني وجدها فهو أحق الناس بها).

الكادر الإخواني يقرأ في التراث الإسلامي أقل مما يقرأ في شئون الحياة، وتزخر مكتبته بمجموعات ستيفن كوفي في علم الإدارة وروايات باولو كويلو.. ولا يشعر بحرج أن يقتبس في إحالاته إلى فلاسفة ومفكرين غربيين وغير مسلمين بل وربما رآها عنوانا للثقافة والتميز على خلاف ما كان عليه أسلافه في جيل السبعينيات

وهو ينفق جزءا لا بأس من تفكيره في الإجابة عن سؤال: أين وكيف يقضي عطلة الصيف؟، يذهب إلى السينما ويتناقش في آخر ما شاهده من أفلامها، ويقتني الأطباق اللاقطة وإن سعى في بعض الأحيان لتشفير القنوات الإباحية، لكنه فيما عدا ما يجرح الأخلاق مقبل على المتعة والترفيه خاصة مباريات كرة القدم التي لم يعد يختلف "المناضل" الإخواني في حبها ومتابعتها

والاهتمام بها عن بقية أفراد الشعب المصري الذي يذوب فيها عشقا. لقد كف "المناضلون" الإخوان عن التهكم على "الولع" المصري بكرة القدم ولم يعودوا يرونها مظهرا للخفة أو مضيعة للوقت أو وجها من وجوه الانصراف عن قضايا الأمة كما كانت نظرتهم من قبل. لقد أدان نواب الإخوان في البرلمان مثل غيرهم تشفير مباريات كاس الأمم الأفريقية الأخيرة وحرمان الشعب المصري من متعة مشاهدتها، وشاركوا غيرهم من السياسيين في نصب شاشات العرض في الساحات الكبرى لتشاهد الجماهير المصرية المباريات مجانا! وحين فاز المنتخب المصري بالبطولة سارع رئيس الكتلة الإخوانية في البرلمان إلى إصدار بيان تهنئة بالفوز ولم تمض عليه ساعات حتى اصدر المرشد العام -في سابقة هى الأولى- بيانا رسميا للتهنئة بالإنجاز القومي الذي حققه اللاعبون المصريون!

انفتاح الكادر الإخواني ودخوله في تفصيلات الحياة ومعاركها جعله أقرب إلى "العادية"، وانتزعه أو انتزع منه روح الاستعلاء والتفرد والإحساس المبالغ فيه بالرسالية التي تجعله مختلفا بل ومميزا في سلوكه وأفكاره وطريقته في الحياة.. فهو دخل في فضاء العمل العام وما يستدعيه من علاقات ومشاعر وعواطف وما استلزمه -بالضرورة- من الوقوع في الأخطاء مثل بعض وقائع الفساد المالي والإداري بل والأخلاقي التي نسبت لكوادر إخوانية خاصة في تجربة إدارة العمل النقابي، وهو ما رفع عنه هالة القداسة وقربه من غيره من كوادر الحركات السياسية والاجتماعية الأخرى.

لقد بدأنا نرى ونسمع عن القيادي الإخواني الذي توجه إليه تهم التحرش بموظفات عنده (رغم عدم التيقن من صحتها وغلبة الظن بكونها جزء من حملة تشهير بسبب خصومات سياسية) وعن القيادي الإخواني البارز الذي يقع ابنه في حب فتاة عصرية في ملبسها ورؤيتها من خريجات الجامعة الأمريكية ويتقدم لزواجها رغم أن والدها الفنان عادل إمام هو أكثر فناني مصر هجوما على التيار الإسلامي وسخرية منه في أعماله التي تزيد فيها جرعة الإثارة والجنس! ثم لا يمانع والده في ذلك بل يحشد للمناسبة قيادات الجماعة وعلي رأسها المرشد العام!!.

وزاد من تحولات الكادر الإخواني المنفتح نحو "العادية" طبيعة الخطاب الإخواني الذي غلب عليه الحرص على عدم الدخول في التفصيلات بما أدى إلى تعدد الخطابات والاتجاهات إلى حد التناقض تحت مظلة الجماعة الواحدة،فصرنا بإزاء جماعات الإخوان وليس جماعة واحدة مهما قيل عن الوحدة الفكرية الجامعة، فهناك رؤى إخوانية تتعدد من أقصي اليمين إلى أقصي اليسار تتفاوت رؤيتها السياسية ما بين الاندراج في حزب سياسي قطري يدعم دولة عصرية وما بين أفكار مازالت تستدعي صورة غائمة لدولة الخلافة الإسلامية العالمية، كما تتجاور فيها مقولات أهل الذمة مع قاعدة المواطنة دون حسم أو تمييز.. ويصعب دائما يصعب تحقيق الفرز وتنعدم الرغبة فيه مع استمرار تمسك الجماعة في خطابها بتقديم نفسها كعباءة تتسع لكل

العاملين بالإسلام مع تحديد سقف واسع يحكم الجميع وهو مبدأ السمع والطاعة لقيادتها مع نبذ العنف منهجا. لذا نجد بين كوادر التنظيم أزهريون وأنصار سنة وجمعية شرعية وتيار سلفي وجهاديون سابقون وسياسيون بدأوا في أحزاب سياسية أخري و.. وقطاعات من العمال والفلاحين تنحصر علاقتها بالجماعة في كونها الإطار أو الصلة التي تربطها بالله!

ثم جاءت التطورات -التي أشرنا إليها- في حقل التدين لتنهي أي حديث عن النقاوة الأيدلوجية في القاعدة الإخوانية، فمع تراجع دور المؤسسات الدينية الرسمية وغير الرسمية، صار تأثير الخارج ثقافيا وفكريا في الداخل الإخواني أكبر بكثير وذلك عبر ظاهرة الدعاة الجدد وقبلها المفكرون الإسلاميون المستقلون التي تعكس حجم تأثر الصف الإخواني -بدلا من تأثيره- بمقولات وأفكار لم تنتجها الجماعة وإنما جاءت من لمفكرين ودعاة من خارجها.

من تغيير العالم إلى التمتع به!

التحولات التي رصدناها تعكس تحولا في الروح الإخوانية التي عرفناها قبل عقدين من الزمان؛ لقد أدي خروج الإخوان من الرؤية الكلية أو الرواية الكبرى للعالم والدخول في الواقع والآني والاشتباك مع تفاصيله وأجزائه الصغرى واندماج الجماعة اجتماعيا في النسيج الاجتماعي المصري إلى خفوت النفس النضالي الثوري الذي يطمح إلى تغيير العالم، وهو ما كان ملمحا بارزا للجماعة في مدها الثاني (حقبة السبعينيات)

كان "الحلم" أبرز سمات جيل السبعينيات الذي قام بالتأسيس الثاني للجماعة، كان تغيير النظام مجرد خطوة بسيطة في عمل لا تنتهي خطواته إلا بإعلان دولة الخلافة الإسلامية العالمية، وكان الطريق إلى الخلافة أقصر من الانتظار بل هو من القصر بما يغري بالانتقال إلى ما بعده: ما شكل الخلافة؟ وأين سيكون مقرها؟ بل وما الشعار المفترض لها؟!.. وكلها أسئلة كانت تطرح للنقاش ليس في اللقاءات الخاصة فقط بل وفي الدروس العامة، وكانت مبشرات تحقق الحلم جزءا من معاش يومي ونقاشات لا تتوقف بين "الأخوة"

كان طموح هؤلاء الشباب من طلاب الجماعة ليس أقل من "التغيير الشامل" لوجه الأرض العالم الذي يجب أن يرحب بهم وبما ينتظره منهم..كان شعارهم الأثير: صُمّت أذن الدنيا إن لم تسمع لنا!

كان لدى إخوان هذا الجيل رغبة عارمة في التغيير الجذري لبناء مستقبل وعالم آخر صاغته رؤية مثالية حالمة لكنها قادرة على أن تشحذ همهم للفعل.

لقد تراجع "الحلم" بتغيير العالم حتى لدي جيل الشباب فضلا عن الكبار، فطموحات شباب الإخوان في الجامعة لم تعد تتجاوز السماح لها بالترشح في الانتخابات الطلابية، وأقصى مطالبهم صارت إصلاح اللائحة الطلابية والعودة إلى لائحة 1979!، وإلي قبيل اندلاع مظاهرات الإصلاح

في ربيع العام الماضي كان أهم نشاط أقامه شباب الإخوان في الجامعة في العام الماضي (2004-2005) هو مظاهرة نظموها في جامعة الإسكندرية للتنديد بالعري والابتذال في أغاني الفيديو كليب! أما أقرانهم في جامعة القاهرة فكان قمة فعالياتهم تنظيم يوم طلابي بمناسبة عيد الحب أطلقوا عليه اسم (يوم محمد) Mohamed Day! لتقديم رؤية إسلامية في الحب!
لقد أفلت الروح الثورية النضالية بين الإخوان حتى في الأناشيد (صارت تسمي أغاني!) فصارت تحفل بالمتعة وتحتفي بالترفيه والبهجة بعدما كانت تمجد الشهادة والتضحية في سبيل العقيدة والأوطان، وبعدما كانت تستمد كلماتها من أشعار هاشم الرفاعي والشهيد سيد قطب التي تفيض ثورة وتمرد صارت يكتبها مؤلفو الأغاني الجدد الذين تغلب عليهم روح "الشعبية" والفكاهة وبعضها من رومانسيات الراحل سيد درويش في الغرام والغزل!
في حقبة الحلم كانت الكوادر تستغرقها روح زهد وتقشف وانصراف عن زينة الدنيا ومتاعها، فكان أقل القليل يكفي للعيش والزواج، وكان التزام القصد في النفقة وفي الملبس أصلا في السلوك، وكانت روح الجد حد الصرامة والتجهم سمتا به يعرفون، حتى في أوقات الفرح والسرور كانت تستغرقهم حالة الصرامة والجد فيستحضرون وصية الأمام الشهيد حسن البنا (لا تكثر من الضحك فإن الأمة المجاهدة لا تعرف المزاح)!.. أما الآن فعكس ذلك هو ما يسود، النموذج الذي يلهب الشاب الإخواني ليس نموذج رهبان الليل فرسان النهار الذين كانت تتغني لهم الأنشودة الإخوانية "إذا جن المساء فلا تراهم من الإشفاق إلا ساجدينا"! بل هو نموذج الجنتلمان الإسلامي الذي يرتدي أبهي الحلل ويقتني أفخم السيارات ويعتلي أهم المناصب ولكنه يسخر ذلك كله في سبيل الله!
تغيرت حقبة الحلم فلم تعد الدنيا دار الابتلاء والشرور ولم تعد جحيم المؤمن أو مجرد شجرة يستظل بها ثم يغادرها إلى الآخرة بل صارت مرغوبة ومقصودة والنجاح فيها معيار للإيمان الديني ومؤشرا على النجاح في الآخرة.. أقبل الإخوان على الدنيا وأعاد الوعي الإخواني توجيه بوصلته فصارت محاضن التربية والتكوين والتثقيف تخرّج نوعا جديدا من الكوادر، إنه كادر راغب في الدنيا بعد أن كان راغبا عنها، همّه أن يبني ذاته ويتعلم إدارتها ليستعد لمواجهة متطلبات الحياة أكثر مما يستعد لسؤال الآخرة، فحظه في الدنيا هو عنوان لحظه من الآخرة! ولديه من التراث ما يدعم رؤيته الجديدة فالمشروع الإسلامي يقوم به أمثال عثمان بن عفان و الزبير بن العوام (رمزا لليسر والغنى) وليس أهل الصّفّة من فقراء المهاجرين!.

الروح الإخوانية الجديدة هي روح التعايش والتكيف مع الواقع كما هو دون السعي إلى تغييره؛ فقط إعطاؤه مسحة أخلاقية تحت لافتة الأسلمة!.. إنها روح جديدة لا ترى أفقا آخر غير الذي نعيشه.. فهي تريد الواقع نفسه ولكن بمزيد من التحسينات... وهذا ما سنجده في أدبياتهم الحديثة؛ ليس هناك دعوة إلى تغيير جذري وإنما تعديلات أو تحسينات على الواقع... ومن يقرأ

البرنامج السياسي للإخوان في الانتخابات الأخيرة لن يجد فيه فروقا كبيرة عن غيره وربما ظنه برنامج الحزب الوطني الحاكم!

تغيرت رؤية الإخوان للعالم وللآخر المختلف سياسيا أو دينيا، فالعالم -في الرؤية الجديدة- ليس غابة بلا قانون وأهله ليس كلهم صليبيين وصهاينة، بل هناك شعوب صديقة وأمم متحدة ومؤسسات دولية يرجع إليها ويطلب منها أن تقيم العدل وأن تكف -فقط- عن الكيل بمكيالين! ولا حديث عن صورية هذه المؤسسات أو كونها مؤسسات بيد الامبريالية العالمية والصهيونية وقوي الكفر المعادية للإسلام كما كان الحديث من قبل.

حين وقعت أزمة الإساءة إلى الرسول الأعظم -صلي الله عليه وسلم- تأخر التعاطي الإخواني مع الحدث عن معظم بل ربما كل القوى الإسلامية بل وغير الإسلامية الأخرى في مصر والعالم الإسلامي ثم صدر في مجرد بيان قصير مختزل فيما لا يزيد عن ثلاثة أسطر يتحدث فيه المرشد كما لو كان رئيسا لواحدة من جمعيات النفع العام؛ فيستنكر الإساءة إلى النبي الذي هو "رمز الأمة العربية والإسلامية" مؤكدا على أن الإساءة إليه "لا يقبلها أصحاب الأديان السماوية"..!! من يقرأ البيان سيختلط عليه الأمر فيما إذا كان بيانا للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين أم لأحد الشيوخ الرسميين خاصة وأنه يتكلم عن النبي كرمز للأمة العربية والإسلامية ثم هو يحمي ظهره في موقفه هذا بأصحاب الأديان السماوية!

لهجة البيان أقرب إلى البيانات الرسمية؛ تلتزم الهدوء والروية وتبتعد تماما عن الإثارة والتحريض، مكتفية بتسجيل موقف أكثر منها متطلبة لعمل يرد الإساءة، ثم هي تخلو تماما من أي إشارة إلى "المؤامرات" أو عداء "القوي الصليبية" أو "الصهيونية" و"الكفار" أعداء الإسلام ورسوله، بل وهي تستدعي أيضا تعاطف نصرة غير المسلمين.

الخلاصة:

إننا بإزاء حالة تحول عامة وشاملة تطاول المشهد الإخواني برمته وهي -على اختلاف درجة ونوع التحول- نتيجة للمشاركة الكثيفة والموسعة في العمل السياسي والعمل العام طوال الثلاثة عقود الأخيرة التي تلت التأسيس الثاني لجماعة الإخوان المسلمين.

الإخوان المسلمون ..غواية التنظيم[2]

لعلها كانت أكثر مفارقات المشهد السياسي الأخير في مصر أن اللحظة التي خلا فيها الملعب لجماعة الإخوان المسلمين وتخففت القيود التي كانت تحكم حركتها إلى حد المصادرة، اللحظة التي ظنها الجميع بداية انطلاق المارد الإخواني من قمقمه الذي طال فيه حبسه، كانت نفسها اللحظة التي تأكد فيها نهاية أسطورة التنظيم الأكبر والأقوى التي مازالت تبث الرعب في قلوب الجميع خاصة خصوم الجماعة الذين حبسوا أنفاسهم خوفا بعدما وصلتهم رسالة المارد في أوائل الربيع يحملها عشرات الآلاف من كوادر التنظيم يحتشدون للتظاهر في كل محافظات مصر!

منذ خروجهم من السجون في أوائل السبعينيات ترسخت لدى الإخوان قناعة بأن ملعب السياسة كما ترسمه التجربة الحزبية لا يناسبهم، وأن البناء عليه كالبناء على الرمال، وزاد من نفورهم منه ميراث تاريخي ثقيل من عدم الثقة والتشكك في نية النظام السياسي تجاههم وأن المواجهة معه آتية لا ريب فيها، وكان التنظيم هو الحل.

بدأ إخوان السبعينيات استراتيجية ترمي لبناء تنظيم هرمي محكم خارج سيطرة الدولة ورقابة أجهزتها ومؤسساتها المختلفة باعتبار أن هذا التنظيم المحكم هو الضمانة الحقيقية والوحيدة لوجود الجماعة التي كان قد صدر القرار الإداري من النظام الناصري بحلها نهائيا عام 1954، ولم يكن واردا أن يعيد إليها الرئيس السادات المشروعية القانونية رغم وضعية السماح وشرعية العمل الفعلي التي أعطاها لقيادات الجماعة، وهي الرسالة التي وصلت الجماعة حين فاتح مرشدها عمر التلمساني السادات بشأن وضع الجماعة القانوني فرد عليه: تقدم بطلب للشئون الاجتماعية!.

دشن استراتيجية إعادة بناء التنظيم وقادها قيادات تربت جلها في النظام الخاص السري للجماعة قبل الثورة، وكان أبرزهم مصطفي مشهور وأحمد الملط وحسني عبد الباقي وكمال السنانيري وأخمد حسنين وجميعهم صاروا أعضاء في مكتب الإرشاد أو المجلس الحاكم للجماعة قبل وفاتهم ولم يتبق منهم إلا الأخير الذي يعاني المرض، شفاه الله، وآتت هذه الاستراتيجية ثمارها المرجوة سريعا؛ إذ لم ينته عقد السبعينيات حتى صارت الجماعة التنظيم الديني الأقوى في مصر بعدما ابتلعت معظم التنظيمات الإسلامية الجديدة التي كانت قد حلت بديلا عنها في غيابها وأهمها الجماعة الإسلامية في جامعات مصر التنظيم الطلابي الصاعد بقوة، بعد أن نجحت قيادات الجماعة في إقناع مجلس أمراء الجماعة يرأسهم عبد المنعم أبو الفتوح بالانضمام إليها.

---

٢ نشرت في مجلة اللوموند دبلوماتيك عدد سبتمبر ٢٠٠٥.

أغرى الانتشار الواسع وتسارع عجلة بناء التنظيم قيادات الإخوان بأن من الأفضل المضي في طريق التنظيم والكف عن استجداء القانونية من النظام؛ ليس قناعة برفضه الحتمي فقط وإنما ثقة بأن الوضع الأفضل غير القانوني للجماعة يعفيها من تكاليف تفوق كثيرا عوائد القانونية.

ورسخ هذه القناعة أن التسامح الذي كان يبديه السادات مع الجماعة بدا في طريقه للأفول مع حسني مبارك الذي افتتح عهده بلقاء مع زعماء كل القوى السياسية بالقصر الجمهوري مستثنيا منها جماعة الإخوان. وهي رسالة أكدت لها أن طريق القانونية صار حلما بعيد المنال. وعززت خيار قيادات التنظيم السري مقلصة آمال جيل جديد لم يكن لديه مشكلة بنيوية في ولوج بوابة القانونية.

في هذه الفترة تحددت استراتيجية الجماعة بالقبول بالدخول في اللعبة السياسية دون الالتزام بأهم قواعدها -وهو الترخيص القانوني بحزب- واختصرت موقفها من فكرة الحزب بالقبول بالتنسيق مع الأحزاب الموجودة (حالة الوفد 1984) أو التحالف معها في أفضل الأحوال (العمل والأحرار 1987) دون الرهان عليها كصورة أخيرة لابد أن تنتهي إليها الجماعة على الرغم من مشاريع أحزاب (مثل الأمل والإصلاح) طرحها بعض أبناء الجماعة لكنها ظلت قيد أدراج مكتب الإرشاد الذي دائما ما امتلك مبررات عدم الدفع بها ودائما ما كان النظام يمنحه مبررا أقوى بإعلانه الحاسم بالرفض القاطع لوضع قانوني للجماعة، وحين خرج أحد هذه المشروعات للنور خروجا على المعادلة -مشروع حزب الوسط- خرج معه رأس المشروع نفسه؛ أبو العلا ماضي، من الجماعة!

اختصر الإخوان مشروعهم -بقصد أو من دون قصد- في بناء تنظيم قوي حديدي خارج القوانين المنظمة يمكن أن يوكل له مهام إنجاز المشروع الإسلامي للتغيير، لم يفصلوا كثيرا في معالم مشروعهم بقدر ما عكفوا في دأب ودقة متناهية يحسدون عليها على صقل كفاءة هذا التنظيم وتطوير قدراته، وصاغوه على مثال الدولة نفسها حتى في أدق تقسيماته الإدارية التي كانت تتفق حد التماهي مع التقسيمات الإدارية للدولة، فمكتب الإرشاد يوازي مجلس الوزراء، ومجلس الشورى يقوم بمهام البرلمان، ومكاتب الجماعة الإدارية هي نفسها المحافظات، والمناطق تنطبق حدودها مع الدوائر الإدارية و الانتخابية تماما، بحيث صار التنظيم دولة بإزاء الدولة إلا أنها من دون جيش أو أجهزة أمنية.

وتغلغل التنظيم في كل تفاصيل وتضاريس ومؤسسات المجتمع والدولة المصرية باستثناء الجيش والشرطة والمؤسسات السيادية الأخرى كخط أحمر التزمت به قيادة الجماعة وفي وعيها المواجهة الدامية التي خاضتها مع النظام الناصري والتي كان أبرز أسباب دمويتها محاولة النظام اجتثاثهم من مؤسسات نافذة كانوا قد تغلغلوا فيها قبل الثورة يمكنها الانقلاب المضاد.

وكان أبرز ما انتهى إليه العقل الإداري للإخوان "مشروع التمكين" الذي اشتغل عليه أهم عقول وقيادات الجماعة من الصف الثاني والثالث (جيلا السبعينيات والثمانينيات)، وهو مشروع يعيد تنظيم الجماعة إداريا ويرتب هياكلها ومؤسساتها المختلفة بطريقة بالغة الدقة، ويرسم لها خطوات محددة وممنهجة للسيطرة على جهاز الدولة وتولي السلطة سلميا، وهو المشروع الذي اكتشفت وثائقه عام 1992 على ديسكات كمبيوتر في شركة سلسبيل والتي صارت عنوانا على أشهر قضية للجماعة، وباكتشافها تأكد للنظام بالدليل قوة الجماعة وأنها صارت أقرب لدولة موازية له لكنها تفتقد لكل عيوب وترهلات الدولة التي يديرها هوا

***

انتهت الجماعة إلى بناء تنظيم عملاق يتفاوت عدد أعضائه ما بين مائة ألف إلى نصف المليون عضو عامل بالتنظيم يدفعون الاشتراكات المالية الشهرية وينتظمون في الأسر الإخوانية التي هي أصغر وحدة تنظيمية تنعقد لقاءاتها أسبوعيا؛ إضافة إلى دوائر الأنصار والمؤيدين والمتعاطفين الذي يزيد عددهم عدة مرات عن عدد الأعضاء، وهي تقديرات تختلف بحسب جهات التقدير ومواقعها السياسية والأيدلوجية وإن كانت في كل الأحوال تقريبية تفتقد الدقة خاصة في ظل سياسة التجنيد السرية والإكثار من دوائر الأنصار والمتعاطفين التي تحول دون القدرة على التقدير الدقيق للعدد الحقيقي للأعضاء حتى من قبل الأجهزة الأمنية، بل ومن قبل مؤسسات الجماعة نفسها التي ترفض إجراء أي تقدير داخلي لها أو الكشف عن أي معلومات بخصوصه ولو كانت تقريبية حتى على المستوى الداخلي، وهو ما صار خطا أحمر لا يجوز تجاوزه في قاعدة أمنية تجعل من يخالفها عرضة للتخوين بتهمة كشف أسرار التنظيم.

وطوال ربع قرن هو عمر نظام مبارك تحددت سياسة النظام المصري في المراهنة على احتكار أو تأميم السياسة في مقابل انفتاح الاقتصاد، وعبر قانون الأحزاب المعيب وتعمد الجهات الإدارية مد نفوذها إلى كافة الأحزاب انتهى النظام إلى سيطرة تامة على كافة الأحزاب القائمة إلى حد اصطناع رؤساء للأحزاب على عينه، ومصادرة أي حزب يمكن أن يخرج عن السيطرة مستقبلا، وانتهت سياسته إلى موت السياسة في مصر التي كانت على أبواب تجربة حزبية تبشر بدايتها بالقوة.

ومع الزمن بدا -للخصوم قبل الأنصار- أن رهان جماعة الإخوان على بناء التنظيم وتقويته وليس السعي للحصول على المشروعية القانونية كان الرهان الناجح والناجع في مقابل رهان النظام على احتكار السياسة، فالحياة السياسية انتهت إلى مجموعة من الأحزاب "الكرتونية" التي تفتقد لأي وجود في الشارع ولا يجاوز دورها دور الديكور اللازم لمشهد سياسي بائس، ومجمل العملية السياسية حتى المعارضة صار يدار من داخل كواليس النظام، وخلا الملعب من أي قوة

سياسية يمكنها أن تناطح النظام عدا جماعة الإخوان التي صارت أقوى تنظيم سياسي قادر على الفعل في لعبة سياسية توشك على الدخول في موات تام.
تأكد هذا الوضع يوما بعد يوم وتأكد للجميع أن اللعبة السياسية في مصر انتهت إلى صراع بين قطبين وحيدين، نظام يصر على احتكار مجمل قواعد اللعبة ومصادرتها لمصلحته، وتنظيم لا يبالي كثيرا بالحصول على رخصة اللعب، ويجد في وضعه خارج القانونية الملاذ الآمن من عسف السلطة وتغلغلها في أوصال الفرقاء السياسيين والتحكم في أدق تفاصيلها، ولا يكف عن التباهي بقوته وكفاءته التنظيمية وقدرته على الحشد في مقابل نظام فاقد للشرعية الجماهيرية وقوى معارضة لا تملك من أدوات الشرعية إلا الترخيص القانوني تعلقه لافتة على أبواب مقارها ضيقة الغرف مجهولة العنوان!

***

لم تدم حالة الانسداد السياسي طويلا ودخلت البلاد في حالة حراك سياسي تدفعه وتفرضه ضغوط داخلية وخارجية، فكان لابد من اختبار ما انتهى إليه المشهد السياسي خاصة بعدما فتح قرار تعديل المادة 76 من الدستور كوة في جدار الجمود، وحين حلت ساعته تعلقت الأنظار بفرس الرهان الذي انتظره الجميع: تنظيم الإخوان الديناصور الوحيد الذي نجح في البقاء من عصر موات السياسة؛ وحين نزلت أول تظاهرة للإخوان يوم الأحد 27 مارس توقع الجميع على أنها القطرة التي تسبق السيل، وأننا على أبواب ربيع الإخوان المسلمين، وهو الربيع الذي ربما تأخرت بدايته ستة أيام على عادته (21 مارس) لأسباب إجرائية انتظارا لانتظام صفوف التنظيم الحديدي.
غير أن الانفراجة التي جاءت لتفسح الطريق للتنظيم الذي ينتظر إشارة البدء جاءت لتكشف أن الرهان عليه كان ضربا من الوهم، وأنه لم يكن إلا جزء من حقبة يوشك أن تتجاوزها الأحداث، وأنه في أفضل الأحوال لا يصلح فرسا للرهان على رسم صورة المشهد السياسي القادم.

***

فقد تأخر نزول الجماعة للشارع كثيرا على الأقل إذا ما قورن بتظاهرات حركة كفاية التي كانت قد سبقتها بعدة أشهر (أول مظاهرة كانت يوم 12-12-2004) حتى قبل قرار تعديل المادة 76 للدستور، وبدا أن الامتداد الهائل لجسم التنظيم كان عبئا كبيرا وحجر عثرة وأهم أسباب تأخر قيادة الجماعة في النزول للشارع، قبل أن تستجيب مضطرة إحراجا من حركة لا يتجاوز عدد أعضائها أصغر شعبة من شعب الجماعة التي تقدر بالآلاف في كل مدن وأحياء مصر، وهو نزول كانت الجماعة مضطرة لأن تدفع تكلفته باهظة حتى لا تخسر مصداقيتها في الشارع السياسي وقبله لدى كوادرها.

وإذا تجاوزنا التأخر في نزول الشارع وتفاءلنا مع من توقعوا أن مظاهرات الأحد ستعيد انتظام الصفوف وتضخ الدماء في شرايين التنظيم التي كادت تتجمد من جراء حصار سياسي جاوز العقد، وأن الأمر يحتاج فقط لبعض الوقت لتستعيد الجماعة فاعلية تنظيمها وقدرته على النفاذ مجددا إلى قطاعات المجتمع المصري لتقود الشارع في تظاهرات ربيع الحرية؛ سنجد أن شيئا من ذلك لم يحدث بل سرعان ما توقفت التظاهرات التي بدت وكأنها إعلان موقف أكثر منه بداية لحركة مستمرة مرشحة للتفاعل (توقفت تظاهرات الإخوان تقريبا يوم 2005-5-6 الذي اعتقل فيه عصام العريان المتحدث الرسمي لجماعة ومجموعة قيادية بمنزله).

وحتى حين بدأت بوادر الصدام مع النظام الذي طالت اعتقالاته أكثر من ألفين من قواعد وقيادات الجماعة بدا أن الانتشار الكبير للتنظيم والعدد الضخم لكوادره كان خصما من رصيد الجماعة وليس إضافة في قدرتها على المواجهة بعدما بدأت حسابات التكلفة وارتفعت فاتورتها؛ إذ بدأت الجماعة سريعا في معاناة استنزافها ماديا وإداريا بل ونفسيا من جراء تحمل أعباء هذا العدد الضخم من المعتقلين وأسرهم، وهو عبأ لم يحدث أن تنصلت الجماعة من تحمله تجاه قواعدها ولا تستطيع، والقاعدة في الجماعة تقول إن مشاركة القواعد في الفعل قد تكون غير مؤكدة لكن المؤكد أنها جزء لا يتجزأ من تكلفة هذا الفعل! (أقر عبد المنعم أبو الفتوح في تصريح للمصري اليوم بتأثير الاعتقالات في حركة الجماعة).

أتصور أن ما غاب عن الإخوان وعن المراقبين لحركتهم في الفترة الأخيرة أن الحالة الإسلامية تغيرت تماما إلى حد الانقلاب، وهو انقلاب لو استطعنا رسم معالمه لتغيرت كل الحسابات الخاصة بموقع الإخوان على الخريطة السياسية الحالية أو التي توشك أن تحل قريبا.

كان الإخوان المسلمون الواجهة الرسمية للأيدلوجية الإسلامية التي اجتاحت مصر والعالم العربي بدأ من السبعينيات ووصلت قمتها في نهاية الثمانينات، والتي كان شعارها أو روايتها الكبرى إقامة الدولة الإسلامية، وهو شعار كان يستقطب بريقه قطاعات وشرائح وأعمار بالغة التنوع والاختلاف ويخفي وراءه تناقضات طبقية ومصلحية تكاد تصل حد الصراع لو تهيأ لها سبله، كان غريبا أن هذه الأيدلوجية التي استطاع الإخوان في مصر مصادرتها لمصلحتهم كانت تلهم الطبقات المحرومة والمهمشة وترى فيها طريقا للخلاص من كل ما تعانيه من فقر وتهميش وظلم اجتماعي كما تلهم في الوقت نفسه الطبقات الوسطي والبورجوازية التي وجدت فيها استجابة لمصالحها هي الأخرى بدأ من تلبية الاحتياجات الأخلاقية انتهاء بمنحها فرصة للحراك الاجتماعي صعودا في سلم السلطة.

وكانت الأيدلوجية نفسها تجذب إليها المتمردين ذوي النزعات الثورية الراغبين في المواجهة العنيفة مثلما ينضوي تحتها المندمجون اجتماعيا من أبناء البورجوازية التي طالما أحكمت وأجادت فن التفاوض والمساومة.

جرت في أنهار الحياة تحولات كثيرة كان أهمها الدخول البراجماتي الكثيف للإخوان في السياسة بما انتهى إلى تخليهم عن الرواية الكبرى -الدولة الإسلامية- والالتزام بطرح برنامج لا يبعد كثيرا عن برامج الأحزاب الوطنية الأخرى، أما التحول الثاني فكان الخاص بالدولة المصرية التي عاشت تحولات اقتصادية كبرى كانت -إذا لخصتها الكلمات- تصب جميعها ضد مصالح الطبقات الفقيرة، فكان أن بدأت هذه الأيدلوجية في التفكك لتكشف عما وراءها من تناقضات طبقية ومصلحية هائلة أكبر من أن يستمر تسترها وراء أيدلوجية تخلي عنها ممثلوها الرسميون.

تنحدر الغالبية العظمى لقواعد الإخوان المسلمين من الطبقة الوسطى، ورغم وجود الإخوان وانتشارهم في شتى أنحاء البلاد يقل وجودهم التنظيمي في الطبقات الفقيرة، ويهتم المسئولون عن التجنيد بتجنب التوسع في ضم عناصر من الطبقات الفقيرة إلا لحساب ميزات استثنائية تتمتع بها هذه العناصر دون أن تكون هذه قاعدة معلنة، ويعد الانضمام للجماعة أحد آليات الصعود الاجتماعي في الطبقات الدنيا، إذ تتيح الجماعة لأعضائها فرصة للتحقق والصعود الاجتماعي من خلال شبكة حماية اجتماعية كبرى، وتساعد هذه الشبكة على تأمين الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي للأعضاء والمساعدة للمتعاطفين والمؤيدين والأنصار، وتعتمد الجماعة في ذلك على سيطرتها وإدارتها لعدد كبير من المساجد ومؤسسات البر والصدقات التي تمارس دورا مهما في غياب مظلة حماية من الدولة.

وجاء موقف الإخوان من التحولات الاقتصادية للبلاد باتجاه الانفتاح واقتصاد السوق لتؤكد أن الجماعة اتجهت إلى اليمين الرأسمالي بفعل التركيبة الداخلية واتساع حجم ودور رجال الأعمال فيها، وهو توجه أكدته مجمل التحولات الدينية في البرجوازية المصرية المتدينة سواء التي ترتبط بالجماعة أو التي تدور في فلك ما عرف بظاهرة الدعاة الجدد، وخلت مواقف وأدبيات الإخوان -وآخرها مبادرة الإصلاح الصادرة في مارس 2004 - من أي تمثيل لهموم الطبقات الدنيا.
أدت هذه الاستراتيجية إلى انفصال تدريجي للجماعة عن الطبقات الفقيرة والمهمشة، الآخذة في الاتساع والمعاناة، على مستوى الانتشار التنظيمي ثم على مستوى المشروع الذي تطرحه والذي لم يعد يمثل إلا طموحات البورجوازية المصرية المتوسطة المتدينة، وهو انفصال ظهر جليا في غياب هذه الطبقات كأشخاص أو كبرامج أو حتى كشعارات في تظاهرات وتحركات الإخوان الأخيرة.
التقديرات الرسمية الصادرة عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء تؤكد أن نسبة البطالة 10.5% وأن معدل الفقر زاد عن 17% في حين ترتفع التقديرات المعارضة

والمستقلة بعدد الفقراء ليزيد عن 40% من تعداد الشعب المصري.
وهو ما يعني أن انفصال الإخوان عن الطبقات الفقيرة كان في مجمله انفصالا عن الشارع المصري وفقدانا للرصيد الشعبي الذي لم يعد يمكن ضمانه برفع الأيدلوجية الإسلامية، هذا إذا تجاوزنا الحديث عن توقف الإخوان عن رفعها بالفعل، وهو يعني كذلك أن الجماعة بحكم وضعها الطبقي المتميز والمندمج اجتماعيا تحدد سقف حركتها بما لا يسمح بصدام شامل مع النظام يؤثر على مكتسباتها ولا تتحمله القواعد، وحكم آلية علاقتها بالسلطة في إطار صيغة تسعى لتحسين شروط الجماعة التفاوضية مع النظام من أجل مكاسب مستقبلية وهو ما دفع بالبعض إلى التوقع بأن التظاهرات الإخوانية جاءت لدعم تفاوض سري بين الجماعة والنظام رغم غياب أي معلومات مؤكدة وإصرار الجماعة على النفي.

لم يعد مشروع جماعة الإخوان يمثل الطبقات الفقيرة حتى المتدينة منها والتي تعاني جراء التحولات الاقتصادية،فليس هناك عضو في جماعة الإخوان يبيت من غير طعام بتعبير أحد القادة السابقين بالجماعة، وربما كانت الجماعة الإسلامية الأقرب إلى تمثيل هذه الطبقات لولا صدامها المسلح مع النظام، ومن هنا يمكننا فهم أهمية المشروع الذي كان يطمح إليه الراحل عادل حسين المفكر والسياسي الإسلامي القادم من صفوف اليسار الواعي بالتناقضات الطبقية بحكم ماركسيته، وهو مشروع تسييس كوادر هذه الجماعة وإسلاميي الضواحي وأحزمة الفقر وضمهم لحزبه -حزب العمل- بديلا عن المواجهة المسلحة مع النظام التي يقدر ضحاياهم فيها بما بين 20 إلى 30 ألف معتقل، ولولا صدام الحزب نفسه مع التنظيم وتجميده إداريا لكان حزب العمل الإطار التمثيلي المناسب لهذه الطبقات التي سقطت من خطاب وحركة الإخوان. وإذا تجاوزنا الطبقات الفقيرة إلى الطبقة المتوسطة والبرجوازية، سنفاجأ في ضوء التحولات الكبرى التي عاشتها الظاهرة الدينية في مصر أننا لا نستطيع النظر إلى الإخوان باعتبارهم الممثلين الوحيدين للطبقة المتوسطة وللبورجوازية المتدينة، فالحالة الدينية المصرية تجاوزت الأطر التنظيمية ولم تعد خاضعة لها، بعدما تفتت الأطر التي حكمتها وظهر فاعلون جدد من خارج التنظيمات أكثر قدرة على الفعل والتأثير وجذب الجماهير كما هو الحال في عمرو خالد والدعاة الجدد، كما أن المزاج الديني العام لم يعد يلقي بالا للسياسة وإن دخلها فليس على طريقة الاصطفاف الأيدلوجي والتنظيمي التي يجدها عند الإخوان، فأمام الشاب الملتزم دينيا أطر أخرى بديلة للتعبير السياسي الأكثر حرية وأمنا تبدأ من حزب الوسط الواقف على تخوم الشرعية وصاحب المرجعية الإسلامية المنفتحة وانتهاء بحركات الاحتجاج السياسي بما فيها حركة كفاية التي تتجمع على حاجات مطلبية وليس على اصطفاف أيدلوجي... هذا إذا افترضنا أن هذه البورجوازية لها مصلحة أصيلة ومتفق عليها في تغيير الوضع الحالي.

***

أما الذي تبقى من مفارقات مشهد التحولات التي طالت الظاهرة الدينية وانعكست على الوضع السياسي الحالي وموقع الإخوان فيه فهو الذي يتعلق بالتنظيم الإخواني نفسه والذي ستقول أي دراسة واقية معمقة له أن الصورة التي تبدو لنا لا علاقة لها بالضرورة بواقعه الحقيقي .

فعضوية الجماعة تتوزع وتتعدد لتضم خليطا من الأعضاء يستحيل الاتفاق بينهم على أجندة سياسية محددة فضلا عن خوض نضال طويل المدى من أجلها، بدءً من مستقبل الجماعة وإمكانية تحولها لحزب وحتى الموقف من انتخابات الرئاسة المقبلة الذي أثار إعلان عصام العريان عرضا عن ترشيحه لها جدلا أوشك أن يحدث انقساما داخل القيادة والقواعد على السواء.

ونسبة الفاعلية والانتظام داخل التنظيم -وفق مصادر مطلعة بالجماعة- لا تجاوز 40% من أعضائه في أفضل الأحوال، في حين تعاني العضوية جمودا وحالة من الترهل وافتقادا للانضباط، وهو ما لم تعد سرا لا يجاوز أسوار الجماعة.

وإذا كان انضمام العضو للجماعة مبينا على قناعة واضحة ترسخت عبر مراتب العضوية المعمول بها في لوائح التنظيم فإن استمرارية العضو في التنظيم لا علاقة له بالضرورة بالاقتناع بالانتظام في تنظيم سياسي والالتزام بأجندة سياسية؛ بل يتراوح ما بين الفضل الديني المتمثل في التزام الصحبة الطيبة وجماعة المسجد، وما بين الإبقاء على روابط نسب وقرابة وصداقة ورفقة طريق، أو الاحتماء بمظلة اجتماعية وإنسانية صارت مفتقدة في هذا العصر، أو حتى الانتفاع بشبكة علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تساعد في الصعود الاجتماعي المضمون.

***

الصورة مختلفة لكنها حقيقية، أما الصورة التي تتصدر المشهد السياسي عن تنظيم الإخوان فهي صورة من الماضي يتشبث بها الإخوان ولا تغادر رؤوس الآخرين لكن لا علاقة لها بمستقبل توشك أن ترتسم قسماته عن قريب. لقد راهن الإخوان على التنظيم ونزلوا به إلى الشارع لكن الذي غاب عنهم أن التنظيم يعاني مشاكل بنيوية كبرى، وأنه لا يصلح في أفضل الأحوال لأن ينوب عن الأمة وأن الكوادر لا تصلح بالضرورة بديلا عن الناس.

التنظيم الدولي للإخوان..الوعد والمسيرة والمآل.[3]

لا يمكن لباحث أن يتعرف على التطورات والتغيرات التي لحقت بجماعة الإخوان المسلمين على كل المستويات الفكرية والسياسية والحركية من دون الاقتراب من قضية التنظيم الدولي. وتزداد أهمية الاقتراب من هذا التنظيم بعد التغيرات الجذرية التي شهدها العالم بعد أحداث 11 سبتمبر والتي تركت بصماتها على الحالة الإسلامية عموما والحركات الإسلامية -ومن بينها الإخوان- بصفة خاصة، وإذا كانت التأثيرات والتغيرات قد أخذت طابعا انقلابيا في الحركات الإسلامية الجهادية بحيث أمكن رصدها ومن ثم دراستها وتحليلها فإنها قد توارت ودقت حتى كادت تختفي عن الأنظار في حالة الإخوان وهو ما يمكن تفهمه حين يتعلق الأمر بجماعة ممتدة بعرض العالم وبعمق ثلاثة أرباع القرن من الزمان.

وليست مصادرة على النتائج القول بأن التنظيم الدولي للإخوان المسلمين كان الأكثر تأثرا بالتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدها العقدان الأخيران واختتمها المشهد الدرامي الذي شاهدنا فيه انهيار برجي التجارة العالمية في نيويورك، ولكن هذا ما حدث، أما تحليله فيكشف -بالتبعية- مدى التغيرات التي لحقت بالجماعة الإسلامية الأم والأكبر في العالم فقد كان التنظيم الدولي وعد جماعة الإخوان ومن خلاله يمكن تتبع مسيرتها ومعرفة ما آل إليه حالها ومشروعها. ولأن الحال هكذا فلابد أن يكون التاريخ المدخل والبداية.

***

ربما كانت وثيقة ميلاد التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين قد وقعت في 29 يوليو سنة1982م بتوقيع المرشد الخامس مصطفي مشهور لكن البداية الحقيقية كانت قبل ذلك بأكثر من نصف قرن على يد مؤسس الجماعة الشيخ حسن البنا (1906 - 1949) وإن كان الميلاد غير رسمي أو موثق، فمنذ أن وعى حسن البنا بنفسه وأحس بأن له دورا في الحياة وهو يؤمن يقينا بأن العالم كله مساحة ملعبه، فلم يغب عنه وهو يؤسس في مارس من عام 1928 جماعة الإخوان المسلمين أنها ذات رسالة وطموحات عالمية حتى وهو يسجلها تحت اسم (جمعية الإخوان المسلمين الخيرية) في الإسماعيلية؛ إحدى المحافظات الإقليمية الصغيرة النائية عن ضجيج وصخب القاهرة حلبة الساسة وقلب العالم الإسلامي النابض بكل أحداث وشئون السياسة وشجونها عربيا وإسلاميا.

---

٣ نشرت في فصلية "المنار الجديد" المصرية عدد صيف .

فقد كان الشيخ حسن البنا يرى في جمعيته نواة لإعادة الخلافة الإسلامية التي كانت قد سقطت رسميا قبل أربع سنوات فقط (1924)، وكانت فكرة تأسيس كيان بديل عنها حاضرة في ذهنه وكان على قناعة أن أفضل الطرق لإصلاح الأمة الإسلامية هو بناء الفرد المسلم فالبيت المسلم فالمجتمع المسلم فالدولة المسلمة فالخلافة الإسلامية وصولا لأستاذية العالم بالترتيب الذي يذكره عندما تحدث عن دعوة الإخوان كما يراها، ولم يكن يمانع حسن البنا من أن يبدأ دعوته في أي بلد وليس مصر تحديدا ويورد في مذكراته (مذكرات الدعوة والداعية) قصة بحثه عن أرض أو بيئة أصلح من مصر لبدء الدعوة وكان يرشح لها اليمن، وسافر خصيصا لأداء فريضة الحج من أجل استكشاف أي البلاد تصلح للهجرة غير أنه رجع بقناعة أن مصر هي الأصلح.

وبمجرد أن بدأت جماعته تستوي على عودها وتستقر قواعدها أسس الشيخ حسن البنا قسما خاصا أسماه (قسم الاتصال بالعالم الإسلامي) كان عماله الأول والوحيد إنشاء فروع للجماعة خارج مصر والتواصل مع الشخصيات والتيارات القريبة من أفكار جماعته ومن هذا القسم بدأت كل علاقات الإخوان واتصالاتهم في كل أنحاء العالم.
وعبر هذا القسم اتصلت الجماعة بالطلاب العرب والمسلمين الذين كانوا يدرسون بمصر خاصة في الأزهر الشريف وانضم من خلاله عدد من الطلاب صاروا بعد تخرجهم ورجوعهم لبلدانهم قيادات إسلامية بارزة وضعت نواة تنظيمات الإخوان في بلدانها.
وقد عمل في هذا القسم عدد من خيرة شباب الإخوان وعلى رأسهم الشاب مصطفى مؤمن أشهر وأبرز قيادات الحركة الطلابية في مصر وقتها والذي قاد مظاهرة كوبري عباس الشهيرة و كان صاحب المغامرة المشهورة في السفر للأمم المتحدة واقتحام جلسات مجلس الأمن لعرض قضية استقلال مصر! أما فرس الرهان الآخر فكان نده سعيد رمضان زوج ابنة الشيخ حسن البنا والذي اضطلع بالدور الأكبر في نشر وبناء التنظيمات الإخوانية خارج مصر.

ففي سنوات قليلة استطاع القسم ربط جماعة الإخوان بالعالم وتأسيس عدد كبير من تنظيمات الإخوان في العالم الإسلامي من إندونيسيا إلى المغرب ومن الصومال إلى سوريا. ومن خلال هذا القسم أسس الإخوان فروعا لهم في سوريا ثم الأردن ثم السودان على الترتيب واضطلع بالمهمة عدد من أبناء هذه البلدان الذين درسوا في مصر وارتبطوا بالجماعة وأشهرهم مصطفي السباعي الذي صار بعد ذلك المراقب العام للجماعة وأحد كبار منظريها، كما افتتحت تنظيمات أخرى في إندونيسيا والصومال واليمن وأفغانستان التي اضطلع بإنشاء التنظيم فيها اثنان من أشهر هؤلاء الطلاب الوافدين على مصر وقتها وأكثرهم حركة وتأثيرا وهما غلام نيازي ومحمد هارون مجددي وكان الثاني نجل سفير أفغانستان وقتها في مصر، في حين تولى مسئولية التنظيم غلام نيازي.

وفي مكتب الجماعة في الدرب الأحمر بحي السيدة زينب تحول قسم الاتصال بالعالم الإسلامي إلى وزارة خارجية لجماعة الإخوان المسلمين، طالت اتصالاتها معظم بلاد العالم الإسلامي إن لم تكن كلها كما روى لي مصطفي مؤمن فقد زاره محمد على جناح وهو يؤسس لانفصال باكستان واستمرت اتصالاته حتى توجت بتدخل حسن البنا لدى صديقه عبد الرحمن عزام لإقناعه باعتراف الجامعة العربية التي كان الأمين العام الأول لها بالاعتراف باستقلالها عن الهند، ومن هذا المكان جرى التنسيق لثورة أحرار اليمن في الأربعينيات ضد نظام الإمام يحيي حميد الدين عن طريق العضو الجزائري بالجماعة الفضيل الورتلاني، والحركة العربية لتحرير فلسطين التي كان يرأسها الحاج أمين الحسيني مفتي فلسطين.. كما ارتبطت الجماعة من خلال هذا القسم بمعظم القيادات الإسلامية والتحررية في العالم الإسلامي مثل عبد الكريم الخطابي وعلال الفاسي في المغرب، والملك السنوسي في ليبيا والأمير شكيب أرسلان في سوريا ونواب صفوي مؤسس حركة فدائيان إسلام في إيران وآل الندوي في الهند.. إلخ.

***

كان هذا كله قبل اغتيال مرشد الجماعة ومؤسسها الشيخ البنا (في 12 فبراير 1949) وقبل قيام الثورة في يوليو سنة 1952 التي تسببت حملتها الاستئصالية ضد الجماعة بعد الصدام الناصري في انتشارها عالميا وزيادة تنظيماتها خارج مصر من حيث لا تدري بالطبع.
فقد هاجر عدد من قياداتها هربا من ملاحقة النظام الناصري واستقر عدد منهم في لبنان والكويت والسعودية وبقية دول الخليج وأسسوا عددا من الجمعيات والشركات والمؤسسات الاجتماعية والثقافية والدعوية كانت القاعدة التي تأسس عليها التنظيم الدولي الذي لم يكن قرارا فوقيا اتخذته القيادة الإخوانية بقدر ما كان تجميعا لتنظيمات ومؤسسات موجودة على أرض الواقع، فقد دعمت هذه القيادات الهاربة -وبعضها كان له ثقل تاريخي مثل سعيد رمضان وكامل الشريف وسعد الوليلي وغيرهم- دعمت تنظيمات الإخوان في الأقطار التي استقرت بها وأنشأت شبكة علاقات واتصالات كان التطور الطبيعي لها هو التنظيم الدولي بصورته التي استقر عليها.

وكان سعيد رمضان صاحب جهد كبير في هذا الصدد فقد تمتع بعلاقات قوية مع عدد من أنظمة المنطقة على رأسها المملكة السعودية أتاحت له الاضطلاع بدور كبير بناء شبكة علاقات ضخمة للإخوان خاصة وأنه كان من مؤسسي منظمة المؤتمر الإسلامي، كما ازداد دوره بعد هجرته إلى أوربا واستقراره في سويسرا فهناك حصل على الجنسية السويسرية وأصدر مجلة المسلمون الشهيرة كما أسس المركز الإسلامي في جنيف الذي مارس تأثيرا على مسلمي أوربا ونجح في نشر الفكر الإخواني فيها بل وامتد إلى أمريكا أيضا حتى طال عددا من الشخصيات

المعروفة مثل الأمريكي مالكولم إكس الذي تأثر كثيرا بعلاقته بسعيد رمضان في تحوله إلى عقيدة أهل السنة.
ومن مركز جنيف الذي كان أول وأهم قاعدة للإخوان في أوربا انتشرت شبكة المراكز والمؤسسات الإخوانية الأخرى وأهمها على الإطلاق المركز الإعلامي في لندن والمركز الإسلامي في ميونخ بألمانيا الذي شهد المراحل الأخيرة لإعلان التنظيم الدولي الرسمي للجماعة في 1982.

***

وإذا كان هناك شخص يمكن أن ينسب إليه دور اللاعب الرئيسي في تأسيس هذا التنظيم فهو الشيخ مصطفي مشهور أحد أكثر قيادات الجماعة تأثيرا في بنائها بعد مؤسسها الشيخ حسن البنا فعقب خروجه من السجن مع بقية قيادات الجماعة في عام 1973 بدء مصطفي مشهور العمل على الفور ومعه عدد من القيادات التي جمع بينها الانتماء والعمل معا في النظام الخاص مثل كمال السنانيري وأحمد الملط ونفيس حمدي وأحمد حسنين. فاتجهوا إلى العمل لجمع خيوط كل التنظيمات الإخوانية المنتشرة في الأقطار المختلفة خاصة العربية منها والتي كانت في تصاعد وتنام سريع بفعل انتشار المد الإسلامي في المنطقة كلها، وكانت مواسم الحج أفضل طريقة للقاء قيادات هذه التنظيمات التي أغراها الزخم الإسلامي المتصاعد وأجواء الانفتاح الغربي على الإسلام والتسهيلات التي كانت تلقاها القيادات الإسلامية المطاردة في أوربا والرغبة في حشد موارد الجماعة وتعبئتها، كل ذلك أغراها بالإسراع لوضع اللمسات النهائية لإعلان أول تنظيم دولي رسمي في تاريخ الجماعة.
وفي الأول من سبتمبر 1981، وقبل أيام من قرارات 5 سبتمبر الشهيرة التي اعتقل بموجبها الرئيس الراحل أنور السادات مئات المعارضين من مختلف القوى والتيارات السياسية في مصر، كان "مصطفي مشهور" يستقل أول طائرة متجهة إلى الكويت لينجو بنفسه من حملات الاعتقال التي طالت أكثر من ألف وخمسمائة قيادة سياسية معارضة، وظل القطب الإخواني الكبير الذي عرف بقدراته التنظيمية غير العادية متنقلا بين الكويت وألمانيا ما يقرب من عام كامل حتى أعلن في 29 يوليو سنة 1982 تأسيس التنظيم الدولي للإخوان المسلمين وأعلن لائحته الرسمية التي عرفت بالنظام العام للإخوان المسلمين.

استمر الشيخ مصطفي مشهور الأب الروحي للتنظيم الدولي في عمله الدءوب لتقوية هذا التنظيم الوليد وتوسيع شبكته التي امتدت لتشمل كل التنظيمات والكيانات الإخوانية المعتمدة في العالم العربي والإسلامي وخارجه بل توسع في ضم تنظيمات إسلامية أخرى لا تخضع تنظيميا لقيادة الجماعة وإن كانت متوافقة معها في المنهج وإن اختلفت معها جزئيا في طبيعة البرامج التربوية مثل الجماعة الإسلامية في باكستان التي أسسها الشيخ أبو الأعلى المودودي، والحزب

الإسلامي (باس) في ماليزيا وحزب الوفاء بقيادة نجم الدين أربكان في تركيا.
وخلال خمس سنوات قضاها الشيخ مصطفي مشهور خارج البلاد كان قد استطاع خلالها تأسيس أول تنظيم دولي حقيقي لجماعة الإخوان المسلمين. وحين عاد إلى مصر بعد أيام من وفاة المرشد الثالث للجماعة "عمر التلمساني" (ولد في 4 فبراير 1904 وتوفي 22 مايو 1986) كان قد أتم بناء التنظيم الدولي للإخوان كاملا وأحكم عليه قبضته الحديدية.

***

ومنذ تأسيسه كانت كل خيوط التنظيم الدولي تبدأ وتنتهي عند الرجل الحديدي مصطفي مشهور ولم يكن خافيا أن سلطته على هذا التنظيم كانت تفوق سلطة المرشد نفسه سواء أكان المرحوم عمر التلمساني أو محمد حامد أبو النصر إذ اضطلع مصطفي مشهور بالعبء التنظيمي الأكبر داخل الجماعة ومارس دور المرشد الفعلي في ولاية المرشدين السابقين عليه -التلمساني وأبو النصر- قبل إعلانه مرشدا خامسا في عام 1996 إذ عرف عن عمر التلمساني انغماسه الكامل في العمل العام وامتاز -عن كل المرشدين باستثناء المرشد الأول المؤسس- بنجاحه في تقديم نفسه كشخصية إسلامية عامة قادرة على التواصل وبناء جسور تواصل مع الجميع وكان ذلك على حساب الدور التنظيمي داخل جسم الجماعة وهياكلها وهو ما اضطلع به وأداه بنجاح مجموعة النظام الخاص وعلى رأسها مصطفي مشهور وهي المهمة التي استمر فيها في ولاية حامد أبو النصر الذي لم يكن يمتلك قدرات مشهور التنظيمية ولم تكن تسمح له حالته الصحية بالمحاولة وهو الذي قضى سنواته الأخيرة مريضا (ولد 25 مارس 1913 وتوفي في 1996) ليتحمل نائبه الأول مشهور عبأ القيادة الفعلية للتنظيم في أكثر سنواته نشاطا وتمددا.
فقد شهدت فترة الثمانينيات زخما كبيرا لتنظيمات الإخوان المسلمين في أقطارها المختلفة فحققت على المستوى الداخلي حضورا كثيفا وأحرزت نجاحات في العمل السياسي والاجتماعي والاقتصادي وتكونت لها مؤسسات وهياكل قوية في أقطارها مما أعطى للخطاب الإخواني حضورا وبريقا في الشارع العربي والإسلامي ووازى ذلك نجاحا على مستوى التنسيق فيما بين هذه التنظيمات التي كانت ترفع كل منها في بلدها إقامة الدولة الإسلامية تمهيدا لإعادة الخلافة الإسلامية الراشدة.

***

غير أن الشعارات الكبرى التي كانت تلهم وتشعل جذوة التنظيمات العالمية والعابرة للأقطار كما في التنظيم الدولي للإخوان بدأت تخبو وتصبح أقل دافعية مع الانغماس الكبير والمتسارع من الإخوان في العملية السياسية وما يستدعيه من واقعية تستدعي خفض السقف والاقتصاد

في الأحلام والأماني الكبار إضافة إلى جملة من التغيرات العالمية والإقليمية التي سيأتي ذكرها تركت تأثيرات كبيرة على جسم وهيكل التنظيم الدولي لجهة إضعافه كان من أهمها على الإطلاق غزو العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية التي عرفت بحرب تحرير الكويت، فقد شهد التنظيم الدولي للإخوان خلافا فقهيا وسياسيا بين أعضائه حول الموقف من التعامل مع الغزو ومن الاستعانة بقوات أجنبية لتحرير الكويت تفاقمت إلى إعلان تنظيم إخوان الكويت انفصاله عن الجماعة في أول انشقاق يطال جسم التنظيم الدولي الذي بدا أن مسيرته كانت باتجاه معاكس للأحداث المتسارعة طوال عقد التسعينيات والتي تواطأت جميعها على إضعاف التنظيم الإخواني الأم في مصر ومن ثم أفقدت قيادته المؤسسة قوة ومبرر قبضتها الحديدية على بقية التنظيمات الأعضاء -كما سنرى لاحقا- بحيث يصح القول بأن التنظيم الدولي كان آخذا في الضعف والتآكل مع شيخوخة قائده المؤسس الذي كان قد جاوز الثمانين من عمره حين أدركته الوفاة (ولد في 15 سبتمبر 1921 وتوفي في 17 نوفمبر 2002).

وساعة تم إعلان محمد المأمون الهضيبي مرشدا سادسا للجماعة يوم 28 نوفمبر 2003 خلفا للمرشد الخامس مصطفي مشهور كان على رأس الملفات التي تنتظر بته فيها ملف التنظيم الدولي الذي كانت كل الدلائل والأحداث وعجلة التاريخ أيضا تشير إلى أنه سيموت بموت مؤسسه وأن أول ما سيفعله المرشد الجديد هو إسدال الستار عليه إما بالموت البطيء أو برصاصة الرحمة لأسباب بعضها شخصية وأغلبها موضوعية تفرضها التغيرات الإقليمية والعالمية والأوضاع التي تعيشها الجماعة.

***

منذ البداية لم يحتفظ الهضيبي بعلاقات جيدة مع أقطاب التنظيم الدولي وقياداته من خارج مصر التي طالما اختلفت معه في طريقة إدارته للجماعة منذ تعيينه نائبا للمرشد ومتحدثا رسميا باسم الجماعة، وفي أسلوب تعامله مع مخالفيه؛ فقد تعمد الهضيبي تهميش أي دور للقيادات الإخوانية من خارج مصر وقلص أمامها كل مساحات الحركة التي كانت متسعة بحكم إقامة عدد منهم في أوربا وتمتعهم بحرية الحركة والإعلام مقارنة بالأوضاع التي تعيشها الجماعة في مصر خاصة في عقد التسعينيات الذي شهد تضييقا مستمرا عليها، ووصل الصدام ذروته مع إصرار الهضيبي حين كان نائبا للمرشد على توحيد جهة الحديث باسم الجماعة وجعلها من اختصاصه فقط، وذلك بإلغاء منصب المتحدث الرسمي للإخوان في الغرب والذي كان يحتله القطب الإخواني البارز كمال الهلباوي المصري المقيم في لندن، والذي اضطر في النهاية إلى الاستقالة احتجاجا على تهميش الهضيبي قيادات الخارج.

وقد أثار ذلك غضب هذه القيادات خارج مصر وخاصة في المهجر، والتي تأكد لديها إصرار الهضيبي على إقصائها وتهميش دورها خاصة أن هذا الصدام تلا ما عرف ببيعة المقابر (تمت أوائل عام 1996) والتي أخذ فيها المأمون الهضيبي البيعة علنا لمصطفي مشهور بعد الفراغ -مباشرة- من تشييع جنازة المرشد الرابع محمد حامد أبو النصر وقبل الانصراف من المقابر وهو الإجراء الذي رأت قيادات من خارج مصر أنه تم بدون العودة إليها، وبغرض الالتفاف عليها وسلبها أي حق في اختيار قيادة الجماعة وتوجيه سياستها ولم تقبل قيادات الخارج كل المبررات التي ساقها الهضيبي والقيادات المصرية لتبرير إسراعهم في اختيار المرشد الجديد دون العودة إليهم، والتي كان على رأسها الرغبة في حسم اختيار المرشد الجديد سريعا حفظا لوحدة الجماعة من الانقسام الذي كان يتهددها بقوة وقتها من جراء أزمة انشقاق أعضاء التنظيم من حزب الوسط، ومن جراء المحاكمات العسكرية التي طالت بالسجن أكثر من تسعين قياديا من كبار قادتها في كل أنحاء مصر.

لكن قيادات الخارج لم تعلن خلافها على الملأ نظرا للظروف الحساسة التي كانت تعيشها الجماعة إبان ذروة الصدام مع نظام الرئيس حسني مبارك لكنها أصرت على اعتباره خروجا على اللائحة التي تنظم عمل التنظيم والمعتمدة من قيادة الجماعة (بتاريخ 29 يوليو 1982)، والتي تنص على أن اختيار المرشد العام وأعضاء مكتب الإرشاد الثلاثة عشر يتم عبر مجلس شورى التنظيم الدولي الذي يضم ممثلين من جميع تنظيمات الإخوان القطرية. وهي اللائحة التي تجاوزها الهضيبي وقيادات التنظيم المصري حين قصروا عضوية مكتب الإرشاد الموكل إليه انتخاب المرشد من بين أعضائه على أعضاء مجلس شورى التنظيم المصري فقط والبالغ عددهم 85 عضوا.

وقد جاء هذا الخلاف ليضاف إلى رصيد خصومات الهضيبي مع قيادات التنظيم الدولي من خارج مصر والذي كان من أهم بنوده الموقف العدائي الذي كانت تقفه منه تنظيمات وقيادات الإخوان في الخليج، خاصة في الكويت، بسبب موقفه أثناء الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990 الذي اعتبروه انحيازا من الهضيبي للعراق وهو ما تسبب في انشقاقات داخل الحركة الإخوانية في الخليج -كما أسلفنا- ما زالت الجماعة تعاني آثارها إلى اليوم رغم محاولات رأب الصدع التي قامت بها قيادات مصرية لها امتداد ومصداقية كبيرة لدي إخوان الكويت والخليج عموما.

ومما حكم العلاقة بين الطرفين وزادها توترا أن الهضيبي لم يكن ليغفل أو يغفر لقيادات الخارج في التنظيم الدولي تطلعهم المستمر لدور في قيادة الجماعة التي ظلت دائما مصرية خالصة منذ تأسيسها في مارس 1928 رغم أن عمر الجماعة تجاوز ثلاثة أرباع القرن وصار لها

تنظيمات معتمدة في أكثر من خمسين دولة في العالم، فكثيرا ما أبدت قيادات غير مصرية تبرمها بهذا التقليد الذي يقصر منصب المرشد العام على إخوان مصر فقط واعتبروه نوعا من الوصاية المصرية على الجماعة التي تأسست بالأساس كجماعة لها توجهات وأهداف عالمية وليست قطرية أو محلية، واعتبرت أن هذه الوصاية كان من الممكن القبول بها أو السكوت عنها قبل عقدين من الزمان كان تنظيم إخوان مصر هو الأقوى والأكثر حضورا وتأثيرا قبل نشأة عدد من التنظيمات الإخوانية الأخرى في كثير من أنحاء العالم، لكن الأحوال تغيرت لغير مصلحة التنظيم المصري الذي تراجع دوره وتأثيره في عقد التسعينيات لأسباب داخلية تتعلق بالمواجهة مع النظام المصري، ولأسباب أخرى خارجية تتعلق بتنامي دور التنظيمات الإخوانية الأخرى إما لأسباب تتعلق بالدعم والتمويل كما هو الحال بالنسبة لإخوان الخليج والكويت بصفة خاصة، أو بإحراز نجاحات سياسية تفوق ما أحرزه التنظيم المصري، مثل إخوان اليمن والأردن والسودان التي إستقل مراقبها العام حسن الترابي بعد إبعاده من الجماعة بتنظيم خاص عن الإخوان -الجبهة القومية الإسلامية-، أو لبروز قيادات فكرية وشرعية وحركية لها حضور وتأثير ونفوذ عالمي يفوق نظيرتها المصرية، مثل التونسي راشد الغنوشي واللبنانيين فتحي يكن وفيصل مولوي والسوداني حسن الترابي، والمصري المهاجر كمال الهلباوي، في مقابل التآكل الذي طال القيادات المصرية إما بالوفاة أو بالانفصال أو التهميش.

وقد تصاعدت مطالب قيادات الخارج بدور أكبر لها في إدارة الجماعة العالمية، وبلغت ذروة الاحتقان بينها وبين القيادة المصرية التي كان الهضيبي الفاعل الرئيسي فيها مع بيعة المقابر، فاضطرت معه القيادة المصرية إلى الرضوخ لإخوان الخارج بتعيين أول نائب للمرشد من غير المصريين وهو القطب السوري المقيم بالأردن حسن هويدي امتصاصا لغضب قيادة الخارج من استبعادهم من اختيار المرشد الجديد وخلو مكتب الإرشاد منهم، كما اضطرت القيادة المصرية وعلى رأسها الهضيبي أيضا للرضوخ مرة ثانية بعد وفاة مصطفي مشهور فاضطرت إلى تأجيل إعلان الهضيبي مرشدا أكثر من أسبوعين من إعلان وفاة سلفه لحين أخذ موافقة إخوان الخارج تلافيا لاعتراضات قد تصدر عنهم، كالتي شهدتها بيعة المقابر لمشهور، خاصة وأن الحديث بين قيادات الخارج كان قد تزايد بقوة في أوائل عام 2001 حول ضرورة تدخل قيادات التنظيم الدولي من خارج مصر في اختيار المرشد خاصة وأن مدة المرشد (كان وقتها مصطفي مشهور) كانت قد أوشكت على الانتهاء قبل أن يجدد له فترة ولاية ثانية في فبراير 2002.

وقد تردد وقتها أن قيادات الخارج طرحت اسم الشيخ المستشار فيصل مولوي مراقب تنظيم الإخوان في لبنان كمرشح لها على منصب المرشد باعتباره الأكثر جدارة بالمنصب نظرا لاستكماله كل المواصفات اللازمة حيث يتمتع إلى جانب مكانته التنظيمية باحترام الجماعات

والهيئات والمؤسسات الإسلامية العالمية الأخرى نظرا لوضعه كقاض سابق وعالم شرعي كبير (هو نائب رئيس مجلس الإفتاء الأوربي)، ولكن أحداث 11 سبتمبر وتداعياتها والخوف من وضع التنظيم الدولي على قوائم الإرهاب أجل طرح المناقشات إلى العلن لتذهب بها التطورات العالمية في طي النسيان، كل ذلك ساهم في رفع سور جدار الشك وعدم الارتياح عاليا بين قيادات إخوان الخارج وبين المأمون الهضيبي الذي بدا -على غير عادة من تولوا المنصب قبله- منفردا بالسيطرة على مقاليد الأمور في الجماعة، وهو ما عزز توقعات لقيادات سابقة في التنظيم الدولي باحتمال بدء الهضيبي عملية تقليم أظافر التنظيم الدولي تمهيدا لتصفيته تماما.

وحين كتبت هذا التحليل في جريدة الشرق الأوسط بعد أيام من تنصيب الهضيبي مرشدا ثارت ثائرة كثير من الإخوان المسلمين الذين اعتبروا أن ما ذكرته يتصادم مع خطوط حمراء تتعلق باستراتيجية الجماعة ومشروعها الإسلامي القائم على فكرة إعادة إحياء الخلافة الإسلامية العالمية، وكانت المفارقة أن الهضيبي كان الشخص الوحيد -ربما في جماعة الإخوان- الذي استقبل التحليل بقبول حسن وإن لم يعلن ذلك بالطبع كما ذكر أحد القيادات القريبة منه، ومرجع ذلك -وهو ما لم يلاحظه الكثيرون- أن العامل الأكثر حسما في نظرة الهضيبي للتنظيم الدولي ومن ثم تعامله معه كان الاختلاف الكبير بين مشروعين سياسيين؛ بين مشروعه السياسي الواقعي الذي لابد وسينتهي-إذا توافرت له الظروف الملائمة وضمانات الإصلاحات السياسية- بتأسيس حزب سياسي يتم من خلاله تأطير الجماعة المصرية التي لن يتبقى لها من وضعها القديم سوى الرمزية التاريخية، وهو مشروع يختلف إلى حد كبير عن مشروع التنظيم الدولي الذي يحلق في فضاء اليوتوبيا باحثا عن دولة عالمية عابرة للأقطار والقارات.

ربما لم يعلن الهضيبي ذلك صراحة بل وربما لم يكن يعنيه مباشرة لكن دراسة وتحليل رؤية الرجل وتاريخه وأدائه السياسي تؤكد ذلك. فهو كان قاضيا وابنا لقاض تأسس على احترام القانون والدستور وتشبع بمناخ الدولة الوطنية الحديثة ولم يعرف له حضور أو دور دولي في الجماعة باستثناء فترة السبعينيات التي عمل فيها في المملكة السعودية ولم يكن دوره يتجاوز حدود عمله كمستشار للأمير نايف وزير الداخلية يتمتع بعلاقات قوية داخل المملكة التي كانت مهجر الإخوان الأكبر قبل العودة لمصر بعد استقرار الأوضاع في العهد الساداتي.

وبعد عودته كان حضور الهضيبي الأبرز والأهم كسياسي لا تتجاوز ساحة حركته الملعب المصري فدشن ظهوره كنائب في البرلمان المصري (بعد نجاحه في انتخابات 1987) ومتحدثا باسم الكتلة الإسلامية فيه وصاحب مبادرة إعلان حزب سياسي للجماعة من طرف واحد اعتمادا على

نصوص قانونية تعطي الحق في ذلك لأي كتلة برلمانية إذا إستكملت عددا معينا كانت الكتلة الإخوانية قد جاوزته بكثير، وظل من وقتها القيادة الإخوانية الأكثر تفاعلا وحضورا واشتباكا مع الحالة السياسية المصرية إلى الحد الذي أتاح له تولي المسئولية الكاملة عن الملف السياسي المصري الذي لم تكن تقضي الجماعة فيه بقرار من دون العودة إليه؛ لذلك كان الهضيبي الفاعل السياسي الأول في الجماعة ومهندس كل الملفات السياسية المهمة منذ منتصف الثمانينيات إلى وقت وفاته وعلى رأسها الموقف من تجربة حزب الوسط والميثاق الوطني والتحالفات الحزبية المختلفة وقرار المشاركة السياسية في الانتخابات من عدمه.. ويتجلى هذا المشروع في الصورة التي حرص الهضيبي دائما على الظهور بها فقد بدا دائما على خلاف غيره من مرشدي الجماعة في صورة الزعيم السياسي أكثر منه مرشدا دينيا وكانت خطاباته أكثر تسييسا واشتباكا مع قضايا السياسة الداخلية بعكس من سبقوه.

وأعتقد أنه لولا أجواء الانسداد السياسي وعدم الثقة في المناخ والنظام السياسي المصري لكان الهضيبي صاحب قرار التحول إلى حزب سياسي خاصة إذ لم تكن معارضته القوية لمشروع حزب الوسط مبدئية بقدر ما كانت منصبة على التوقيت والأشخاص ومدى الثقة في قدرة النظام المصري على القبول بحزب سياسي للإخوان ولو امتد الأجل به (توفي 7 يناير 2004) لتأكد هذا المشروع أكثر فأكثر داخل الجماعة خاصة في حال حدوث إصلاح سياسي يسمح بحزب سياسي للإخوان.

***

وعلى العكس من هذا تأتي رؤية المرشد السابع محمد مهدي عاكف (تولي في 14 يناير 2004) التي بدت وكأنها تبعث برسالة تؤكد الاتجاه لإحياء رسالة التنظيم الدولي.

وترتبط رؤية مهدي عاكف بشخصيته ودوره وتاريخه للجماعة فقد نشأ في النظام الخاص الذي تأسس لمقاومة الاحتلال الأجنبي في مصر ولتحرير فلسطين والذي يعد أكثر أجنحة الجماعة التي تتمرد على فكرة القطرية وتتجسد فيها أفكار الخلافة الإسلامية العالمية وبدأ ظهوره بالعمل الجهادي ضد القوات الإنجليزية. كما كان عاكف من أبرز من تحملوا مع الأب الروحي الشيخ مصطفي مشهور عبء تأسيس التنظيم الدولي حين استبق معه بعدة أيام أحداث سبتمبر/ أيلول 1981 الشهيرة وغادر البلاد إلى ألمانيا حيث تولى مهام تأسيس وإدارة المركز الإسلامي في ميونخ والذي تحول إلى مقر للاجتماعات التنظيم الدولي وكان المكان الذي ولد فيه التنظيم رسميا ومنه أعلنت وثيقة التأسيس أو اللائحة الرسمية في 29 مايو من عام 1982، وهو ما سمح له ببناء علاقات واسعة مع قيادات تنظيمات الإخوان في كل أنحاء العالم، كما كان له دور كبير في ملفات الإخوان العالمية وعلى رأسها ملف الجهاد الأفغاني. كما تولى أيضا مهام ومسؤولية قسم الاتصال بالعالم الإسلامي مما مكنه من عمل شبكة علاقات

عالمية واسعة ليست فقط داخل التنظيمات الإخوانية المعتمدة بل وتنظيمات إسلامية أخرى مستقلة.

وكانت كل التصريحات والرسائل الأولي التي بعث بها المرشد في استهلاله مهام عمله تؤكد إعادة الروح مجددا للتنظيم الدولي وهو ما فهم من الحوار الصحفي الأول الذي أجريته معه صبيحة اليوم التالي لإعلانه مرشدا (نشره موقع إسلام أون لاين.نت في نفس اليوم 15/1/2004).

حيث اعتبر أن قرار مكتب الإرشاد في مصر باختياره مرشدا لم يكن إلا ترشيحا لا بد أن يعرض على مجلس شورى ومكتب إرشاد التنظيم العالمي ليقره -وهو ما حدث فعلا وبالإجماع- أو يرشح غيره ليصبح هو مجرد مراقب عام للإخوان في مصر. وكانت المفاجأة أنه اعتبر أن مصرية المرشد ليست سوى عرفا يتعلق بتقدير ثقل مصر فقط في حين أن اللوائح تؤكد حق كل بلد في أن ترشح من تراه وفقًا للقوانين واللوائح التي يعتمدها التنظيم الدولي.

وقد كانت هذه التصريحات سببا في قلق مراقبين ودوائر سياسية وأمنية في مصر من عودة العلاقات بين التنظيم الدولي وقيادة الإخوان في مصر إلى قوتها على نحو ما ذكرت جريدة الشرق الأوسط في تقرير نشرته بتاريخ 20 يناير 2004 اعتمادا على هذا الحوار.

على أننا إذا عدنا للمواقف والتصريحات التي أدلى بها المرشد الجديد في قضايا محددة تتعلق بهذا التنظيم سنجد أن الواقع يقول بعكس ذلك فهو في قضية مشاركة إخوان العراق في مجلس الحكم الأمريكي في العراق لم يرفض ولم يقبل وقال -مكررا كلام الهضيبي- أنهم أصحاب القرار وأهل مكة أدرى بشعابها! على رغم من خطورة القرار والانتقادات الكبيرة التي وجهت للإخوان بسببه.

وحين تقدمت الجماعة بمبادرتها للإصلاح السياسي في مصر قدمت مشروعا سياسيا أقرب لبرنامج حزب سياسي قطري لا أثر فيه لرؤية عالمية ولم تكن المبادرة سوى نص البرنامج الانتخابي لمرشحيها في انتخابات برلمان 2000 وحين تدخلت الجماعة بالتغيير كان الحذف من نصيب كل ما يتعلق بالخارج والقضايا الخارجية وعلى رأسها قضيتا العراق وفلسطين!! ووجدنا تدريجيا أن الدور الخارجي للجماعة آخذ في التضاؤل ولم يعد حاضرا إلا في تصريحات عامة لا تختلف فيها الجماعة عن أي قوى إسلامية أو حتى قومية تدعو إلى وحدة الصف ومقاومة الهيمنة الأمريكية والإجرام الصهيوني.

وحتى في قضية محورية كقضية فلسطين كان الجديد الذي ربما لم يلحظه المراقبون أن الجماعة في مصر كانت تنأى بنفسها تدريجيا وباستراتيجية غير معلنة عن تفصيلات القضية حتى فيما يخص تنظيم الإخوان في فلسطين (حركة المقاومة الإسلامية: حماس) دون أن يعني هذا التراجع عن محورية القضية في العالم الإسلامي أو التخلي عن دعمها بل بما يعني

الانتقال من العلاقة العضوية بين التنظيم الدولي بقيادته المصرية والتنظيم الفلسطيني، وهي العلاقة التي كان من مفردات خطابها اعتبار حماس الذراع العسكري في فلسطين لجماعة الإخوان العالمية، والانتقال إلى صيغة جديدة ترسخ للانفصال السياسي والتنظيمي والاقتصار على الدعم اللوجستي والمادي ربما ولكن في صيغة أكثر عمومية ولم يكن أدل على هذا التحول من الخبر الذي نشره الموقع الرسمي للجماعة (إخوان أون لاين) بتاريخ 24/3/2004 وصدر بعنوان "إخوان فلسطين ينعون مرشدهم الشيخ ياسين" وجاء في نصه:

"أصدرت جماعة (الإخوان المسلمون) في فلسطين بيانًا الاثنين 22/3/2004م، زفت فيه فضيلة الأستاذ الشيخ "أحمد ياسين" رئيس مكتب الإرشاد لجماعة الإخوان المسلمون في فلسطين إلى الشهادة..."

فلأول مرة في تاريخ التنظيمات الإخوانية في العالم يطلق لقب المرشد على قيادة تنظيمية غير المرشد العام في مصر إذ دائما ما حرصت الجماعة على الحفاظ على هذا اللقب لمرشدها في مصر في حين اكتفي بإطلاق لقب المراقب العام على قيادات التنظيمات القطرية الأخرى والتي من المفترض أن حماس إحداها ليس هذا فحسب بل يقر الموقع الرسمي للجماعة -الذي لا يحتمل أن يخلط في مثل هذه التسميات أو يمررها عبثا- بما جاء في بيان إخوان فلسطين ويؤكد استقلالية التنظيم الفلسطيني الكاملة من خلال ما أسماه مكتب إرشاد جماعة الأخوان في فلسطين.

دوافع ذلك غير معلنة أو معروفة وربما تكون إقرارا بأمر واقع حيث ينعدم أي تدخل إخواني من خارج فلسطين في سياسة حماس وربما استباقا لسياسات أمريكية قد تضع الجميع في سلة واحدة يتجاور فيها التنظيم الأم في مصر مع التنظيم الفلسطيني الذي أدرجته الولايات المتحدة في قوائم الإرهاب!

***

إذن تتضافر الأوضاع الإقليمية والعالمية إضافة إلى الوضع الداخلي لجماعة الإخوان والتطورات الفكرية والسياسية داخل التنظيم المصري خاصة والتي تميل للتحول تدريجيا إلى حزب من الأحزاب الوطنية يتضافر كل ذلك ليعطي مؤشرا أكثر تأكيدا حول تراجع التنظيم الدولي واحتمالات تصفيته.

فالحديث غير المعلن بين قيادات الجماعة في مصر كان يؤكد دائما على أن التنظيم الدولي صار عبئا على الجماعة من الناحية السياسية والأمنية، بأكثر مما تحتمله، كما أن أضراره في السنوات الأخيرة فاقت في كل الأحوال ما كان ينتظر منه من نفع وما حققه في سنواته الأولى حين كان مصدرا قويا للتمويل (تكفلت به تنظيمات الإخوان في الخليج التي كانت المورد

الرئيسي لدعم الجماعة ماليا في مصر حتى بداية حقبة التسعينيات) كما كان ذراعا إعلامية في أوروبا والغرب للضغط على النظام المصري من أجل وقف أي عمليات تصفية محتملة للحركة في مصر (اضطلع بدور كبير في حشد تغطية وضغط إعلامي وسياسي دوليين ضد المحاكمات التي تعرضت لها الجماعة في منتصف التسعينيات1995 - 1996) وهو ما تغير تماما الآن بعد ضرب وتصفية مؤسسات التمويل الإخوانية في الخليج، وتقلص مساحة الحركة السياسية والإعلامية لإخوان الخارج بعد أن تراجعت الدول الغربية عن سياسة إيواء الحركات الإسلامية في بلادها والاستفادة منها كأوراق ضغط على الأنظمة العربية، ثم جاءت أحداث سبتمبر 2001 لتفضي تماما على حالة تمدد هذه الحركات ومنها الإخوان في أوربا وأمريكا. ويبدو أن عددا من قيادات الجماعة في مصر على قناعة بأن التنظيم الدولي الآن يتحمل جزءا كبيرا من المسئولية عن حالة الحصار التي تعيشها الجماعة، فهو يعطيها صورة أكبر كثيرا من حجمها الفعلي لدى الأنظمة وأجهزة الأمن والاستخبارات العالمية التي تحاسب الجماعة بأكثر مما هي عليه فعليا، كما أنه يحمل الجماعة أعباء إدارية وكلفة سياسية بأكثر مما يعود عليها، خاصة وأن التنظيم الدولي لا يمتلك سلطات فعلية على التنظيمات القطرية للإخوان رغم مشاركتها بممثلين عنها، ولا يستطيع التدخل في سياستها الداخلية مهما كان تأثيرها على صورة ووضع الجماعة عالميا، حتى إن قرار تنظيم الإخوان في الجزائر بخوض زعيمه الشيخ محفوظ نحناح انتخابات الرئاسة الجزائرية الأخيرة لم يؤخذ فيه رأى التنظيم الدولي رغم أنها كانت المرة الأولى في تاريخ الجماعة التي تترشح فيها شخصية إخوانية لمثل هذا المنصب ورغم ما تحمله الخطوة من خطورة وتأثير عالمي يتجاوز نطاق التنظيم الجزائري على الأقل في حالة نجاح نحناح الذي كان سيصبح أول رئيس لدولة من الإخوان المسلمين. وكذلك الحال في قرار إخوان العراق المشاركة في مجلس الحكم العراقي الذي يرأسه الحاكم الأمريكي بول بريمر.

كما ينظر للتنظيم الدولي أيضا كعبء أمني على التنظيمات الفرعية، باعتباره كان سببا لعدد من الضربات الأمنية التي تعرضت لها بعض تنظيمات الإخوان القطرية، حيث كانت اجتماعاته التي تعقد في ألمانيا أو بعض الدول الأوروبية صيدا ثمينا لأجهزة الاستخبارات العالمية التي استطاعت جمع أكبر معلومات ممكنة عن الجماعة لم يكن لتتاح لها لولا اجتماعات التنظيم التي كانت تدار على طريقة "المطار السري" الذي يعرفه كل الناس ورغم ذلك يظل سريا!! حيث تدار الاجتماعات وكأنها سرية في حين أن كل ما يدور فيها يجد طريقة بسرعة إلى كل أجهزة الاستخبارات، وهو ما أدى -على سبيل المثال- إلى ضرب تنظيم الإخوان في عمان والذي حصلت أجهزة المخابرات العمانية على أدق تفاصيله من خلال المعلومات التي استطاعت الحصول عليها من خلال لقاءات التنظيم الدولي، وكلها معلومات لم تكن تعرف بها من قبل، وعلى ضوءها وجهت أكبر ضربة للتنظيم الإخواني غير المعلن في عمان.

***

التطورات المتسارعة في الجماعة والمنطقة والعالم عموما تؤكد أن تصفية التنظيم الدولي للإخوان لن تجد معارضة معتبرة من الداخل أو الخارج، حتى من أشد المؤمنين به فالقيادات المصرية ستجد في ذلك دعما لاستراتيجيتها غير المعلنة في التركيز على دور سياسي داخلي أكبر، كما أنه حل يريحها من التضارب الواضح بين اللائحة المنظمة للجماعة والواقع الفعلي الذي تعيشه على الأقل في مسألة اختيار المرشد الذي يختار معه ثمانية أعضاء من نفس البلد، إضافة إلى خمسة آخرين يمثلون الأقاليم المختلفة، في حين أن الواقع يقول إن قيادة الجماعة كلها مقصورة على مصر ولا وجود لأي عنصر من خارجها، كما أن اللائحة تقبل ضمنا بمبدأ نقل قيادة الجماعة خارج مصر في حال اختيار مرشد غير مصري وهو ما لن تسمح به القيادة المصرية بأي حال بغض النظر عن شخصية المرشد، وتجيء أحداث 11 سبتمبر من العام الماضي لتعطي المبررات الكافية لهذه التغيرات، وتقطع الطريق على أي معارضة محتملة من قيادات التنظيم الدولي على تصفيته حيث تعيش هذه القيادات حالة "كمون" اضطراري لا يتوقع أن تنتهي قريبا في ظل حالة الحصار والملاحقة الأمنية العالمية التي تقودها الولايات المتحدة والتي كان آخر ضحاياها الملياردير الإخواني يوسف ندا، الذي ضاعت كل ثروته ومعها استثمارات إخوانية ضخمة، وظل لفترة يلاحق قضائيا في أوربا وأمريكا في إطار الحملة الأمريكية على ما أسمته بالإرهاب قبل أن يخفت الحديث عنه ويسدل عليه الستار مع تحول الحملة الأمريكية إلى العراق.

والقناعة التي تترسخ يوما بعد يوم لدى كثير من القيادات الإخوانية الفاعلة هي أن التنظيم الدولي للإخوان ولد في التوقيت الخطأ، فتأسس في وقت تنهار فيه التنظيمات العالمية العابرة للقارات، خاصة إذا ما كانت معارضة وسرية ومطلوبة من قبل أنظمتها، وأن الأفضل هو البحث عن صيغة أخرى للتنظيم الدولي تكون أكثر قبولا واتساقا مع الواقع العالمي الجديد، بأن يتحول التنظيم مثلا إلى منتدى فكري أو سياسي بعيد تماما عن الطابع التنظيمي والسري، والصورة المقترحة لا تبعد كثيرا عن المؤتمر القومي العربي الذي يضم القوي والأحزاب القومية أو منتدى الاشتراكية الدولية الذي يجمع الأحزاب الاشتراكية فكلاهما الأليق بتيارات صارت تسير عكس حركة التاريخ.

لذا فإن التنظيم الذي وقعت شهادة ميلاد في 29 مايو 1982 سرعان ما دبت فيه الشيخوخة المبكرة فمات إكلينيكيا بعد 11 سبتمبر وصار ينتظر إعلانا رسميا بالوفاة لا يجد أحد الجرأة على توقيعه!.

الإخوان الديمقراطيون.. الأفكار خريطة الانتشار والعقبات[4]

هل يمكن أن يندرج التيار الإسلامي في العملية الديمقراطية؟ أو بمعنى آخر هل يمكن أن نتحدث عن إمكانية ميلاد تيار إسلامي تتجاوز علاقته بالديمقراطية النظر إليها كآليات ضرورية لممارسة العمل السياسي إلى أن تصبح جزءً من بنيتها الثقافية والأيدلوجية؟ وهل يمكن أن نتحدث عن إمكانية تكرار حزب تجربة العدالة والتنمية التركي في بلد كمصر التي انطلقت منها شرارة الحركات الإسلامية في العالم؟

طرح هذه الأسئلة يبدو ضروريا في هذه المرحلة بحيث يظل الحديث عن إصلاح سياسي شامل محل شك طالما قام على استبعاد فصيل وطني من الإصلاح أيا كانت آراؤنا فيه. ومحاولة الإجابة عنها يتحتم أن تبعد بالنقاش عن حروب الشارع السياسي المصري ذات النعرات والرطانات الأيدلوجية وصيحات الثأر والتشفي التي يقدم فيها الإسلاميون أنفسهم كضحايا لسوء فهم الآخرين لهم وكيف أنهم عند البحث الحقيقي هم ملائكة الديمقراطية الذين يبشرون بها متوافقة مع خصوصية مجتمعاتنا بيضاء لا شية فيها وتسر الناظرين! أو يتحولون لدى خصومهم من التيارات الأخرى إلى زبانية القهر وجرثومة الاستبداد باعتبارهم كائنات منزوعة الديمقراطية لم ولن تشم رائحتها حتى يلج الجمل في سم الخياط!

***

لأهمية هذه الأسئلة في مرحلة مفصلية بالغة الدقة كالتي نعيشها ولأهمية حدوث مثل هذا التطور خاصة إذا كان في جماعة بقوة وتأثير الإخوان في الحركة الإسلامية وفي العمل السياسي جملة التقيت في حوار/ لقاء خاص مع القطب الإخواني الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي برزت تصريحات ومواقف له في الفترة الأخيرة تجعله الأقرب إلى قيادة أو تمثيل تيار ديمقراطي في الجماعة التي طالما اعتبرها خصومها العقبة الأكبر أمام إرساء تجربة ديمقراطية في البلاد وسعيت -عبر ما يقرب من ساعتين من النقاش- إلى تبين معالم التغيير والتطور في الخطاب الإخواني في المسألة الديمقراطية والتأكد مما إذا كان حقيقيا يعكس تطورا وتغيرا في القناعات فرضته الممارسة والتجربة أم هو أقرب إلى بالونات الدعاية التي يختلط فيها الدعائي بمتطلبات المراوغة ولعبة الكر والفر وحصار الخصم والالتفاف عليه التي صارت من لوازم "السيرك" السياسي في مصر والمنطقة العربية أيضا!

وإذا كان لي أن ألخص خطوطا أساسية لما يمكن أن نسميه الخطاب الإخواني الجديد فهي على النحو التالي، وما بين القوسين اقتباسات وإحالات إلى كلام أبو الفتوح:

---

٤ نشرت في عام في عدد من الصحف ومواقع الإنترنت..

يقبل هذا الخطاب بالديمقراطية قبولا نهائيا (كآلية لاتخاذ القرار في كل مراحل العملية السياسية ومناصبها ومؤسساتها) ويثمنها باعتبارها (تجربة إنسانية وتراثا فريدا يعبر عما وصلت إليه البشرية من تطور) وهو يعني الديمقراطية مطلقا ولا يتحدث كما كان سابقا عن خصوصيات للديمقراطية باستثناء ما يطمح إليه من (مزاج أو روح خاصة للديمقراطية في بلادنا العربية والإسلامية) وهو لا يقصد الخصوصية بالمعنى الاستثنائي الذي اعتاد كثير من الإسلاميين الحديث عنه مدخلا للتحايل على الديمقراطية! بل يعطيها -فقط- نفسا ثقافيا واجتماعيا (مثلما هو الحال في الديمقراطية الهندية).

ولا ينحو أبو الفتوح في نظرته للديمقراطية إلى مقولات دينية من بعيد أو من قريب؛ فهو يتجاوز إشكالية التمييز بين الديمقراطية والشورى التي طالما تعمد الإسلاميون طرحها للحديث عن شيء مغاير للديمقراطية، فيؤكد أبو الفتوح على أنه لا خلاف ولا تعارض بين الديمقراطية والشورى لأن (الشورى خلق ديني لا ينحصر بالضرورة في السياسة، كما أن الديمقراطية هي آلية لضبط المشاركة والعملية السياسية) ولا يرى داعيا للخلط بما يشعر بمجرد احتمال التناقض أو حتى الاختلاف..يتجاوز أبو الفتوح (الخلاف المفتعل) ويتجاوز معه أيضا ولكن بلباقة ودون صدام تراث مؤسس الجماعة -الإمام حسن البنا- الذي كان يرى الشورى معلمة وليست ملزمة ليؤكد على إلزامية الشورى وأن الأمر اختلط على أتباع الإمام في فهم رأيه بسبب طبيعة علاقتهم به التي كانت أقرب إلى علاقة المريدين بشيخهم!.
وأساس الديمقراطية عند أبو الفتوح هو الاحتكام للشعب؛ وهو يتحدث عن حكم الشعب دون ذكر لأي مقولات دينية ملازمة لهذا الاحتكام فلا يتحدث عن "حكم الشعب بشرع الله" مثلما كانت تردد الأدبيات الإسلامية، بل هو (مطلق الاحتكام للشعب أيا كانت توجهات أو ديانة مواطنيه، وأيا كان اختياره حتى ولو كان من الشعب غير مسلمين، وحتى لو كان الاختيار مخالفا للإسلام بل رافضا له من الأساس) وليس خارجا عن بعض تعاليمه فقط.

ولا عبرة بالرفض القديم الذي يحتج أصحابه بعدم جواز تحكيم الشعب في أمر الله، فهو يرى أن (الشريعة لا تحكم إلا إذا أرادها الشعب ولو رفضها فليست لها أي حجية ولا يجوز فرضها عليه بدون إرادته لأن النص القرآني يقول "فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر" و القرار للأغلبية دون أي اعتبارات دينية) بل هو يجعل العودة إلى الشعب مطلقة ويحرم أي تحايل أو التفاف على حرية إبداء الشعب لرأيه أو التحايل على القبول بقرار واختيار الشعب حتى ولو عبر "التربيطات" السرية!.
وفي تطور لا يقل أهمية ينزع أبو الفتوح عن العملية السياسية بمجملها أي غطاء ديني كانت تيارات الإسلام السياسي -بما فيها الإخوان- تحرص على أن تسربلها بها، وعليه فإن (الخلافة

مسألة سياسية لا علاقة لها بنصوص دينية وهي في الحال المعاصرة ليست تبعد كثيرا عن أشكال الوحدة السياسية المعاصرة بما فيها الاتحاد الأوروبي)! ولا حديث عن أي غطاء ديني للسلطة أو شرعية تستمدها من خارج حكم واختيار الشعب، ومن ثم فإن (ممارسة الإخوان المسلمين السياسية لا تحميها أي شرعية أو غطاء ديني وما يحكمها هو حكم وتقييم الشعب) لها سلبا أو إيجابا ومن حق الشعب بل واجبه التقييم.

وأهل الحل والعقد في الخطاب الجديد مصطلح تراثي لا وجود له بالمعنى التقليدي بقدر ما هو تعبير عن صيغة سياسية لممثلي الشعب وهي تاريخية كانت في مرحلة سابقة (والشكل الحديث لها هو من يختارهم الشعب لتمثيله نيابيا، ومن يختاره الشعب فهو من أهل الحل والعقد أيا كان دينه أو وظيفته أو نوعه، ومن ثم فليس بالضرورة أن يكون من العلماء والفقهاء).

ويؤكد الخطاب الإخواني الجديد الذي يدشنه أبو الفتوح القبول التام بمبدأ المواطنة وحفظ حقوقها لكل من يحمل جنسية البلد وتنطبق عليه صفة المواطن ويتمتع بهذا الحق كل المواطنين بمن فيه الأقباط وغير المسلمين عامة. فهو (يقبل بمبدأ توليتهم كل المناصب بما فيها منصب رئيس الجمهورية ما لم ينص الدستور -الذي أقره الشعب- على شروط فيمن يتولاه كما هو الحال في الولايات المتحدة مثلا، وتكون هذه الشروط من اختيار الشعب وليس وفق آراء دينية، ومعنى هذا أنه إذا نص الدستور على أن يكون الرئيس مسلما فالحجة هنا باختيار الشعب وليس لنص ديني يحتم ذلك أو يمنع غيره. ويتبع ذلك أيضا إقرار حق المرأة أيضا في العمل السياسي وتولي كل المناصب بما فيها منصب الرئاسة ما لم يقيده الدستور باختيار شعبي لا بنص ديني، أي أن الحكم في المسألة هو قرار الشعب وليس النص الديني.

من النقاط الخلافية التي يتجاوزها أبو الفتوح القبول بمبدأ الحق والحرية المطلقة في تكوين الأحزاب لكل التيارات على اختلافها، بحيث تتكون الأحزاب تلقائيا دون انتظار موافقات الجهات الإدارية، وتتكون وفق توجهات وقناعات أصحابها دون مصادرة لتيار أو اتجاه بما فيها الاتجاهات العلمانية أو الشيوعية بل ويؤكد على حق تكوين أحزاب دينية غير إسلامية على أن ينظم المسألة السلطة القضائية وحدها وهي بطبيعتها لها سيادة واستقلال تام عن الجهات الإدارية والسلطة التنفيذية، وهي وحدها التي تقرر إذا ما كان تشكيل حزب من جهة أو مجموعة من الشعب فيه ضرر على البلاد، وتحدد ما إذا كان هذا الحزب أو ذاك خارج عن الدستور الذي أقره وقبل به الشعب، ومن ثم فلا مصادرة مبدئية على حق تكوين الأحزاب لأي تيار ولا مصادرة لاحقة من الجهات الإدارية والسلطات التنفيذية، والفيصل النهائي هو السلطة القضائية المستقلة، وعليه فهو -أبو الفتوح- يرفض تماما قانون الأحزاب المصري بصيغته الحالية.

هناك نقطة خلاف يحررها أبو الفتوح تتعلق بالقبول بحق ومبدأ تداول السلطة والتسليم باختيار الشعب مهما كانت نتائجه إذ (لا مانع أن يسلم الإسلاميون السلطة لغيرهم طالما انتخبه الشعب حتى لو كان غير مسلم)، وهو على ثقة من أن اختيار الشعب سيكون الإسلام لكنه يسلم بحق الشعب في رفض الإسلام واختيار ما يشاء.وربما كانت هناك فتوى سابقة للشيخ يوسف القرضاوي تجاوزت هذه المسألة منذ سنوات لكن الجديد.أن تعتمدها قيادة سياسية كبيرة في الجماعة بوزن أبو الفتوح وترحب بها.

ووفق هذه الرؤية يقبل تيار الوسط الذي يقود العملية السياسية داخل الجماعة ويمثله أبو الفتوح بالعمل داخل القوانين والأطر واللوائح التي تنظم العملية السياسية في مصر ويطلب قبوله بها وفق الشروط التي تتطلبها معلنا رفضه لمبدأ القطيعة مع العملية السياسية أو الدعوة للخروج على النظام وآلياته وقوانينه بالتحول إلى حزب سياسي بكل متطلبات هذا التحول وشروطه من حيث:

تصفية الجماعة بشكلها وهيكلها الحالي وإعلان التحول إلى حزب سياسي علني تخضع علاقات أفراده وتصرفاتهم لما يحكم علاقات وسلوك المندرجين في الأحزاب السياسية. ويخضع الحزب الجديد لرقابة مالية وقانونية كاملة.

إنهاء العمل السري ورفض كل ممارساته وإخضاع كل تنظيمات وحركة الحزب/ الجماعة سابقا إلى رقابة الرأي العام.

إنهاء أي ارتباطات خارج القطر بحيث تتحول الجماعة المصرية لحزب مصري ليس له أي امتداد خارج البلاد بما يعني إنهاء التنظيم الدولي الذي ينسق بين التنظيمات الإخوانية في الأقطار المختلفة وتحويل هذا التنظيم إلى ملتقى فكري ثقافي للتواصل بين كالأحزاب والتنظيمات التي تحمل الفكر الإخواني على غرار المؤتمر القومي العربي الذي يجمع الأحزاب والتنظيمات القومية أو منتدى الاشتراكية الدولية الذي آلت إليه تنظيمات الشيوعية .

***

وأهمية هذا الكلام لا تأتي من حيث جدته فقط بل تأتي أيضا من جهة إعلانه وأقصد بها عبد المنعم أبو الفتوح فهو ليس عضو هيئة الإرشاد أعلى سلطة في الجماعة فحسب بل هو أحد أهم قيادات جيل الوسط . بالجماعة وأكثرهم قدرة على الاستجابة ليس لمتطلبات التجديد والتطوير فحسب بل وفرض مسارات واتجاهات هذا التطوير في بنية الجماعة وهياكلها الداخلية نظرا لطبيعة وضعه التنظيمي وحجم دوره التاريخي في إعادة بناء الجماعة، فتاريخيا يمكن أن ينسب عبأ هذا البناء لشخصين من جيلين مختلفين: المرشد الراحل مصطفي مشهور من جيل التأسيس وعبد المنعم أبو الفتوح من جيل الوسط؛ إذ مثلما كان دور مشهور فاعلا في جمع

شتات التنظيم المشرذمة بعد عهد من التصفية قام بها النظام الناصري؛ فإن قرار أبو الفتوح أمير الجماعة الإسلامية بجامعة القاهرة في السبعينيات بالموافقة على انضمام الجماعة لتنظيم الإخوان كان حاسما في عودة الإخوان ثانية للساحة وضخ دماء جديدة بالجماعة العجوز لم تكن لتستمر دونها؛ إذ تبع قرار أبو الفتوح موافقة بقية قيادات الجماعة الإسلامية على الانضمام للإخوان بعد رفض وممانعة (وهو ما أكده لي أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي حزب الوسط -تحت التأسيس- في لقاء سابق).

يؤكد أبو الفتوح على أن مسار الجماعة في السنوات الأخيرة يحمل كثيرا من دلائل هذا التوجه، كما أن الأدبيات الحديثة للجماعة (آخرها البرنامج الانتخابي لمرشحي الإخوان سنة 2000 الذي أعادت إعلانه تحت ما يسمى بمبادرة الإصلاح السياسي!) تؤكد على هذه التحولات، لكنه يربط إمكانية حدوث ذلك بحدوث متغيرات حقيقية لا باعتبارها شرطا يضعه والتيار بقدر ما هو بيئة لازمة لإعلان هذا التوجه كاملا ونهائيا بحيث تتقبله القيادة العامة والقواعد داخل الجماعة، وأهم المتغيرات اللازمة.

انفتاح سياسي يسمح بوجود قانوني للجماعة، وأهم مؤشراته إلغاء قانون الأحزاب بصيغته الحالية.

تخفيف القبضة الأمنية وإفساح المجال للحريات السياسية بما يسمح بالتواصل بين قيادات هذا التيار وكوادر الجماعة ويضمن انتقال الأفكار والقناعات بشكل طبيعي.

يحمل أبو الفتوح السلطة والقوى السياسية الأخرى جزءً من المسئولية عن تعثر التطور الديمقراطي داخل الجماعة وتراجع احتمالات إدماجها في العملية الديمقراطية لعدم تفاعلها مع هذه التطورات بتثمينها وتنميتها بإزاء تيارات أخرى داخل الجماعة هي في منطلقاتها مناقضة للديمقراطية (فكل الضربات الأمنية الكبرى جاءت لإجهاض التطور الديمقراطي الداخلي مثلما حدث بعد أكبر انتخابات داخلية شهدتها الجماعة في نهاية 1994، كما أن الاعتقالات والمحاكمات تطال القيادات المطالبة والمرشحة لقيادة عملية التحول الديمقراطي فيما يبدا وكأنه تحالف بين تياري التشدد ومعارضة التحول الديمقراطي في السلطة وفي الإخوان).

***

ما سبق كانت ملامح للأفكار والتوجهات الديمقراطية كما قدمتها في جيل الوسط داخل الجماعة (تمييزا عن من هم خارجها وعلى رأسهم المهندس أبو العلا ماضي وكيل مؤسسي حزب الوسط) وهو الجيل الذي قاد فعاليات واتجاه العمل العام منذ بداية العمل السياسي في الجامعات المصرية في عقد السبعينيات، وأتصور أنها قد تكون ضامرة -وربما غائبة- لدى قيادات الحرس القديم في الجماعة وإن كانت تتواجد بنسب متفاوتة في الأجيال التالية لجيل الوسط.

كما أنها تتركز بشكل أساسي في لجان العمل العام داخل الجماعة (اللجنة السياسية والإعلامية..) وتقل بدرجات متفاوتة في القسم الرئيسي بالجماعة المسئول عن البناء التربوي لكوادرها (قسم التربية).

وهي تتزايد بشكل واضح في الكوادر التي تعرضت للاحتكاك كثيرا بتيارات وفاعليات سياسية مختلفة معها والتي تمتعت بأجواء من حرية الممارسة السياسية ولم تتعرض لملاحقات أمنية عنيفة أو يطالها أحكام بالسجن أو الاعتقال الطويل. وتقل كثيرا عند من طالهم ذلك حتى أن بعضهم تغيرت قناعته وصارت أكثر تشدد بعد السجن العسكري في حين كانوا قبله مرشحين لتطوير أفكارهم نحو الاعتدال والمقرطة.

ورغم أن هذه الأفكار قد لا تلقى معارضة رسمية صريحة من القيادة العامة للجماعة التي كثيرا ما تجد فيها صورة جذابة ووجها مقبولا لدى الرأي العام، إلا أنها لا تأخذ بالضرورة مجراها داخل قواعد الجماعة ومؤسساتها إذ إن الذي يصنع ويؤسس الرؤية الفكرية للكوادر في الغالب تيار الوعظ والتوجيه والتربية الذي يفتقد للممارسة وربما للثقافة السياسية ولا يرى دورا له في العملية السياسية سوى الحشد والتعبئة، بل وربما نظر إلى مثل هذه الأفكار نظرة ريب أو سكت عنها لأنه لا يملك القدرة على تأسيس رفضه لها ومن ثم فالقول بتعميمها داخل الصف الإخواني فيه مبالغة، غير أن احتمالات قبولها كبير إذا توفرت بيئة مناسبة للتثقيف والممارسة السياسية بعيدا عن قبضة تيار الوعظ وسيطرة قسم التربية في الجماعة.

كما يمكن أن نلاحظ أن كثيرا الآراء الرافضة أو المعارضة لهذه الرؤية والتي تصدر عن قيادات إخوانية كبيرة لا تعني بالضرورة رفضها بقدر ما هي جزء من الدعاية أو الخطاب الموجه للجماهير العامة والتيارات الدينية والمحافظة القريبة من الجماعة والتي تمثل رافدا رئيسيا لها خاصة في الحشد السياسي (الأزهر، الجمعية الشرعية، أنصار السنة، المتدينين عموما..) حيث تحرص هذه القيادات على الإبقاء على مفردات خطاب سياسي قديم متصادم مع الديمقراطية (مثل الحديث عن أهل الذمة، رفض ولاية المرأة وغير المسلم، الدولة المسلمة، الخلافة العالمية...) لكنه يفوز ويكتسح جماهيريا وهم يفعلون ذلك بوعي أحيانا ومن دون وعي غالبا، وليسوا على استعداد لمواجهة الجماهير بهذه الأفكار.(مثل تسريب أخبار عن رفض قيادات الجماعة لتصريحات أبو الفتوح حول القبول برئيس غير مسلم والحديث عن تحويله للتحقيق الداخلي).

وأخيرا أتصور أن أفكار ونوايا قيادات هذا التيار "الديمقراطي" داخل الجماعة لا يتم إعلانها كاملة أو كشفها دفعة واحدة لأنها تنال من مصداقيتهم في الصف الإخواني وربما قضت على أصحابها سياسيا إذ في ظل جملة من الدفاعات الدينية والسياسية والتاريخية الراسخة فإن القول بتصفية هياكل الجماعة وأطرها نهائيا والتحول لحزب سياسي بما يحمله الحزب من دلالات سياسية ونفسية غير جيدة يكون انتحارا سياسيا لأي قائد للإصلاح والتغيير .

ما سبق ينقلنا من التساؤل حول إمكانية بلورة خطاب إخواني ديمقراطي إلى تساؤل لا يقل أهمية ويتعلق بالعقبات التي تقف في وجه ما يمكن أن نسميه بالتيار الديمقراطي داخل الجماعة.

وإذا كان لا أن نحدد -بشيء من العمومية- هذه العقبات فيمكن أن نجملها فيما يأتي:

ندرة وربما غياب أي تأسيس للقبول بالديمقراطية في ثقافة التنظيم حيث تكاد تخلو المقررات الثقافية والتربوية المعتمدة داخل الجماعة من أي كتاب أو مقرر يؤسس لها في ثقافة كوادرها أو يعالج إشكالاتها لديهم وما زالت الرؤية الإخوانية على مستوى القواعد غائمة أو غائبة بل ويكاد يكون الشائع والمستقر من مقررات ومناهج تربوية وتثقيفية تصب في الاتجاه المعاكس؛ فتعلو قيم الوحدة والتجمع ونبذ الخلاف والفرقة (التي قد تعني اختلاف وجهات النظر) على قيم أخرى يحتاجها التطور الديمقراطي مثل قبول الآخر واحترام وجهات النظر المخالفة ونسبية الاجتهادات والممارسات السياسية.. ويلاحظ أنه وبجانب خلو المنهج الثقافي والتربوي الإخواني من كتاب واحد يرسخ القيم الديمقراطية توجد كتب كثيرة تؤصل لرفض الاختلاف والتعدد حتى داخل الفكرة الإخوانية نفسها على النحو الذي نجده في رسائل المرشد الخامس الراحل الشيخ مصطفى مشهور؛ مثل كتابه طريق الدعوة بين الأصالة والانحراف الذي ينظر لأي اختلاف أو تعدد في الطرح الفكري نظرة اتهام حتى داخل الصف الإخواني بحيث يصبح ذلك جيبا فكريا يجب تصفيته!

الميراث التاريخي الذي تحمله الجماعة ولا تريد أو تستطيع التخلص منه والذي يصعب معه تجاوز أو تعديل مقولات ومواقف مركزية في تاريخ الجماعة حكمت علاقتها بالديمقراطية مثل رفض الإمام المؤسس الشيخ حسن البنا للحزبية وتعدد الأحزاب رغم أنه رفض لم يؤسس على أسس شرعية.فقد أخذت مقولات المؤسس ومواقفه مركزية في بناء الوعي الإخواني لم تتزحزح رغم تجاوزها أحيانا على مستوى الممارسة ورسخ ذلك ميراث من العلاقة غير الطيبة مع الأحزاب إضافة إلى الصورة الكاريكاتورية التي ارتسمت في الأذهان عنها والتي لا تبعد كثيرا عن الواقع. وتشيع هذه النظرة عموما بين معظم كوادر الجماعة لكنها تترسخ أكثر في القواعد ذات الثقافة التقليدية مثل أبنائها المتحدرين من الأزهر والجمعية الشرعية والذين التحقوا بالجماعة بعد تجارب دينية أخرى، كما تشيع أيضا بين أبناء التنظيم الخاص ثم امتداده في تنظيم 1965 المتأثرين بأفكار الشهيد سيد قطب ولكن الحق يقتضي ربط ذلك بثقافة سياسية سائدة عموما في مصر قد يكون لها ما يبررها في ظل ما يعرف بموت السياسة والأحزاب.

تأسيس العملية السياسية داخل الجماعة (على مستوى الممارسة أو المفاهيم) على أسس شرعية بحتة تشبه فيها المنافسة السياسية -إلى حد بعيد- التنافس بين قوى الإيمان والكفر

ومعسكري الحق والباطل وليس صراعا بين أطروحات سياسية وفي هذه الحالة لا تتجاوز الثقافة السياسية لدى القطاع الأكبر في الجماعة الحشد والتجنيد والقدرة على إدارة العمليات الانتخابية دون أن تتأصل مفاهيم سياسية بالضرورة مثل المشاركة التي تظل مرتبطة بقرار فوقي ينفذ -في الأغلب- طاعة للقيادة واحتسابا عند الله. ويلاحظ أن خطاب الحشد والتجييش الذي تقدمه قيادة الجماعة قبل وأثناء الانتخابات وخطاب التهنئة أو التعزية بعدها يقوم بالكامل على استلهام معان دينية صرفة، وعلى هذا الأساس يمكن فهم ما حدث في مدينة الإسكندرية في الانتخابات البرلمانية المعادة التي خاضتها مرشحة الجماعة في مواجهة مرشح الحزب الوطني الحاكم حيث ظهرت على غير العادة فرق ردع إخوانية تقترب إلى حد كبير مما شهدته حركات العنف الإسلامية بسبب المبالغة في الخطاب الحشدي الذي يستلهم معاني التضحية والفداء والشهادة!!

عدم القدرة أو الرغبة في حسم صورة الإخوان عن أنفسهم والصورة التي يفترض بهم أن يكونوا عليها :حزب سياسي أم جمعية أهلية؟ والاستمرار في صورة الجماعة الشاملة ولهذا أسباب فكرية تتعلق برؤيتهم لشمولية الإسلام التي انعكست في شمولية التنظيم، وأخرى سياسية ترتبط بعدم الثقة في العملية السياسية برمتها وثالثة تكتيكية حيث يمنحها هذا الوضع امتيازات كثيرة لا تتمتع بها الكيانات الأخرى (الأحزاب والجمعيات) ويعطيها القدرة على إنتاج شعارات ومقولات دعائية جذابة ومؤثرة في الشارع ويعطيها وضع الهيئة الشاملة التي تقف ما فوق الحزب ودون الدولة وهو ما يتجلى في وجود شعور متنام يعززه خطاب داخل الصف بالتعالي على كل الكيانات والأطر الأخرى السياسية أو حتى الدعوية التي تفتقد جميعها لقوة ودقة وكفاءة هذا الكيان.

غياب وحدة فكرية شاملة داخل الجماعة التي تضم تحت مظلتها خطابات وأفكارًا مختلفة إلى حد التناقض من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار تتفاوت رؤيتها السياسية ما بين الاندراج في حزب سياسي قطري يدعم دولة عصرية بالمقاييس المعروفة للدولة القطرية الحديثة وما بين أفكار تدعو لإنشاء الخلافة الإسلامية العالمية، وتتجاور فيها مقولات أهل الذمة مع المواطنة دون حسم أو تمييز حيث يصعب تحقيق الفرز وتنعدم الرغبة فيه مع تمسك الجماعة بتقديم نفسها كعباءة تتسع لكل العاملين بالإسلام مع تحديد سقف واسع يحكم الجميع وهو مبدأ السمع والطاعة لقيادتها مع نبذ العنف منهجا. لذا نجد بين كوادر التنظيم أزهريين وأنصار سنة وجمعية شرعية وتيارًا سلفيًا وجهاديين سابقين وسياسيين بدأوا في أحزاب سياسية أخرى وقطاعات من العمال والفلاحين ليس لها أي خبرة سياسية سابقة ولا تتعاطى السياسة إلا لارتباطها بالجماعة وبأوامر من قيادتها دون أن يعني ذلك وجود قناعة بها.

التمدد الضخم لجسم التنظيم أفقيا ورأسيا دون الفصل بين السياسي والدعوي بداخله وهو ما جعل التطور السياسي والحركة السياسية رهينة بحركة الدعوي والقاعدة الإخوانية برمتها التي يتكون خطابها على ثقافة تقليدية بعيدة تماما عن أي تطورات لحقت بالخطاب الإسلامي فيما يخص المسألة الديمقراطية مع حرص على الإبقاء بالقواعد بعيدة عن أي تطوير فيما يخص الديمقراطية لضمان السيطرة عليها باعتبار أن مبرر وضمانة الربط بينها هي ضمانة دينية بالأساس وهو ما دفع قيادات كبيرة في الجماعة لرفض تعميم بيان معتمد من الجماعة بين القواعد ينفي ما نسب من تصريحات للمرحوم مصطفي مشهور عن الأقباط ومعاملتهم معاملة أهل الذمة لأسباب بعضها يرجع لعدم قناعتهم بتغيير موقف الجماعة أو لما لمثل هذه المقولات من حضور وتأثير في القاعدة- خاصة ذات الثقافة التقليدية- يجب عدم الاصطدام معها مباشرة.

ضآلة النخبة السياسية داخل الجماعة مقارنة بحجم الجماعة اتساع حركتها السياسية كما أن تفصيلات العملية لسياسية برمتها تنزل إلى القاعدة الإخوانية بصرف النظر عن مستواها ونضجها السياسي والعلمي والثقافي بما فيها تفصيلات وتكتيكات سياسية معقدة (مثل تداول أخبار تتعلق بلقاءات من المفترض أن تكون سرية بين قادة الجماعة ومسئولين أمنيين أو تفاصيل تحالفات سياسية..) فيحدث أن تظل حركة النخبة السياسية أسيرة لوعي حركة القاعدة المحدودة واحتمالات سوء الفهم والمزايدة وليس العكس ويحدث أن تظل عين السياسي على القاعدة ومدى تفهمها وترحيبها باجتهاده وليس العكس وهو ما يجعل كل المجددين أو الراغبين في نشر الثقافة الديمقراطية عرضة للاحتراق إذا نزلت مقولاتهم للشارع وناقشتها القاعدة مثلما حدث مع عبد المنعم أبو الفتوح الذي تعرض رصيده الجماهير للتآكل داخل الصف الإخواني بسبب رؤيته المتقدمة عن الديمقراطية.

خصوصية وضع الجماعة في مصر كقائد ورائد لكل التنظيمات الإخوانية الأخرى في العالم وهو ما يقلص فرص التأطير على أساس قطري أو القبول بالتحول لحزب سياسي داخل البلاد فقط ويزيد من صعوبة التفكير به فضلا عن القبول بمبدئه فيظل الحفاظ على التنظيم العالمي العابر للأقطار مطلبا ملحا وتتعزز فرص أنصاره على حساب الداعين لتجاوزه والاقتصار على الداخل المصري وهو ما يحدث فعلا لكن يصعب قبوله نظريا ويتفرع عن ذلك إشكالات أخرى لم تحسم بسبب ذلك الوضع التاريخي مثل شكل الجماعة والعلاقة بين الجماعة والحزب التي تم حسمها في معظم البلاد الأخرى تقريبا (في الأردن انفصل الحزب تماما عن الجماعة وفي اليمن توحدا وفي قطر حلت الجماعة نفسها.....إلخ)

المنافسة مع القوى والتيارات الإسلامية الأخرى على كسب الشارع المصري وهو ما يحول دون الإعلان عن مواقف أكثر تقدمية في المسألة الديمقراطية خشية انتقادات القوى الإسلامية الأخرى خاصة وأن رؤية هذه القوى -الأكثر راديكالية وتقليدية- لها امتداد في الشارع بل وداخل المؤسسة الدينية الرسمية بحيث يمكن أن تشوش على الإخوان الذين يفضلون التحرك وفق قدرة المجتمع على تقبل أفكارهم مثلما فعل تنظيم إخوان الكويت الذي وقف مع القبائل والقوى الدينية المتشددة ضد منح المرأة حق الانتخاب والترشيح رغم أن الموقف الإخواني الرسمي على العكس من ذلك.

"تريبف" الإخوان![5]

"علشان كده أنا عرفت ليه لم أنسجم مع إخوان المدينة؛ لأن فيهم أمثالك ممن يحبون الظهور والمراكز، أما إخوان القرى والريف فبالفعل ناس يحبوا ويتحبوا لأنهم مخلصون لله.. على العموم قول يا سيدي قول بس أنا عاوز أسألك سؤال أنت هاتعرف تنام بعد كل ده؟!!".

من تعليق القارئ "محمد بركات" في الموقع الإلكتروني لجريدة المصري اليوم على الحوار الذي أجرته مع السيد عبد الستار المليجي القيادي الإخواني الذي فجر أزمة انتخابات مكتب الإرشاد.

إذا كان من دلالة تستحق التوقف عندها لانتخابات مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين الأخيرة (نهاية مايو 2008) فهو أن الجماعة الإسلامية الأقدم والأكبر في مصر والعالم أيضا شهدت أكبر حالة "تريبف" في تاريخها نقلتها من جماعة مدنية في طبيعة عضويتها ونمط تجنيدها والقواعد واللوائح المنظمة لها إلى جماعة ريفية بكل ما تعنيه الكلمة.

***

و "التريبف" الذي نتحدث عنه يعني إشاعة ثقافة ونمط علاقات جديدة تنتمي لما قبل المؤسسية وتستحضر الولاءات الأولية، وهو ما يختلف عما كان سائدا منذ نشأة الإخوان كجماعة حضرية، وأهم ملامح هذا "التريبف" كونه يفتقد الثقافة والتقاليد القانونية الواضحة والمرعية.

لقد شهدت الجماعة في السنوات الأخيرة سيادة ثقافة ريفية تخالف ما نشأت عليه، ثقافة تتوسل بالقيم الأبوية، حيث الطاعة المطلقة والإذعان للمسئول التنظيمي، وانتشار ثقافة الثواب والعقاب والتخويف حتى في العلاقات التنظيمية، وسيطرة الخوف من المختلف أو المتميز مع الميل للركون إلى التماثل والتشابه بين أعضاء الجماعة التي صارت تميل يوما فيوم إلى التنميط!

سنجد انتشار تعبيرات جديدة وغريبة عن الجماعة مثل: عم الحج، والحاج الكبير، وبركتنا، وبركة الجماعة، وشيخنا وباشا راسنا.. وهي تعبيرات يجاورها سلوكيات جديدة أيضا مثل تقبيل الأيادي والرءوس (كما جرى في الواقعة الشهيرة التي قبل فيها نائب إخواني في البرلمان يد مرشد الجماعة).. لم تكن هذه السلوكيات والتعبيرات سائدة من قبل في تنظيم الإخوان ذي النشأة والغلبة المدنية، وإنما أتته من ثقافة ريفية غزت الجماعة مثلما غزت المدينة المصرية في العقود الأخيرة.

تبدو مظاهر هذا "التريبف" في ضعف احترام فكرة اللوائح والقوانين المنظمة والمؤسسة للعلاقة داخل الجماعة، كما برز على نحو واضح في الانتخابات الأخيرة التي كانت الأسوأ من حيث

---

٥ نشرت في نوفمبر عقب انتخابات التجديد لمكتب الإرشاد.

التعتيم الإعلامي والتنظيمي، ومن حيث تضارب المعلومات الحقيقية والضرورية بشأنها، وكذلك من حيث التهميش وتغييب اللوائح الحاكمة.

بتأثير هذا "الترييف" لم يعد مهما أن تكون هناك انتخابات شورى أو تنظيمية داخلية أو أن تدار هذه الانتخابات وفق الشروط واللوائح المنظمة، بل أصبح المهم ومحور الحديث ضرورة احترام القيادة ووجوب الثقة المطلقة فيها.

كما تفشت ظاهرة مجتمعات "النميمة" الإخوانية التي تقتات من الأمور الشخصية والعائلية وتخلط بينها وبين أمور تنظيمية، كما جرى في أزمة السيد عبد الستار المليجي عضو مجلس الشورى التي تحول فيها النقاش من اللوائح والقوانين إلى السلوك الشخصي، وحين يحدث هذا دائما ما تستباح كل الخصوصيات بحجة مصلحة الجماعة والذود عنها.. لقد حوّل "الترييف" جماعة الإخوان إلى قرية كبيرة مثل بقية القرى المصرية التي لا يخفى فيها سر.

سنلاحظ أنه وفي ظل هذا "الترييف" وبسببه انتشرت التكتلات أو "جيوب" الولاء الفرعية بناء على العلاقات غير المؤسسية، فصارت مناطق ومحافظات بكاملها ينظر إليها باعتبارها منطقة نفوذ أو تبعية لقيادة تنظيمية نافذة بعينها، فيقال محافظة أو مدينة معينة بأنها "تبع" الأستاذ فلان أو عم الحج فلان أو هي مقفولة عليه وعلى أنصاره.

في مثل هذه الأجواء يصعب إنفاذ أمر تنظيمي على غير رغبة هذه القيادة أو رضاها حتى وإن لم يعرض عليها الأمر، كما يتم تصعيد القيادات تنظيميا على أساس من قربه من هذه القيادة أو تلك وقوة علاقته بها، كما تتضاءل تدريجيا فرص التعددية والتنوع الذي دائما ما كان مصدر قوة للجماعة.

سنجد أيضا انتشار هذه الازدواجية الريفية في العلاقة بالسلطة من حيث الخوف والكراهية والسرية وإعلان الرضوخ الشكلي، وتبني خطابين: خطابا للمجتمع وخطابا للسلطة، سواء سلطة النظام الحاكم أو السلطة الشرعية في الجماعة، دائما هناك تسليم للسلطة نظريا ولكن تبقى الأمور كلها على حالها المعمول به أو على قديمه!! هناك قبول أو عدم معارضة للوائح الجماعة وقوانينها المنظمة كما ليس هناك اعتراض مباشر على ما تقوله قيادة الجماعة (خاصة السياسية) لكن الأمور تدار على الأرض وميدانيا بعيدا عن هذا كله كما هي وكما اعتاد الناس، لذلك لا تلقى كثير من الأفكار والأطروحات الجديدة (كما في مجمل المواقف والاجتهادات السياسية الأخيرة) أي اهتمام لدى قواعد الحركة، بل يتم التحكم فيها تضعيفا وتوثيقا من قيادات وسطى كثيرا ما تقوم بـ"فلترة" هذه التوجهات والتشويش عليها باعتبارها اجتهادات خاصة لقيادات بعينها أو الإيحاء -وهذا الأشد خطورة- بأنها كلام للناس والمثقفين والصحافة فقط.

ثم سنجد هذا التمسك بالجماعة كإطار اجتماعي أو كحاضنة وليس كمؤسسة لها تقاليد ومنظمة لوائح وقوانين، فليس مهما الحديث عن التزام الجماعة بلوائحها وأنظمتها أو بسبب وجودها الحقيقي، بل المهم هو البقاء بها والإبقاء عليها ولو على حساب أصل وجودها.

ثم سنجد الظاهرة التي اكتسحت الجماعة في السنوات الأخيرة وتتمثل في عدم الميل إلى الثقافة النقدية، والبعد عن التكوين الفكري الجدلي لمصلحة التقريري الوعظي غير التأملي، وهو ما تكثر منه الشكوى حتى في مدارس الإخوان التي صارت تخرج جيلا أكثر نمطية وتقليدية.

***

نعم.. توسعت الجماعة في ضم المتعلمين والمهنيين في عضويتها، بل صارت تضم داخلها أكبر عدد من أعضاء هيئة التدريس في مصر، غير أن الحاصل أن هذا العدد ظل رغم ذلك أقرب إلى التكوين الريفي في ثقافته ورؤيته للعمل العام، فالتكوين العلمي والعمل الجامعي ظل أقرب إلى وظيفة أو منصب، وليس منهجية تفكير وحركة، وكثيرون منهم متميز في الحصة العلمية غير أنه منفصل تماما عن العالم في تكوينه الثقافي، فلا علاقة له بواقع الحياة.. لدى الجماعة نحو ثلاثة آلاف عضو هيئة تدريس لكن معظمهم من دون وعي نقدي، يمارسون العمل الجامعي بطريقة وظيفية، وهم في ذلك جزء من المناخ العام في مصر.

لقد شهدت الانتخابات الداخلية الأخيرة للإخوان فوز خمسة من أعضاء مجلس شورى الجماعة بعضوية مكتب الإرشاد، سنلاحظ أنهم في معظمهم ينتمون للريف كمنطقة جغرافية أو كثقافة فرضت منطقها على المدينة المصرية في السنوات الأخيرة وفيها العاصمة القاهرة أو مدينة الإسكندرية التي كانت إحدى أهم المدن الكوزموبوليتانية في العالم قبل ثورة يوليو.

الفائزون هم سعد الدين الحسيني من محافظة الشرقية، ومحمد حامد من المحلة الكبرى، ومحمد عبد الرحمن من الدقهلية، وسعد الدين الكتاتني من محافظة المنيا، وكلها محافظات تنتمي للريف، أما أسامة نصر الوحيد الذي ينتمي إلى محافظة غير ريفية وهي الإسكندرية فهو أحد صقور تيار التنظيم.. غاز هؤلاء الذين يشكلون مزيجا من أبناء الريف وتيار التنظيم ليلتحقوا بمكتب الإرشاد الذي شهد في العقد الأخير نفوذا متناميا للقادمين من الريف الذين اكتسحوا المكتب في التصعيدات الأخيرة: محمود حسين من أسيوط، وصبري عرفة الكومي من الدقهلية، ومحمد مرسي من الشرقية.

لقد شهد تنظيم الإخوان تمددا لنفوذ محافظات ذات طابع ريفي كان لها دور تقليدي كبير في ترييف المدن المصرية، ولقد تزايد نفوذ محافظات مثل أسيوط والمنيا والدقهلية والشرقية فسيطرت على معظم المواقع في الجماعة، وخاصة في القيادات الوسطي، كما تم التوسع بشكل مبالغ فيه في التجنيد منها، بحيث صارت تحتل الصدارة بين أعضاء الصف الثاني من الجماعة.

في الانتخابات الأخيرة قامت قيادة التنظيم بإعادة تقدير الأوزان النسبية للمحافظات بحيث أعطت محافظات ريفية (الدقهلية بشكل خاص) وزنا أكبر بكثير في تشكيلة مجلس الشورى على حساب محافظات مدنية مثل الإسكندرية والقاهرة، فعلت قيادة التنظيم ذلك استجابة

لنتائج ما جرى من "ترييف" الإخوان أو تسريعا لهذا التحول إذا ما اعتبرناها في مصلحة تيار التنظيم الممسك بالجماعة والذي يغلب ثقافة السمع والطاعة ويرسخها.

***

لقد كانت الفكرة الإخوانية مبهرة لمجتمع المدينة المصري فصارت الجماعة محل جذب في المدن حتى أواخر الثمانينيات تقريبا، ثم أخذت في الضعف والتراجع كما جرى للمنظومة الإخوانية بشكل عام، وصارت أقل قدرة على استيعاب شباب المدن، سواء بسبب دخولها في مواجهة محتدمة (وإن كانت سلمية) مع النظام بما أثار الخوف منها ومن الارتباط بها، أو بسبب عدم قدرتها على تطوير خطابها.

لم يعد شباب المدن منجذبا كالسابق للإخوان بعدما فقدت فكرة التنظيم جاذبيتها في الحالة الإسلامية، خاصة أن الجماعة كانت قد شهدت في العقدين الأخيرين زيادة مفرطة في مساحة التنظيمية والعسكرة على حساب الدعوة المفتوحة القادرة على استيعاب كل المقتنعين بالفكرة.

لم يعد شباب المدينة مضطرا للمعاناة التنظيمية والعسكرة في الإخوان، خاصة بعدما انفتحت الساحة الإسلامية على بدائل أقل تنظيمية وعسكرة وأخف وطأة في معاناتها مع النظام الذي لم يتوقف عن كيل الضربات للجماعة في الخمسة عشر العام الأخيرة حتى أنهكها وأشاع حولها مناخا من الشك أو الخوف.

كما لم تعد "الطهرانية" الإخوانية التي كانت تجذب شباب المدن للإخوان قادرة على الاحتفاظ بهم، إذ صار بإمكان الشباب العثور عليها لدى التيار السلفي أو حتى الدعاة الجدد، كما أن الإخوان أنفسهم صاروا أقل حرصا على هذه "الطهرانية" بعدما زادت مساحة السياسة فعلا وقولا وعملت عملها فيهم، فصاروا أقرب لأهل السياسة منهم لأهل الدعوة.

إن قراءة سريعة لتطور جماعة الإخوان في العقدين الأخيرين تقول إن أهم ما بقي دافعا للالتحاق بها هو جاذبية كونها تصلح كإطار اجتماعي حاضن للفرد وحماية له في عالم يشعر فيه بالغربة، وهو ما يتناسب أكثر وأهل الريف الذين استقر بهم المقام في المدينة وانقطعت أو ضعفت علاقاتهم بمجتمعهم القديم.

لقد كان زحف أبناء الريف الذين استقروا بالمدينة على جماعة الإخوان موازيا لما جرى في العقدين الأخيرين من تفكك العائلات الممتدة وضعف أواصر القرابة التي كانت تقدم حماية لابن الريف في المدينة تتيح له الاعتماد على قراباته في المدينة، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة في استضافة هؤلاء في مؤسسات الجامعة والتشدد في شروط السكن بها؛ إضافة إلى ما شهدته المدينة من تفشي أنماط من الترفيه والتغريب خلقت حالة الخوف من المدينة تدفع بصاحبها إلى البحث عن حاضنة اجتماعية وأخلاقية أيضا.

المراقب لعلاقة الإخوان بالريف جغرافيا وثقافة سيلاحظ أن التجنيد داخل الجماعة والتصعيد في تراتبيتها التنظيمية صار يتم لمصلحة الوافدين من الريف على حساب أهل المدن، وفي الجامعة لمصلحة الوافدين على حساب أبناء المدينة، كما أصبح التجنيد بين طلاب الجامعة الأزهرية أعلى منه في الجامعات الأخرى وفي جامعات الأقاليم أعلى منه في جامعات القاهرة والإسكندرية وفي المدن الجامعية أعلى منه في التجمعات المدنية.

نعم كانت هناك هجرة للمدينة تاريخيا، كما أن مصر شهدت أكبر موجة ترييف بعد ثورة يوليو، لكن كانت للجماعة قدرة على استيعاب الريفيين، فقد كان التجنيد يتم أغلبه بين أبناء الموظفين والمدرسين أو "الأفندية" بالتعبير السائد، حتى في الريف كان تجنيد الإخوان يتم بين من تحصلوا على نسبة تمدين وتنور وسلوكيات معينة.

لقد اختلف الأمر الآن وزادت طاقة الريف على إمكانات التمدين داخل الجماعة، وزاد من ذلك أن البنى الاجتماعية التقليدية للريف المصري التي لم تكن ترحب بالجماعة أو تقبل على التجنيد بها قد انفتحت فصار بإمكان الإخوان التناغس بل الفوز في الانتخابات البرلمانية في مناطق الريف المصري سواء بالصعيد (سوهاج وأسيوط والمنيا) أو الدلتا (الغربية والشرقية والدقهلية) بعدما كان تواجدهم فيه ضعيفا إلا في الحواضر والمراكز المدنية داخله.

لقد كان تفكك المجتمع التقليدي في الريف مقدمة لدخول الإخوان فيه، ولكنه لما انفتح على الإخوان انفتح بثقافته ونمط علاقاته، وكان تأثيره فيهم أكبر بقدرتهم على التأثير فيه أو حتى احتواء آثاره.

لقد تراجع "أفندية" حسن البنا الذين تولوا إدارة الجماعة تاريخيا مثل حسن الهضيبي وعمر التلمساني وحسن عشماوي ومنير دلة وعبد القادر حلمي وفريد عبد الخالق. أو حتى أفندية الريف المتمدينين مثل محمد حامد أبو النصر وعباس السيسي، وتواروا لمصلحة الريفيين الذين تقدموا لاحتلال الصفوف الأولى حتى داخل القاهرة: محمد مرسي وسعد الكتاتني وسعد الحسيني وصبري عرفة الكومي.

بل إن مرشد الجماعة نفسه مهدي عاكف على تاريخه الطويل في الجماعة يبدو في تصريحاته وخطابه، بل طريقة إدارته للجماعة، أقرب لثقافة الريف ونمط إدارته، وتعبيرا لها إذا ما قورن بسلفه الأخير مأمون الهضيبي القاضي الذي تربى على تقاليد وثقافة قانونية وسياسية راسخة ضاعت ضمن ما ضاع من مصر في ربع قرن مضى.

صعود وأفول التيار الإصلاحي في الإخوان[6]

تصاعد الجدل مجددا حول جماعة الإخوان المسلمين بعد "التسريبات" الإعلامية التي أكدت اتجاه الجماعة لحذف المادتين المثيرتين للجدل من المسودة النهائية لبرنامج حزبها السياسي، بعدما تسببا في أقوى حملة نقد ضدها بين النخبة الثقافية والسياسية المصرية، وكانت المادة الأولى تقضي بتشكيل هيئة لكبار العلماء تبدي الرأي في التشريعات، وفيما ترفض الثانية ترشح المرأة والأقباط لمنصب رئيس الجمهورية .

ويبدو الجدل مفهوما ومتوقعا خاصة أنه يتصل بنقاط شائكة في التصور السياسي لجماعة بوزن الإخوان مازالت محل اهتمام المراقبين وقلق قطاعات من الشارع المصري بعدما تصدرت واجهة المشهد السياسي كقوة المعارضة الأولى للنظام؛ لكن الأهمية القصوى لعودة النقاش حول البرنامج السياسي للإخوان يجب أن تتوجه ليس لما تم بشأن التعديلات المنتظرة أو المزمعة خاصة بعد أن تراجع الاهتمام بالبرنامج كثيرا ولم يعد محل اهتمام داخل الإخوان، بقدر ما يتصل بالتدافع المحتدم داخل الجماعة بين تيارات وخطابات مختلفة يؤدي عدم الانسجام بينها إلى هذه التناقضات التي تظهر الجماعة مرة كما لو كانت حزبا سياسيا حديثا وتعود بها مرات إلى ذلك الشكل التقليدي للجماعة الإسلامية الشمولية.

فجماعة الإخوان المسلمين مازالت مكونا مختلفا يصعب فهمه ومن ثم هضمه داخل المشهد السياسي المصري، فهي من ناحية هيكلها التنظيمي جماعة أكبر من الحزب ولكن دون الدولة، وهي في بنيتها الفكرية وتوجهها السياسي أقرب لجبهة أو مظلة جامعة لتيارات إسلامية مختلفة في الفكر السياسي منها إلى تنظيم سياسي محدد المشروع والبرنامج، وبداخلها تعددية تجمع فيها تيارات من تخوم السلفية المحافظة إلى حدود الليبرالية المتدينة، وهي على اختلافها قادرة على التعايش بينها وقابلة به يجمعها جميعا القبول بالعمل التنظيمي الواحد والقبول بمبدأ التغيير السلمي التدريجي، وبين هذا التنوع يمكننا الحديث عن تيارين يقتسمان الجماعة: الأول تيار العمل العام (المنفتح أو الإصلاحي) الذي تكون في فضاء العمل الطلابي والنقابي والسياسي المفتوح، وهو المعروف بالتيار (الإصلاحي)، والثاني هو تيار العمل التنظيمي الذي يدير البناء التنظيمي للجماعة ويمسك بمفاصلها وهو تيار يوصف بـ (المحافظ).

وقد بدأ سعي الجماعة لصياغة برنامجها السياسي الأخير (بسبقت مشروعات برامج لأحزاب أخرى) مع النجاح الكبير الذي أحرزته في انتخابات 2005 والتي فازت فيها بنحو عشرين

٦ نشرت في فبراير

بالمائة من مقاعد البرلمان، وكان سعيها الذي بلغ حد التسرع في إحكام الصياغة النهائية للبرنامج متأثرا بسياق ما بدا .

وكأنه حالة انفتاح عام في المشهد السياسي المصري بدأت في ربيع 2005 مع ما عرف بـ "ربيع القاهرة"، وقتها داعب عقل الإخوان السياسي "خيال" أن مشهد الانفتاح قد يؤشر على إمكانية تأكيد وجودهم السياسي وإضفاء الشرعية عليه من خلال الترخيص لهم بحزب سياسي، وهو ما يفرض عليهم الدفع بكل ما من شأنه أن يحقق هذا الحلم أو يجعل منه أمرا من مقتضيات هذا الانفتاح وشروطه ليس للرأي العام الداخلي فقط بل والرأي العام الدولي الذي كان وقتها ضاغطا في اتجاه الإصلاح وفرضه على دول المنطقة، ومن ثم كانت الفرصة مواتية لأن ينشط التيار الإصلاحي في الجماعة (تيار العمل العام) ويستعيد قوته التي كان قد فقد كثيرا منها في فترة الجمود السياسي التي طالت قرابة عشر سنوات (تقريبا من أول محاكمات عسكرية 1995 وإلى أهم انتخابات برلمانية 2005)، كما كانت فرصته لإعلان كل أفكاره والسياسية دفعة واحدة والجهر بها إجمالا وليس بطريقة الاجتزاء والتسريب.

لقد ألقى الإصلاحيون وقتها بكل ما لديهم، فتكلموا عن القبول بالتحول من جماعة عالمية شاملة إلى حزب سياسي وطني حتى لو استلزم ذلك القطع من الصلات والأدوار الدولية التي طالما أثارت حساسية الدولة المصرية، وأعلنوا قبولا قاطعا بالديمقراطية وما يترتب عليها من رقابة مجتمعية على الجماعة، وقبلوا بالمواطنة أساسا للحقوق السياسية بما يضمن مبدأ تساوي المرأة وغير المسلم في كل الحقوق السياسية بما فيها رئاسة الجمهورية، بل وتجاوز الأمر الشأن الداخلي لتقديم تطمينات في القضايا الدولية المؤثرة ومنها الاتفاقات الدولية المتعلقة بوضع "إسرائيل" إحدى أهم قضايا الخلاف بين الإسلاميين والقوى الدولية.

في هذا "الربيع" كان ثمة مناخ مواتٍ لحراك سياسي يسمح بالتمدد للخطاب الإصلاحي داخل الإخوان، بل كان ثمة "طلب" واسع عليه، فوسائل الإعلام كانت تجد في هذا الخطاب ما يلبي حاجتها إلى الجاذبية والتشويق بل والإثارة التي تخلقها صورة الانقلاب الديمقراطي الكبير في جماعة إسلامية عتيدة، أما الميديا الغربية ومؤسساتها البحثية وما أطلقته من جيوش الصحفيين والباحثين في مصر والمنطقة عموما فكانت بإزاء مشهد "غرائبي" فريد يتحول فيه الإسلاميون من معسكر أعداء الديمقراطية إلى معسكر أشد أنصارها والمطالبين بها، وكان من أبرز المشاهد غرائبية أن يعلن إسلامي ظل ينعت دائما بالتشدد قبوله برئيس غير مسلم لمصر إذا جاءت به الديمقراطية فيما أحجم الآخرون حتى من التيارات الليبرالية والتقدمية على الإعلان عن هذا من قبل!

وكانت الساحة السياسية مؤهلة بل وبانتظار خطاب مختلف للإخوان يتناغم مع حمي التغيير التي اجتاحت البلاد والعباد فبدت مصر وقتها على موعد مع تغيير لن يترك فيها حجر على حجر ولو كانت حجارة الأهرامات الخالدة! فكانت لحظة صعود نادرة للتيار الإصلاحي في الإخوان عززت مواقعه داخل الحياة السياسية المصرية وزادت من أسهم المراهنين عليه والمعولين على صعوده خارجيا، وغلّت عنه -وهذا الأهم- يد تيار المحافظين (تيار العمل التنظيمي) في الجماعة فمنعته من التعرض له أو الوقوف ضده، وهو ما استجاب له الأخير مضطرا حينا وبإرادته معظم الأحيان؛ فالطلب المحلي والعالمي متوجه لهذا الخطاب الإصلاحي، وهو يكسب للجماعة مناطق نفوذ جديدة وجمهورا كان بعيدا عنها تقليديا، كما نجح في تبييض وجه الإخوان في قضايا ظلت دائما نقطة ضعف مزمنة للجماعة الحريصة في كل الأحوال على بناء صورة إيجابية عنها، وأغرى تيار المحافظين التنظيميين بالسكوت أن بإمكانه أن يتحكم في مسار الأفكار الإصلاحية فيصدرّها للخارج الذي يبحث عنها وهو موقن أنها لن تنزل إلى قواعد التنظيم الذي يتحكم المحافظون في مفاصله الرئيسية وأقنية التكوين والتثقيف داخله!

لكن سرعان ما عادت الأمور إلى قديمها: هدأت حمى التغيير، وتبدلت الرياح الدولية التي كانت مواتية، وظهرت الدولة المصرية "العتيدة" القادرة على امتصاص أقوى الضغوط وضبط الواقع وفق ما تراه مصلحتها. وانكسرت موجة التفاؤل التي كانت تقود شراع التيار الإصلاحي في الإخوان وربما في المشهد السياسي برمته.

كانت البداية مع التعديلات الدستورية التي حسمت بوضوح خيار استبعاد الإخوان من الشرعية بل ومن الحضور السياسي مستقبلا، ثم جاءت انتخابات التجديد في مجلس الشورى إشارة إلى المنع التام لفكرة تكرار سيناريو مجلس الشعب، ثم كانت الانتخابات المحلية رسالة نهائية بأن لا مكان للإخوان في المشهد السياسي.. وكان استمرار الاعتقالات والمحاكمات العسكرية والحملات الإعلامية عزفا للحن نفسه ولكن بتنويعات مختلفة.

كان هذا التبدل إيذانا باستعادة التيار المحافظ (التنظيمي) في الجماعة لزمام المبادرة وإعادة الإصلاحيين إلى المربع الأول! لقد أدى الإصلاحيون دورهم وفق الحدود المسموح بها وغطوا الطلب الذي كان على الإصلاح، لكن الطلب تراجع، والساحة لم تعد تتسع لمزيد من الأقوال الإصلاحية، والرموز التنظيمية المحافظة لم يعد بإمكانها السكوت على ما كانت ترى فيه خروجا على خط الجماعة ومشروعها!

كانت عودة التيار التنظيمي المحافظ تدريجية ولكن حاسمة: في البداية تم التعميم على كل قواعد الجماعة بأن كل المقولات "الإصلاحية" التي ملئت فضاء ربيع القاهرة المنصرم كانت -في أفضل الأحوال- مجرد اجتهادات لأصحابها غير معتمدة من الجماعة وأن الجماعة ستدرسها

وتبت فيها لاحقا، ثم قيل أنها آراء شخصية وأن أصحابها لم يرجعوا فيها للجماعة، ثم قيل أنها تمثلهم وحدهم ولا تعبر عن الجماعة.. وتواصلت متوالية نقض المقولات والأفكار التي أطلقها الإصلاحيون عروة عروة حتى اكتملت عملية نزع الشرعية عن التيار الإصلاحي في النهاية.

كان نزع الشرعية يتم في الأغلب داخل الأطر التنظيمية للجماعة وكان ظهوره للفضاء العام نادرا ومحسوبا، فقليل من الأفكار التجديدية لا يضر، بل ربما ينفع في بناء صورة إيجابية للجماعة طالما تم حصره خارج التنظيم!

لم يكن بإمكان التيار الإصلاحي مقاومة عملية نزع الشرعية عنه، فهي كانت تتم بهدوء ودون ضجيج، ولم يكن بالإمكان مواجهتها علانية دون التسبب في أزمة أو انشقاق تنظيمي، فكان الرد بالسعي لتأكيدها باستمرار في الفضاء العام عبر الميديا واللقاءات والندوات والحسم بأنها الكلمة الأخيرة للإخوان في العمل السياسي.

لكن جاءت الصياغة النهائية للبرنامج السياسي (2007) لتكشف أن القرار النهائي -عند المحك وفي المراحل المفصلية- هو بيد تيار التنظيم المحافظ، وأن هذا التيار حتى وإن لم يكن بإمكانه بناء مشروع أو برنامج سياسي للجماعة فإنه من غير الممكن بناء هذا البرنامج بمعزل عنه ودون إرادته أو على غير قناعاته.

المراقب على التطورات التي واكبت صياغة البرنامج والأجواء التي أحاطت بها يتأكد له أن الصياغات الأولى كانت لا توحي بما انتهي إليه وأنها في مجملها كانت تعبر عن التوجهات العامة لتيار العمل العام الإصلاحي، لكن وفي اللحظات النهائية تدخل التيار التنظيمي المحافظ ليضع ملاحظاته النهائية التي وإن تمثلت في مادتين فقط؛ فقد كانت كافية لتخرج بالبرنامج كاملة عن مساره الذي أريد له وعن روحه التي كانت أقرب لتيار العمل العام.

كانت هذه الضربة الأقوى والعلانية للتيار الإصلاحي طاحت بمشروعه تماما لتدخل الجماعة نفق العودة إلى ما قبل ربيع القاهرة حيث أجواء الخوف وسوء الظن التي كانت تحكم علاقة النخبة السياسية والفكرية المصرية بها إضافة إلى فزع المراقبين الغربيين، فكان أهم تحول في مسار الرهان على القوى الإصلاحية داخل الإخوان، ثم جاءت الضربة الثانية ولكن داخليا هذه المرة في أول انتخابات داخلية في منتصف العام الماضي 2008؛ فقد ظهرت نتائج عملية العزل الممنهج ونزع الشرعية التي استمرت طوال ثلاثة أعوام كاملة، وتمثلت في انكسار الأصوات الإصلاحية لحساب التيار التنظيمي ورموزه الذين تصدروا انتخابات مجلس الشورى والتي كان من نتائجها من تصعيد خمس أعضاء جدد لمكتب الإرشاد كانوا جميعا من التيار التنظيمي المحافظ!

الوضع الحالي في جماعة الإخوان، وباختصار، يرجح أن البرنامج السياسي الآن هو قيد التجميد

وليس فيه أي جديد، وأن الحديث عن تغيير ربما فيه مبالغة، وأن المؤكد أن أي حراك في قضية البرنامج مؤجل لأجل غير مسمي، فالمشهد السياسي إلى انغلاق تام في وجه الجماعة، والتيار الإصلاحي في أضعف لحظاته داخل الجماعة، ومن ثم فكل شيء في طريقة للتجميد لحين انفتاح منتظر سيكون مرهونا بالأغلب بتغيير مرتقب في مجمل المشهد السياسي.

إن الوضع القائم لا يغري بتحريك ملف البرنامج السياسي، وأي تعديل فيه حتى في المادتين الشهيرتين سيكون جزءا من التحريك الإعلامي الذي يحاول من خلاله التيار الإصلاحي التأكيد على وجوده أكثر منه تحريكا سياسيا يستهدف التحرك لنيل شرعية قانونية ظلت محجوبة عن الجماعة التي يناضل من أجل أن ترتدي يوما رداء الشرعية القانونية في حزب سياسي.

الرقص على إيقاعات العولمة![7]

لمعرفة موقف الإسلاميين من العولمة يبدو أن الأفضل هو الابتعاد عن دراسة مقارباتهم النظرية والفكرية التي تبدو غير واضحة وربما متناقضة أحيانا والاقتراب مباشرة من تفاعلاتهم الواقعية مع العولمة عبر ديناميكاتها المختلفة.

فالمقاربة السوسيولوجية لتفاعلات الإسلاميين والظاهرة الإسلامية عموما مع العولمة قد تنبأنا بأن الإسلاميين هم أكثر تيارات المجتمع المصري بل والعربي تفاعلا مع ديناميات العولمة، وأن البوابة "الإسلامية" ربما كانت هي التي سيؤذن للعولمة بالدخول منها إلى العالم العربي على النقيض مما قد يتبادر للوهلة الأولى.

***

ويمكن أن نرصد العلاقة بين الإسلاميين والعولمة عبر مستويين؛ يتعلق الأول بما كان يقترحه الإسلاميون من "إسلام عالمي صالح لكل زمان ومكان" وهم يعنون به إسلاما غير ضارب بجذوره في مكان محدد؛ هو ما يضرب في العمق فكرة الثقافات المحلية والتقليد السائد والتي هي أهم العقبات التي تؤدي إلى شل فاعلية ديناميات العولمة.

أما المستوى الثاني في العلاقة بين الإسلاميين والعولمة فذلك الذي يتصل بكون الإسلاميين حين يتخلون عن فكرة الإسلام غير الضارب بجذوره في مكان ويدخلون في عالم الثقافة ويتفاعلون ثقافيا فإنهم يميلون إلى التفاعل مع الثقافات الفرعية في مجتمعاتهم وليست الثقافات التقليدية المستقرة، وهو ما يظهر في الملابس مثلا؛ فبعدما أقلعوا عن الزي الباكستاني الذي كانوا يرونه الزي الشرعي حينا من الدهر يفضل الإسلاميون المصريون الملابس الحديثة، وليس الجلابية البلدي -مثلا- التي هي الأقرب إلى الثقافة التقليدية، وفي الغناء والموسيقي مثلا؛ فالإسلاميون الذين دخلوا في الأغاني والموسيقي اشتغلوا على النموذج الشبابي والحديث مثل الراب وقاسوا عليه كما في سامي يوسف ونظرائه ولم يقلدوا مثلا الغناء التقليدي مثل أم كلثوم أو حتى الإنشاد الديني الصوفي المستقر في مصر كما هو الحال في غناء ياسين التهامي أو النقشبندي.

***

من الأفضل لمعرفة الموقف "الإسلامي" من العولمة أن ننظر إليها ليس كرؤية أو نظرية ثقافية وإنما كصيرورة اجتماعية لا يتوقف فعلها في المجتمعات، وذلك من خلال ثلاث ديناميات رئيسية يمكن الاتفاق على كونها الديناميات الأساسية للعولمة، وهي: ثورة الاتصال والمعلومات،

٧ ملخص محاضرة ألقيت في ندوة "العالم العربي والعولمة .. فرص وتحديات" - عمان في ديسمبر

والتحول نحو اقتصاد السوق، ثم ظهور أنماط جديدة للمجتمع مع تآكل فكرة الدولة الوطنية.. في هذه الحال سيتأكد لنا أن الإسلاميين هم أفضل من يجيد الرقص على إيقاعات العولمة.

علي مستوى ثورة الاتصالات والمعلومات: لن يتعب المراقب كثيرا في وضع يديه على مؤشرات- أكثر من أن تحصي في مقال؛ وكلها تؤكد على أن الإسلاميين بشرائحهم المختلفة كانوا الأكثر تفاعلا مع ثورة المعلومات والاتصالات واستفادة منها، فالموقع الإسلامية أو التابعة للإسلاميين -باختلاف توجهاتهم- هي الأكثر عددا وزوارا ونشاطا، والإسلاميون كانوا أولي القوي في مجتمعاتهم التي سعت إلى الإفادة من هذه الثورة فكان لهم السبق التاريخي حين كانوا أول من وظفها في الانتخابات البرلمانية (2000)، وكانوا الأكثر توظيفا لها في انتخابات برلمان 2005، وكانت أول إذاعة على شبكة الإنترنت هي التي بثها تنظيم الإخوان في الإسكندرية والتي كانت تعمل على فترات طويلة يوميا ثم تم تطويرها لتبث على مدار الساعة.

وسيرصد الباحث كيف سعت جماعة الإخوان إلى توجيه قواعدها بضرورة التوسع في التعامل مع الإنترنت واقتناء وسائل التواصل الحديثة بما فيها أطباق الستالايت التي تعد قواعد الإخوان الأكثر توسعا في التعامل معها من بين فئات الشارع المصري، وجاءت جنازة المرشد الخامس محمد المأمون الهضيبي لتكشف عن تطور طريقة التواصل والتبليغ بين قيادة الجماعة وقواعدها حيث حدثت الوفاة صبيحة يوم الجمعة وتم تعميم خبر الوفاة والدعوة للمشاركة في الجنازة عبر رسائل الهواتف النقالة والإنترنت فحضر عشرات الآلاف من جميع أنحاء مصر في صلاة الجمعة بجامع رابعة العدوية بالقاهرة (بعد نحو خمس ساعات فقط)، ولم تعد الجماعة تقف عند حدود التبليغ التقليدية. وهو ما يجري حاليا في اللقاءات العاجلة أو الفاعليات التي تقرر دون سابق علم.

وقد أدي ذلك إلى ضرب النظرية المعرفية الإسلامية والتقليد الإسلامي في أخذ العلم الشرعي. وكسر هيمنة المراجع والمؤسسات الدينية التقليدية وكان من أهم أسباب ظهور الدعاة الجدد الخارجين عن المؤسسات وأصحاب التكوين الديني العصامي. كما كسر فكرة النقاء الديني التي شاعت من قبل ودخول طرق في الدعوة الإيمان تبدو غريبة على التدين التقليدي وكان من جملة ذلك انتشار طريقة الوعظ التلفزيونية التي تشبه طريقة التبشير المسيحية في أمريكا (الدعاة التلفزيونيين)، كما أدي إلى تعزيز الفردنة في نمط التدين على حساب الجماعية؛ لقد صار المتدين الجديد يتعامل مع الدين ويتعرف عليه ويمارسه بطريقة فردانية.
وعلي مستوى التوجه نحو السوق: تدلنا المتابعة المتفحصة على اتجاه الإسلاميين إلى اقتصاد السوق ومنطقه من دون أي ممانعة إلا ربطه بالأحكام والأخلاق الإسلامية. وكانت أبرز ملامح

هذا التوجه نمو نزعة نيوليبرالية في عموم الحالة الإسلامية مثل الدعوة أو الموافقة على انسحاب الدولة من نشاط السوق، عدم معارضة إجراءات الخصخصة وإعادة الهيكلة إن لم يكن تحبيذها، التأكيد على مبدأ المنافسة الاقتصادية مع ربطها بالأحكام والأخلاق فقط، تنامي اتجاهات تدعو إلى خصخصة الأوقاف نفسها وإدارتها بطريقة السوق..وتعزز ذلك بتنامي شريحة من رجال الأعمال والمستثمرين المنتمين للحركة وصعودهم وتأثيرهم القوي في قيادة الحركة ورسم سياساتها (يحتل رجل الأعمال المصري البارز خيرت الشاطر منصب نائب المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين).

كما سنري ملمحا آخر يتصل بالمصالحة التي جرت بين الدين والثروة تجاوزا لما بدأت عليه الحركة الإسلامية في السبعينيات، فصار هناك ما يشبه البروتستانتية الإسلامية التي تعلي من الغني وتمجد الثروة باعتبارها الطريق إلى الله أو الدليل على محبته واصطفائه بعدما كان خطابها السابق في حقبة السبعينيات أقرب إلى الإدانة وأكثر حفاوة بالفقراء والمستضعفين.

سنجد كذلك ما جري من دخول للدعوة نفسها في منطق السوق بعدما نشأت عليها استثمارات وتكونت أنشطة اقتصادية (تجارة وإنتاج الكاسيت والبرامج الدينية / البنوك الإسلامية/ محلات الأزياء والتجميل الخاصة بالمحجبات / شركات الحج والعمرة والسياحة الإسلامية)..كما ظهر سوق عرض وطلب ديني نتيجة لتنوع الطبقات الاجتماعية التي طالتها الأسلمة وهو ما افرز تنوعا في الخطاب الديني.

ويلتقي مع هذا ما نراه من دخول لأفكار ونظم التطوير الإداري الغربية في مناهج التكوين والتثقيف وتعاظم تيار أسلمة النتاج الإداري الغربي، وهو ما عزز لديها رؤية تنظر للعالم وتتصوره على طريقة الشركات .

وبالإجمال لا يكاد يختلف الموقف الإسلامي كثيرا في قضية السوق عن النموذج الليبرالي وربما النيوليبرالي الغربي.

أما في المستوى الثالث من ديناميات العولمة والمتعلق بظهور أنماط جديدة للمجتمع وتراجع فكرة الدولة كمحور للتغيير يتعلق به الرهان. فلم يتخلف عنه الإسلاميون. إذ انتقلوا في السنوات الأخيرة -تدريجيا- إلى صف المطالبين بتقليص سلطات الدولة إلى أقصي حد وإطلاق طاقات ما صار يعرف بالمجتمع المدني.

لقد تصاعد حديث "الإسلاميين" عن أهمية المجتمع المدني وظهرت منهم محاولات جادة لتوطين المفهوم في البيئة العربية كما هو الحال في حقوق الإنسان الذي جرت أسلمته وشهدنا تأسيس مراكز إسلامية له مثلما هو الحال في مركز سواسية التابع للإخوان في مصر.

وتزايد الارتباط الإسلامي بالمنظمات العابرة للأوطان خاصة في الجانب الحقوقي وتطور النظرة إليها من أنها اختراق غربي إلى أنها منظومة إنسانية مشتركة مما يعول عليه في نصرة الحق

الإسلامي؛ كما ظهرت مؤسسات دولية إسلامية عابرة للأقطار مثل المنتدي العالمي لرجال الأعمال المسلمين في تركيا "الموسياد".

بشكل عام يبدو المشهد مغايرا لما استقر عن الإسلاميين وعندهم أيضا فالإسلاميون الآن هم البوابة الأثيرة للعولمة والتي من دونها لا يمكن أن تستقر أقدامها أو تلقي الترحيب في المنطقة.

المدونون الإخوان.. حركة احتجاجية أم تيار للنقد الذاتي؟[8]

كانت ظاهرة المدونات (البلوجز) الإخوانية من أكثر ما لفت الانتباه لجماعة الإخوان المسلمين وما نال منها من تغيرات في السنوات الأخيرة، وانقسمت وجهات النظر حولها في شكل أسئلة تجمع ما بين عالم الإخوان وعالم التدوين: هل يمكن النظر لظاهرة المدونات كتعبير احتجاجي داخل الإخوان؟ وهل تعبر عن اتجاه استقلالي أو نوع من الفردانية داخل الجماعة؟ هل هي استجابة لطلب الانفتاح الداخلي أو الانفتاح على تحالفات سياسية عاشته الجماعة في السنوات الأخيرة؟ أم هي تعبير عن انفتاح بين أفراد الجماعة وعلاقتهم بالتنظيم؟ كيف تعامل معها التنظيم؟ هل خاف منها أم رأى أنها ظاهرة جيدة ومفيدة؟ كيف تعامل التنظيم مع ظاهرة لا سوابق لها (ليست انشقاقا كالوسط مثلا)؟ وأي استراتيجية تبناها في تعامله مع هذه الظاهرة؟

***

لا تفهم ظاهرة التدوين بين شباب الإخوان إلا بمعرفة السياق الذي ظهرت فيه؛ فقد كانت جماعة الإخوان تعاني من غياب أي مؤسسة إعلامية قوية يمكن أن تمثلها أو تعكس وزنها في الحياة العامة باعتبارها القوة المعارضة الأولى، أو تتولى عبء التصدي للحرب الإعلامية التي يشنها النظام ضدها، وزاد من مأزق الإعلام الإخواني أن الدولة التي تمنع الإخوان من أي حضور في إعلامها الرسمي أو شبه الرسمي قامت بالتضييق على المتاح من الإعلام الإخواني المحدود والهش وغير الاحترافي وكان آخرها إقدامه على وقف ترخيص صحيفة "آفاق عربية" الأسبوعية التي كانت تمثل لسان حال الجماعة في سنوات العشر الأخيرة بموجب اتفاق مع إدارتها التي تتبع حزب الأحرار الليبرالي! لقد ولّد هذا المأزق طلبا إخوانيا على الإعلام البديل الذي كان الإنترنت أداته المثلى، وزاد من هذا الطلب حالة الانفتاح السياسي التي شهدتها البلاد منذ بداية عام 2005 فيما عرف بربيع الحرية الذي نزلت فيه الجماعة إلى الشارع، وكانت آمال التغيير تمسك بخيالها كما بخيال كل القوى السياسية والشارع المصري.

في هذه الأجواء ولدت ظاهرة التدوين لا كحركة احتجاجية ضد الجماعة أو كتمرد عليها وإنما كجزء من دينامية التمدد الإخوانية في أي فضاء متاح والتي يحدوها الأمل في التغيير الذي يضمن للجماعة موقعا متقدما في مصر القادمة.

إذن لم يكن التدوين -على الأقل في بدايته- سباحة ضد التيار الإخواني العام ولكنه جاء ضمن تحول أو تطور عام لدى الإخوان في التعامل مع الإعلام البديل وخاصة الإنترنت، وسنلحظ أن الفترة التي ولد فيها المدونون الإخوان هي نفسها التي شهدت أكبر حركة تأسيس للمواقع الإخوانية على الإنترنت والتي أخذت دفعتها الأولى مع دخول الإخوان في الانتخابات البرلمانية

٨ نشرت في أول أكتوبر إبان تصاعد الاهتمام بحركة التدوين.

لعام 2005، وفيها تأسست عشرات المواقع الإلكترونية، سواء أكانت تمثل فروع التنظيم في المحافظات (تقريبا تأسس موقع للتنظيم في المحافظة) أو كانت مواقع فردية لشيوخ الجماعة وأبرز دعاتها ورموزها، وبدأ تقليد نشر رسالة المرشد الأسبوعية وتعميمها على الشبكة الإلكترونية والبث المباشر لوقائع حفل الإفطار السنوي للجماعة على الإنترنت بل وحفلات الإفطار الفرعية التي يقيمها الإخوان في المحافظات المختلفة.

لقد جاء التدوين الإخواني أيضا كجزء من سعي الإخوان لإعادة تموضعهم في المشهد العام كنتيجة للانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد أو تماهيا معه أو تسريعا لوتيرته حيث كان يحمل لها من الآمال الكثير.

***

لم يختلف خط التدوين الإخواني كثيرا عن الخط الإخواني السائد فدائما ما كانت المدونات تضج بالشكوى من النظام وظلمه للإخوان وما يقوم به من اعتقالات ومحاكمات عسكرية ظالمة وتغييب لهم في السجون، أو دفاع عن الإخوان ضد سوء الفهم الذي يقابل به خطابهم، أو شرح لما غمض من هذا الخطاب.

لقد كان مضمون التدوين الإخواني هو نفسه مضمون الإخوان سواء في الاهتمامات والقضايا مع فارق بسيط يتصل بالأسلوب الذي كان أقرب إلى أسلوب فك الحصار؛ فشباب المدونات وهو يؤسسها كان أقرب إلى طلائع اختراق أو فك الحصار الإعلامي عن الجماعة التي تعاني ماكينتها الإعلامية من عطب تغيب معه المهنية إلى حد الانعدام وتسيطر عليها لغة خشبية أقرب إلى لغة بيانات الإعلام الرسمي.

فكان أن طرح المدونون الإخوان أنفسهم لا كتعبير مضاد للجماعة وواقعها وإنما كلسان حال "إخواني" أكثر فصاحة وقربا من المجتمع وقدرة على مخاطبته شارحا للجماعة مبلغا عنها ما عجز عن بلاغه لسانها الرسمي.

سنلاحظ ذلك في خطاب مجمل المدونات الإخوانية، بل إن أكثرها شهرة وجرأة وربما استقلالية (مدونة: أنا إخوان) كانت في بدايتها (أغسطس 2006) أقرب إلى نشرة أكثر ثورية وكفاءة من نشرات الإعلام الإخواني العتيقة ولم تكن تمردا عليها. لقد جاء التمرد لاحقا ليس على الخطاب الإخواني ولكن على ضعف الإعلام الرسمي المعبر عن خطاب الجماعة بل وافتقاد بعض مؤسسات الإعلام الإخواني المهنية وخروجها على قواعدها، وهو ما يظهر فيما فعله بعض شباب الإخوان المدونين الذين أسسوا موقع "إخوان أوف لاين" ضدا لـ "إخوان أون لاين" الموقع الرسمي للجماعة محتجين على ما اعتبروه تعديا على أصول المهنية وأخلاقها سواء من حيث ضعف الأداء أو من سرقة جهود المدونين الإخوان ونسبتها للموقع!

وعلى عكس المدونات الشخصية أو حتى التي ينتمي أصحابها إلى اتجاهات سياسية وفكرية أخرى كاليسار، كانت المدونات الإخوانية -في بدايتها على الأقل- جماعية نضالية تفتقد للبوح والفردانية، وكانت لغتها إعلامية صحافية غير فردية.

في التدوين الإخواني لم يكن هناك تمييز بين المدونة كتعبير عن الذاتية والخصوصية وبين التدوين كفعل سياسي احتجاجي؛ لقد كانت الذات غائبة أو تكاد في التدوين الإخواني. فكانت المدونة في كثير من الأحيان أقرب إلى موقع إخواني فردي أو يقوم عليه أفراد، أو كانت في حال أفضل أقرب إلى منبر إعلامي للفرد الإخواني باعتباره جزءا من الجماعة الأكبر وليس مكانا للفردانية حيث البوح وحديث الذات.

حتى التسميات التي حملتها المدونات كانت في الأغلب- جزءا من الجماعة النضالية الإسلامية منها إلى الفردانية مثلما سنجد في "أنا إخوان" و"أنا معاهم" و"ابن أخ" و"واحد من الإخوان" و"ديناميو الإخوان" و"شباب الإخوان".

هكذا كان التدوين الإخواني في بدايته جماعيا نضاليا؛ غير أن الذي حدث أن الوسيلة تفرض منطقها وأن هذه المدونات كانت لابد أن تمضي ولو جزئيا فيما يفرضه منطق الإنترنت الفردانية؛ فكان أن ظهرت مدونات أكثر فردية وذاتية وتميل لغتها إلى البوح- مثل مدونات: مكسرات، فوضى منظمة، همسة قلم، يلا مش مهم... تطور التدوين الإخواني باتجاه مختلف يجعله أقرب إلى حالة من النقد الذاتي تحول معها المدونون من الجماعية إلى الذاتية ومن كونها لسان الجماعة الفصيح إلى ضميرها الذي لا يتورع عن نقدها لو لزم الأمر!، وكانت ثمة عوامل أسهمت في هذا التطور أهمها انكسار حركة الإصلاح التي كانت واعدة وما صاحبها من انحسار موجة التفاؤل التي كانت تتغذى منها التيار الفاعل في الجماعة والذي ينتمي إليه المدونون، وزاد من خيبة الأمل ما بدا لبعضهم من فشل أظهرته قيادة الإخوان في إدارة ملف الإصلاح وما وقعت فيه من أخطاء متكررة -خاصة من القيادة السياسية- في التعامل مع بقية فصائل المعارضة خاصة حركة كفاية والقوى الاحتجاجية الجديدة التي بدا أنها أحرجت الجماعة بجرأة خطابها وحركتها، وكان لأزمة الخطاب الإعلامي للجماعة وخاصة بعض تصريحات مرشدها المتناقضة حينا وغير الموفقة أحيانا دور في الدفع بالتدوين إلى مساحات من النقد الذاتي.

ثم كان -وهذا من أهم الأسباب- لما جرى من تغيير للوزن النسبي لهؤلاء المدونين داخل الجماعة دور مهم في تحولهم إلى النقد الذاتي؛ إذ يمكن النظر للمدونين الإخوان باعتبارهم أفرادا عاديين داخل الصف الإخواني؛ إذ لا يعرف عنهم تبوؤهم لمواقع تنظيمية متقدمة في الجماعة، أفضل ما يمكن أن يميز بعضهم انتماؤه لأسر إخوانية معروفة (مثل إبراهيم الهضيبي أو أسماء العريان..)، وقد نجح هؤلاء في التدوين، وكانت لهم مساهمتهم في تبييض وجه الإخوان إعلاميا خاصة في الإعلام الغربي الذي احتفى كثيرا بظاهرة المدونين الإخوان وثمنها كدليل على تطور الإخوان؛ وكان لابد أن يترجم واقعيا في تعديل وضعيتهم داخل الجماعة،

حيث لم يعودوا مجرد أفراد بل تحققت لهم ميزة الشهرة والحضور ما كان يفرض ضغطا على التنظيم لتعديل وضعيتهم وفق معطيات جديدة قد لا تكون ذات أهمية في التراتبية الداخلية ومعايير التصعيد في الصف الإخواني وهو ما لم تقابله قيادة التنظيم التقليدية في كثير من الأحيان بتفهم.

وقد واكب ذلك ما عرفته الجماعة في السنوات الأخيرة من زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الإعلام -ويلتحق بها التدوين- في مقابل قطاعات تنظيمية ظلت تقليديا صاحبة النفوذ الأقوى. فلجأت -في بعض الأحيان- إلى التدخل ومحاولة السيطرة على هذا "الفلتان" فكان الصدام!

***

تضاعف تأثير المدونات الإخوانية حتى غطى في تأثيره بل ومصداقيته أحيانا إعلام الإخوان الرسمي خاصة في الدوائر الغربية، وبزغ نجم المدونين الإخوان حتى تعامل معهم الإعلام العربي والغربي كرموز للإخوان وممثلين عن الجماعة في كثير من القضايا والأحداث (نقل فهمي هويدي في مقاله أكثر من مرة عن مدونة منتر الوطن بكام)، وصار المدونون رقما حتى داخل الجماعة (صار مكتب الإرشاد يتابع المدونات ويهتم بما تطرحه)، وهو ما ولد توترا في علاقة التنظيم بالمدونين الذين تعدل وضعهم في المجال العام دون أن يترتب عليه تعديل في وضعهم التنظيمي فكان التوتر سببا في انفجارات تنظيمية أثارت قلقا لدى المسئولين عن التنظيم.

لقد كان قسم التربية هو الأكثر إحساسًا بالقلق ومن ثم الأسرع بالتحرك للتعامل مع هذه الظاهرة والسيطرة عليها، فكان محمود عزت الأمين العام للجماعة والأب الروحي لقسم التربية ممثل تيار التنظيم أو الضبط والربط هو أول من بادر بالاجتماع معهم والاستماع إليهم والسعي لربطهم بعمل الجماعة، وتلتها لقاءات أخرى أهمها لقاء محمد مرسي عضو مكتب الإرشاد المشرف على القسم السياسي، وصفها البعض بأنها تأتي ضمن محاولة احتوائهم وإعادة ضبطهم وفق حركة الجماعة!

أتصور أن العلاقة بين المدونين الإخوان والإخوان هي علاقة تمرد داخل الإطار أو المنظومة نفسها للتعديل فيها أو تحسين شكل العلاقة معها أكثر منه تمردا للخروج عليها. "أمواج التغيير" وهي صاحبة السقف الأعلى في النقاش الفكري والحركي تبقى مدونة إخوانية لا تجاوز الأطروحة الإخوانية فكرا وتنظيما حتى ولو حملت شكلا من الذاتية، ولا ترقى إلى اعتبارها حركة احتجاجية، وبقية المدونات الإخوانية تبقى في أشد تعبيراتها حركة نقد ذاتي وليست حركة احتجاجية؛ ومن ثم أمكن ترويض أكثر أصحابها تشددا وإعادة تأهيلهم إخوانيا وضبط علاقتهم من جديد مع الجماعة ولكن بصورة جديدة تناسب وضعهم الجديد وتناسب فكرة التدوين ذاتها وما تفرضه من علاقة مميزة لأصحابها داخل الإخوان.

لقد استطاعت الجماعة إعادة إدماج بعض هؤلاء المدونين أو الناشطين إلكترونيا من الإخوان بشكل عام ضمن المنظومة الإعلامية للجماعة كما في حالة محمد السيد صاحب موقع حماسنا والناشط الإلكتروني الذي بدأ احتجاجيا ثم سرعان ما أدمج في ماكينة العمل الإعلامي للجماعة.

كما استوعبت الجماعة بعض المدونين في ماكينتها الإعلامية والسياسية بما يتناسب مع مواهبهم وإمكاناتهم الذاتية المميزة أو مكانتهم الرمزية في فضاء الجماعة فعهدت إليهم ببعض الملفات والأعمال السياسية والإعلامية كما جرى مع إبراهيم الهضيبي حفيد المرشد السابق وسليل أسرة الهضيبي الإخوانية المعروفة ودارس العلوم السياسية خريج الجامعة الأمريكية.

أو اضطرت الجماعة لسياسة البتر والمفاصلة التنظيمية مع المدونين الذين تجاوز سقفهم الخطوط الحمراء، ولم تفلح معهم محاولات الاستيعاب أو الدمج أو الذين لم يعد فضاء الجماعة قادرًا على تلبية طموحاتهم أو حركتهم كما في حالة عبد المنعم محمود الذي انتقل من التدوين إلى العمل الصحفي معتمدا على تجربته في الإخوان وما أورثته من خبرة، فانتهت الجماعة إلى فصله منها وتعميم القرار على قواعدها بعدما تحول عبد المنعم إلى الإخوان كموضوع لعمله الصحفي وليس كقضية يتبناها.

أما المدونون التقليديون الذين استمروا صوتا للجماعة وقضاياها ومنبرا للدفاع عنها، أو أصحاب الاهتمامات الاجتماعية الملتزمين بالخط العام للجماعة فقد اتبعت الجماعة سياسة التسامح معهم وأحيانا تشجيعهم للاقتراب أكثر من الجماعة كنموذج للتدوين المقبول في الجماعة.

أتصور أن التدوين الإخواني يختلف عن غيره من التدوين فهو يبقي تعبيرا عن الحالة الإخوانية في جماعيتها ورساليتها مهما زادت مساحة الفردانية والذاتية لدى المدون، خاصة إذا علمنا أن الغالبية العظمى من المدونين أبناء أسر بل وقيادات إخوانية وكثير منهم من بنات الإخوان وهن -تقليديا- الأكثر انتماءً للمنظومة الإخوانية والتزاما بها.

والتدوين هو ضد المنظومة الإخوانية، وضد طريق التثقيف التي تقوم على التثقيف الجماعي النازل من أعلى لأسفل وليس التثقيف المتبادل، نظام الإخوان لا ينتج تدوينا ولا مدونين بالمعنى المقصود للتدوين؛ لأنه يفتح الباب للفردانية، فالتدوين بوح وفضفضة وصراخ أحيانا وفردانية في كل الأحوال. التدوين غير محدد بموقف نهائي فهو تعبير ذاتي وليس تعبيرا جماعيا، المدونون الحقيقيون كان طريقهم خارج الجماعة كما في مدونة (منحدرات) التي تحكي فيها فتاة ابنة لأسرة إخوانية معاناتها مع الإخوانية.. ثقافة وطريقة تربية وسلوكا!

تثبت تجربة التدوين الإخوانية أن لدى الجماعة قدرة على إدارة هذه الظواهر بحيث تظل متعايشة بالقدر المطلوب مع مشروعها على الأقل في ظل انسداد المشهد العام في البلاد، ولكن برغم ذلك وفي كل الأحوال فإن قبضة التنظيم تضعف تدريجيا، بحيث لا تعود علاقته بالأفراد علاقة أمر ونهي؛ بل تحل بدلا منها علاقة تفاوضية يستطيع الأفراد فيها تحسين شروط

انتظامهم في الجماعة وتعديل وضعيتهم فيها بإمكانات وميزات لم تكن معتبرة تقليديا. وفي كل الأحوال تبقي مدونات شباب الإخوان إخوانية؛ في بدايتها دفاع صريح عن الإخوان ثم نقد ذاتي لا يجاوز السقف الإخواني!

هل يتغير موقع المسألة الاجتماعية لدى الإخوان المسلمين؟[9]

عُرفت جماعة الإخوان المسلمين تاريخيا بأنها تيار ديني قليل الاهتمام بالمسألة الاجتماعية وقضايا العدل الاجتماعي بما يجعله دائما أقرب لليمين في الاقتصادي.
وعلى غزارة إنتاجها الفكري كان حظ المسألة الاجتماعية نادرًا في أدبيات الحركة، وباستثناء كتابي: (العدالة الاجتماعية في الإسلام) للشهيد سيد قطب في بواكير تحوله إلى التوجه الإسلامي نهاية الأربعينيات من القرن العشرين و(اشتراكية الإسلام) لشيخ الإخوان السوريين الأستاذ مصطفى السباعي إبان المد الناصري الاشتراكي، لم تقدم الجماعة مقاربات ذات وزن في قضايا العدل الاجتماعي وفي المسألة الاجتماعية عموما.
ومثلما غلبت المقاربات الإحسانية والتكافلية على تعامل الإخوان مع قضايا الفقر والفقراء والمهمشين لم يكن حظ العمال وقضاياهم بأفضل حالا في اهتمامات الجماعة وحركتها؛ إذ دائما ما كانت قضايا العمال موضوعا دعويا يدخل إليه الإخوان من باب الوعظ والدعوة إلى الالتزام الديني أكثر من كونها موضوعا اجتماعيا سياسيا ينبغي أن تقاربه الجماعة برؤية مسكونة بقضاياهم ومعاناتهم.

***

رغم أن الحركة تمتعت بانتشار لا بأس به بين العمال -كما في قطاعات مختلفة في المجتمع المصري- لم يعرف للجماعة رموز تتصدر قيادة الحركة العمالية بقضايا اجتماعية عمالية وبشعارات مطلبية على الرغم من وجود عدد من الناشطين من العمال المنتمين للإخوان.
فلطالما كان المعين الدعوي والأخلاقي هو المعين الذي ينهل منه الناشطون من الإخوان في الحركة العمالية، كما كان انتشارهم في الأوساط العمالية جزءا من حالة التمدد التي شهدها المشروع الإخواني منذ بدايات السبعينيات وما صاحبه من تسارع عملية الأسلمة وامتدادها داخل فضاءات جديدة لم يكن لها حضور فيها من قبل.
ظل هذا الوضع قائما منذ نشأة الحركة تقريبا وكان مسئولا إلى حد كبير عن مواقف جاءت أقرب لليمين تبناها الإخوان في القضايا الاقتصادية والاجتماعية مثل موافقتهم عام 1998 على قانون الإيجارات الزراعية الجديد الذي يعيد أراضي الإصلاح الزراعي إلى الملاك الأصليين بعد أن كانت الثورة المصرية قد وزعتها على الفلاحين الأجراء، وعدم رفضهم من حيث المبدأ لسياسات الخصخصة وبيع القطاع العام التي تبناها النظام في العقدين الماضيين مع التحفظ فقط على بيعها لمستثمرين أجانب.

---

٩ نشرت في أبريل من عام مع تصاعد الاحتجاجات الاجتماعية في مصر.

لقد توافقت الرؤية الإخوانية مع تحولات الدولة المصرية -التي بدأت في عهد الرئيس السادات وتأكدت في عهد الرئيس مبارك- نحو الانفتاح الاقتصادي واتباع سياسة حرية السوق والخصخصة وإعادة الهيكلة وكل ما يستلزمه تبني الدولة لاقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر، وهو ما سيتأكد بالجدل الذي صاحب تعديلات الدستور المصري العام الماضي والتي كاد يتفق فيها الجميع على إلغاء النص على اشتراكية الدولة، ولم تلق التعديلات التي ترسخ التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحر أي ممانعة أو اعتراض مبدئي من الإخوان؛ ليظل موقفهم محل نقاش ونقد خاصة من التيارات اليسارية وتلك المعنية بقضية العدالة الاجتماعية عموما.

يمكن أن نبحث عن جذور موقف الإخوان من المسألة الاجتماعية في الرؤية الفكرية الإسلامية السائدة التي تبدو أقرب في تصوراتها الاقتصادية والاجتماعية إلى الأخذ باقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر مع توقع أن يكون للدولة دور اجتماعي مؤكد لصالح الطبقات الفقيرة، وهي رؤية تكاد تكون السائدة سواء في خطاب الإسلام الحركي أو لدى المؤسسات الدينية كالأزهر والأوقاف والإفتاء.

****

ولكن الوضع الاجتماعي داخل جماعة الإخوان -أيضا- كان مسئولا بدرجة كبيرة عن رؤيتها للمسألة الاجتماعية عموما؛ إذ تنحدر الغالبية العظمى لقواعد الإخوان المسلمين من الطبقة الوسطى، وهي وضعية بدأت منذ نشأة الجماعة على يد مؤسسها الإمام حسن البنا الذي كان يعمل مدرسا ويقع اجتماعيا داخل الشريحة الوسطى في الطبقة الوسطى، فيما كانت قطاعات الموظفين وطلاب الجامعة أهم الشرائح الاجتماعية التي استجابت لدعوته وتكون منها بناء الجماعة.

فرغم وجود الإخوان وانتشارهم في شتى أنحاء البلاد فإنه يقل وجودهم التنظيمي في الطبقات الفقيرة، ويهتم المسئولون عن التجنيد بتجنب التوسع في ضم عناصر من الطبقات الفقيرة إلا لحساب ميزات استثنائية تتمتع بها هذه العناصر دون أن تكون هذه قاعدة معلنة، ويعد الانضمام للجماعة أحد آليات الصعود الاجتماعي في الطبقات الدنيا؛ إذ تتيح الجماعة لأعضائها فرصة للتحقق والصعود الاجتماعي من خلال شبكة حماية اجتماعية كبرى، وتساعد هذه الشبكة على تأمين الحد الأدنى من الضمان الاجتماعي للأعضاء والمساعدة للمتعاطفين والمؤيدين والأنصار، وتعتمد الجماعة في ذلك على إدارتها لعدد كبير من المساجد ومؤسسات البر والصدقات التي ظلت تمارس دورا مهما في غياب مظلة حماية من الدولة.

لقد أدت هذه الاستراتيجية إلى انفصال تدريجي للجماعة عن الطبقات الفقيرة والمهمَّشة -والآخذة في الاتساع والمعاناة- على مستوى الانتشار التنظيمي، ثم على مستوى المشروع الذي تطرحه والذي صار أقرب إلى تعبير عن طموحات الطبقة الوسطى والبورجوازية المصرية

المتدينة، وهو انفصال ظهر جليا في غياب هذه الطبقات كأشخاص أو كبرامج، أو حتى كشعارات في تظاهرات الإخوان وشعاراتهم التي نادرًا ما كانت القضايا الاجتماعية محركها أو مركزها.

ولكن تغيرات جذرية في المجتمع المصري جرت في السنوات الأخيرة أدت إلى تعاظم المسألة الاجتماعية وإلحاحها على كافة القوى السياسية والاجتماعية بما لا يستبعد الإخوان -مهما كانت "يمينية"- الرؤية الاقتصادية المستقرة لديهم خاصة بعد أن صارت الجماعة في صدارة القوى المعارضة، بل إن حجم هذه التغيرات يبدو من الضخامة بحيث يمكن أن يكون فاتحة لتغير في موقع المسألة الاجتماعية لدى أكبر الجماعات الإسلامية في مصر والعالم وأقدمها أيضا.

لقد أدت سياسات "الخصخصة" و"إعادة الهيكلة" و"التحول لاقتصاديات السوق" إلى تغييرات جذرية في تركيبة المجتمع المصري كان من أبرزها تآكل الطبقة الوسطى بشكل غير مسبوق، وتزايد معدلات الفقر حتى قاربت نحو 40% من المجتمع المصري؛ إضافة إلى نقص فرص العمل وارتفاع معدلات البطالة وتردي بعض المهن التي ظل أصحابها في مأمن من العوز والفقر وعرفوا تاريخيا بثبات مستواهم المعيشي.

وزاد على ذلك الارتفاع القياسي في أسعار السلع الغذائية والخدمات الأساسية وفي مقدمتها السكن بما يفوق قدرة أبناء الطبقة الوسطى على توفير الحد المعقول بل والأدنى منها أحيانا حتى تضاءلت تماما فرصة أبناء هذه الطبقة في تملك سكن متوسط، وصار الحصول على رغيف الخبز مهمة عسيرة قد تكلف من يخوضها حياته؛ ليلحق بما صار يعرف بقوافل "شهداء الخبز"! وهو اصطلاح جديد لم يسمع به المصريون من قبل.

لقد تصاعدت أولوية المسألة الاجتماعية في مصر حتى تصدرت المشهد، وعرفت البلاد احتجاجات مطلبية لم تستثن قطاعات ظلت بعيدة تقليديا عن هذه المسلكية؛ إذ لم تقتصر الاحتجاجات على العمال والحرفيين فضمت المعلمين والأطباء والصحفيين أساتذة الجامعات، بل والقضاة الذين لم يسبق كونهم جزءا من حركة احتجاجية تتبنى مطالب بعضها يتصل بأوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

****

تفاعل الإخوان المسلمون مع كثير من التغيرات الاجتماعية أو وجدوا أنفسهم مضطرين لذلك، فكان اهتمام الجماعة بالعمل النقابي من منتصف الثمانينيات إلى منتصف التسعينيات مظهرا للاشتباك مع بعض المشكلات التي هزت وضع الطبقة الوسطى، وكما بدأت المخالفات التي شابت عمليات الخصخصة وبيع القطاع العام، وضحاياها من العمال الذين أضيروا اقتصاديا، والآثار الاجتماعية السلبية التي جاءت بها في الحضور تدريجيا في مفردات متناثرة للخطاب المتداول بين الإخوان لتصبح لاحقا موضوعا مهما في الخطاب السياسي للإخوان.

ظهر ذلك في الأداء الرقابي للكتلة البرلمانية للإخوان في برلمان 2005-2000، ثم تأكد بشكل أقوى في البرلمان الحالي الذي احتدمت فيه صدامات كثيرة حول قضايا اقتصادية واجتماعية، فاشتبكت الكتلة البرلمانية مع قضايا الآثار الاجتماعية لبيع بعض القطاع العام وقضايا الكادر الخاص للمعلمين والأطباء وأساتذة الجامعات وأداء المجالس المحلية وأموال التأمينات الاجتماعية وموجة الغلاء.

كما كان لافتا للانتباه ما أقدمت عليه الجماعة نهاية عام 2006م من ترشيح عدد كبير من كوادرها في الانتخابات العمالية لأول مرة.

وبعيدا عن وقائع ما جرى في هذه الانتخابات التي شهدت تضييقا كبيرا على الإخوان وصل إلى حد منع مرشحيهم من التقدم بأوراقهم واعتقال العشرات منهم؛ فقد كان لافتا للانتباه الإعلان الرسمي -على غير العادة- والمبكر عن قرار خوض الانتخابات العمالية، والعدد الكبير نسبيا من المرشحين الذي دفعت به الجماعة على غير ما استقر الأمر في علاقة الإخوان بالتجمعات العمالية التي دائما ما حرصت الجماعة على مراعاة حساسية النظام من اختراق الجماعة لها؛ بل وإصرارها على التمسك بهذا الملف إلى حد البدء في تشكيل اتحاد عمال بديل ومواز للاتحاد الوحيد الذي آلت مقاليده إلى النظام دون أن تعبأ الجماعة بإصرار النظام -منذ ثورة يوليو 1952 - على وضع مسألة السيطرة على الملف العمالي ضمن أولياته وعدم تردده -حين يشعر بالخطر- في التدخل العنيف للقضاء على خصومه في حال شكه في قدرتهم على السيطرة على تجمعات العمال كما جرى في تصفية النظام الناصري في مستهل حكمه للحركة اليسارية التي قادت بعض المظاهرات العمالية بل وإعدام بعض قادتها مثل خميس والبقري اللذين كانا أبرز قادة مظاهرات كفر الدّوار الشهيرة (في أغسطس 1952).

ويطرح هذا المشهد السؤال حول ما إذا كان هذا التحول يشير إلى تغير في موقع العمال ومن ثم المسألة الاجتماعية لدى الإخوان المسلمين التي عرفت تقليديا بعدم حساسيتها تجاه القضايا الاجتماعية؛ أم أن الأمر يتعلق بانفتاح المشهد الذي رأت فيه الجماعة فرصة لتبني قضايا لها حضورها في الشارع المصري ومن ثم مد نفوذها إلى مساحات ظلت بعيدة عنها تقليديا؟

وهل يمكن أن يكون حضور الإخوان في القضية الاجتماعية تجاوبا من الجماعة مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في العقدين الأخيرين والتي أعادت المسألة الاجتماعية إلى صدارة المشهد؛ أم يأتي في سياق سعي الجماعة لتعزيز حضورها كقوة رئيسية في البلاد ونيل مكاسب على حساب النظام ولو في قواعده التقليدية؟

وهل سيؤدي الدخول الإخواني في المساحة العمالية إلى بناء أجندة مطلبية عمالية (وهو ما سيعد جديدا) أم سيبقى على أرضية التاريخ الدعوي وما لدى الجماعة من رصيد في الاستقامة والنزاهة الأخلاقية؟

لكن وبرغم ما يبدو من تفاعل إيجابي مع المسألة الاجتماعية وهمومها على مستوى تبني بعض القضايا المتصلة بها (ضحايا الخصخصة) أو اقتحام بعض المساحات التي تتماس معها (الانتخابات العمالية)؛ فإنه لم يصدر عن جماعة الإخوان ما يشير إلى تحول فكري واع في المسألة الاجتماعية. أقصى ما نجده تصريحات وبيانات تحذر من خطورة تردي الأوضاع الاجتماعية وتفشي الظلم والفقر وما يجري من نهب ثروات البلاد وتجويع الناس.

وفي هذا الصدد يمكن الإشارة بشكل خاص إلى ما يصدر عن القيادي الكبير وعضو مكتب الإرشاد الدكتور عبد المنعم أبو الفتوح الذي يبدو الأكثر تعبيرا عن جنينيات الوعي بالمسألة الاجتماعية بين الإخوان؛ إذ كثيرا ما يقترب في تصريحاته وحواراته من قضية توزيع الثروة في مصر وخطورة صعود نخب رجال الأعمال سياسيا ورغبتها في الجمع بين السلطة والثروة ونقده للحزب الوطني باعتباره تحولا إلى شبكة مصالح اقتصادية مرتبطة بالفساد.. وغير ذلك من مفردات خطاب تحتل فيه المسألة الاجتماعية مكانا بارزا.

وربما يبدو ذلك واضحا في أهم ما صدر عن الإخوان وأكثره تعبيرا عن إرهاصات هذا الخطاب وأعني به البيان الذي صدر مؤخرا (16 يناير 2008) بعنوان: حول الغلاء والظلم الاجتماعي (طالع نص البيان)، وفيه تنعي على ما تراه هيمنة رجال الأعمال على السياسة واجتماع المال بالسلطة وما جرّه ذلك من كافة أشكال الفساد الذي تعانيه البلاد، ويحذر البيان من "ثورة الجياع"، ونلاحظ في البيان أنه يتحدث عن الظلم الاجتماعي ولا يتوقف إلا قليلا عن الظلم السياسي الذي دائما ما كان ذا أولوية في خطاب الجماعة، بل ويؤسس دينيا لتحذيره عبر الحديث القدسي: "يا عبادي، إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرمًا"، ويستدعي من التراث مقولة تنسب للإمام ابن تيمية يؤكد فيها أن "الدولة الظالمة تفتى ولو كانت مسلمة، وتبقى الدولة العادلة ولو كانت كافرة".

إن تحولا محتملا في موقع المسألة الاجتماعية لدى جماعة الإخوان المسلمين يمكن أن يكون فاتحة لمستقبل جديد للحالة الإسلامية كلها وليس للإخوان المسلمين فحسب.

الإخوان ومأزق الحركات الاحتجاجية الجديدة[10]

بعد حراك ملحوظ وربيع لم يطل تأكد لمعظم المراقبين تراجع قدرة القوى السياسية التقليدية في الوطن العربي على إنجاز تقدم معتبر في قضية الإصلاح، في الوقت الذي تصاعد فيه حضور الحركات الاجتماعية الجديدة وتأثيرها في مجرى الأحداث.

وفي بلد كبير كمصر تعيش القوى السياسية التقليدية مأزقا حرجا سواء في النظام أو المعارضة فيما تصدرت الحركات الاجتماعية باحتجاجاتها المطلبية واجهة المشهد السياسي حتى استطاعت تنظيم نحو سبعمائة إضراب منذ بداية هذا العام (2008)، كان أبرزها تنظيم إضرابين كبيرين في كل البلاد في أقل من شهر واحد كاد أولهما (إضراب 6 أبريل) يتحول إلى ما يشبه التمرد الشعبي خاصة في مدينة المحلة الكبرى بشمال البلاد، ثم جاء الثاني (إضراب 4 مايو) بمثابة إهانة رمزية مقصودة للنظام باختيار يوم ميلاد الرئيس كيوم لإعلان الحداد وارتداء السواد!.

أبرز ما في المشهد الجديد الاضطراب الكبير الذي وسم به موقف قوى المعارضة التقليدية والذي جعلها تبدو عاجزة عن فهم هذه الحركات الاجتماعية الجديدة ذات الاحتجاجات المطلبية (تمييزا لها عن حركات اجتماعية أخرى ذات صلة بقضايا الهوية مثل النسوية..) ومن ثم التعاطي معها، وكان موقف الحركات الإسلامية التقليدية -إذا ما اتفقنا على كونها الأكثر جماهيرية- واضحا في بيان المأزق الذي تعانيه في نظرتها للقوى الجديدة التي بدت وكأنها أخذت منها زمام المبادرة والجرأة على الفعل في الفضاء العام الذي كان قد استقر الأمر على تقاسمه بين النظام وبعض القوى التقليدية وعلى رأسها الإخوان المسلمون.

لن نتوقف كثيرا عند ما أثارته بعض الهيئات الدينية شبه الرسمية أو بعض التيارات الصوفية أو حتى بعض رموز التيار السلفي ضد الحركات الاجتماعية الجديدة والتي وصل بها الحد إلى إصدار فتاوى دينية ضدها وصفت قادتها بالخوارج ورءوس الفتنة! ولكن ما يستحق التوقف عنده هو موقف جماعة الإخوان أكبر جماعات الإسلام السياسي والقوة المعارضة الأولى في البلاد والذي كان -أقل ما يوصف به- في غاية الالتباس والقلق يتردد ما بين رفض وتحفظ وتأييد خجول في أفضل الأحوال -كما في الإضراب الأول- ثم تردد وتأييد مازال في نظر الكثيرين تعبيرا عن سياسة ردة الفعل أو حتى الانتهازية السياسية أقرب منه إلى كونه إشارة لفهم الجماعة لهذه القوى الجديدة ورغبتها في التعاون معها.

---

١٠ نشرت في مايو من عام عقب أكبر إضرابين شهدتهما مصر في إطار تصاعد حركة الاحتجاجات الاجتماعية..

قبل محاولة فهم أسباب موقف الإخوان الملتبس من الحركات الاجتماعية الجديدة من المهم التأكيد على أنه -وتقليديا- عرف عن الإخوان المسلمين ضعف قدرتهم على التعاطي مع العمل الجبهوي أو الدخول في تحالفات حقيقية وذلك بسبب طبيعة التربية والتكوين داخل تنظيم مغلق قام على مبدأ السمع والطاعة للقيادة، واعتاد العمل والتحرك في بيئة متجانسة بل وخالصة أيدلوجيا وتنظيميا، ومن ثم فقد -إلى حد كبير- القدرة على التوازن بين جماعية العمل والالتقاء مع التيار العام في المعارضة.

ويزيد من ضعف قدرة الإخوان على بناء جسور مع القوى الأخرى -أي قوى- حالة الإحساس الزائد بالذات لدى بعض قادتها خاصة بعدما ترسخت جماعتهم كأقوى جماعة سياسية في مقابل الضعف الظاهر والمتفق عليه للقوى والأحزاب السياسية الأخرى، ولقد كان هذا الشعور مسئولا عن روح التعالي على المجتمع واستدعاء المآثر والأمجاد في غير موضعها مثل التصريحات المتوالية من قادتها بأن الإخوان هم أكثر القوى السياسية دفعا لضريبة المعارضة السياسية للنظام أو أن أكثر ضحايا النظام هم أبناء الجماعة ومؤسساتها، وهذا صحيح إلى حد كبير لكن الإدلاء به وباستمرار من شأنه أن يعمّق الفجوة بين الجماعة وبين القوى الأخرى ويشعر الشارع بحالة من الاستعلاء الإخواني الذي يستفز مشاعر الفرقاء.

ثم هناك -أخيرا- روح الطائفة التي تتلبس الجماعة ربما بفعل معاناة الحصار والمطاردة، فتجعلها -مهما انتشرت واتسع نفوذها- أقرب إلى طائفة ولو كبيرة منها إلى تيار عام يمكن أن يستوعب الشارع والجماهير، وتخلق حالة التحفز التي تتملك كثيرا من قادتهم وقواعدهم عند التعامل مع الآخر وعدم القدرة على تجاوز حساسيات تاريخية وأيدلوجية.

***

رغم هذه العيوب البنيوية التي تحكم مسار العلاقة بين الإخوان وغيرهم من القوى السياسية فإن الأمر يبدو مختلفا في موقفهم من الحركات الاجتماعية الجديدة، فهناك أسباب جديدة وغير تقليدية هذه المرة تجعلهم بريئين مما يتهمهم خصومهم به خاصة تهمة الانتهازية السياسية.

أول هذه الأسباب اختلاف طبيعة رؤية الإخوان (كنموذج للقوى الإسلامية والتقليدية) لقضية الإصلاح، ففي حين تتبنى الحركات الاجتماعية الجديدة أجندة المطلبية التي تشتمل على مجرد مطالب فئوية تتعلق بالغلاء أو الأجور أو تحسين شروط العمل؛ مازالت الجماعة تنتمي إلى نمط تقليدي للفعل السياسي يتمسك بمنطق وأولوية العمل من أجل إقرار أجندة إصلاح سياسي شامل للبلاد، ويبدو أن هناك خلافا داخل الجماعة لم يحسم بعد يتمايز فيه تياران:

أحدهما تقليدي وغالبا لا يرى التحرك إلا وفق مطلب إصلاح سياسي شامل يتضح فيه موقع الجماعة وأفق مستقبلها (مثل منحها الشرعية القانونية أو السماح لها بتأسيس حزب سياسي)،

وآخر أكثر انفتاحا يرى ضرورة الاستفادة من موجة الاحتجاجات والإضرابات التي اجتاحت مصر بل وركوب هذه الموجة باعتبارها الأكثر قدرة على الفعل والأكثر جاذبية لدى الجماهير وتأثيرا فيها.

ويتصل بما سبق ما يمكن أن نسميه بعدم نظر الإخوان للحركات الاجتماعية والاحتجاجات المطلبية بتقدير أو احترام، وهو ما يرجع في جزء منه إلى اختلاف منطق كل منهما في تصوره للفعل السياسي إذ يتمسك الإخوان بالسياسة بمفهومها الكلاسيكي (كما يدرس في الجامعات ويلقن في المؤسسات السياسية!) فيما ينظرون إلى السياسة الجديدة نظرة دونية باعتبارها أقرب إلى الضغط من أجل حقوق خاصة وفئوية! وليست مطالب عامة كالتي اعتادت الجماعة أن تعلنها خطوطا رئيسية في خطابها السياسي.

إن فكرة التحرك من أجل مطالب أو حقوق خاصة وفئوية تبدو أنها لا تحظى بتقدير في جماعة مازالت تنتمي -رغم كل تطوراتها- إلى نمط الجماعات الشمولية التي اعتادت التوجه بالحديث إلى كل الشعب وكل الأمة وأحيانا الحديث باسم كل الشعب وكل الأمة!، كما أن الحركة من أجل مطالب خاصة أو فئوية تبدو بنظر الإخوان وفي أفضل الأحوال ردا على غياب الفعل الحقيقي الذي هو السياسة بالطريقة "العيادية" حيث يصبح العمل السياسي وفق رؤية محددة سلفا أو وصفات سابقة التحضير!.

إضافة إلى ما سبق سنجد أن ثمة عقبة تفصل بين الإخوان وبين الحركات الاجتماعية الجديدة تتمثل في ميراث تاريخي يجعل الإخوان لا يقدّرون هذا النوع من الحركات لكونه ولد أو على الأقل تأثر بالثقافة اليسارية إذ هو "شغل شيوعيين" بالتعبير الشائع!.

نلحظ كذلك في علاقة الإخوان بالحركات الاجتماعية الجديدة أن ثمة عدم وعي من قبل الإخوان بميكانيزمات التغيير الجديدة في المجتمع المصري ومكامن القوة فيه وكيف أنها لا تخضع لنفس حسابات القوى التقليدية أو منطقها بل هي متجاوزة لها أصلا.. يظهر ذلك بوضوح من تعبير لأحد كبار قادة الجماعة (أمينها العام الدكتور محمود عزت) يعلل فيه رفض المشاركة في إضراب 6 أبريل: لم يستشرنا أحد ولم نتفق مع أحد!!.. يبدو الرجل وهو قيادة تنظيمية كبيرة أسير السياسة بالمعنى التقليدي وما يتعلق بها من تحالفات وترتيبات يتوقع أن تكون كما يحدث تقليديا بين الأحزاب والقوى السياسية، فهو لا يعرف أن الحركات الاجتماعية الجديدة بلا رأس ولا قيادة واحدة يمكن أن تنسق وترتب ويتفاوض معها وأنها في حركتها أقرب للشارع منها إلى القوى المنظمة.

يعاني الإخوان من مأزق الإدراك التقليدي لطبيعة الحراك السياسي في البلاد بما يحول دون وضع اليد على مكامن القوى الجديدة ومفاتيحها أو فهم طبيعة الشبكات الجديدة وميكانيزمات حركتها ومنطقها في بناء التحالفات أو الجبهات.

***

وأخيرا لا يمكن أن نغفل قلق الإخوان التقليدي من القفز في المجهول والتحليق في أفق غير واضح ودفع ثمن غير مقدر أو محسوب، فليس من عادة الإخوان دخول اللعبة إلا بعد معرفة قواعدها والاتفاق عليها بدقة وتوقع كل ما يخصهم وتصيبهم فيها، وليس من طبيعتهم المغامرة غير المحسوبة، وهو ما ينكشف في كل محطة تاريخية فاصلة، حدث ذلك والنظام الملكي يلفظ أنفاسه الأخيرة ويتكرر الآن والنظام الحالي يلتقط الأنفاس بصعوبة!.

نعم يمكن للإخوان أن يتحملوا الكلفة السياسية ولو كانت كبيرة (وهو ما حدث فعلا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة مثلا) ولكن لابد أن تكون هذه الكلفة معروفة أو متوقعة مسبقا، فقلق الإخوان من المجهول بالغ التأثير في حركتهم، وليس هناك في نظر الإخوان مجهول أكبر من أن يدخل الشارع المصري أو يدخلوا به في إضراب عام بدعوة ليس لها صاحب وباحتمالات مفتوحة بدءا من تحول الإضراب إلى عصيان مدني يشل البلاد، أو انفلاته إلى حالة عنف يصعب إنهاؤها أو السيطرة عليها.

إن المناخ الذي ظهرت فيه هذه الحركات الاحتجاجية تلوح فيه نذر الفوضى والعنف، وفي هذه الأجواء يظهر المكنون من بعض تراث ديني تقليدي كأوضح ما يكون؛ فتصير "سلطة باطشة" نعرفها خير من مجهول لا يمكن التنبؤ به، و"سبعون عاما بسلطان جائر خير من يوم بلا سلطان"!.. ولا أتصور أن الإخوان المسلمين على ما قطعوه في مسيرة التحديث والتطور السياسي بمنأى عن هذا التراث خاصة مع ما يبدو من تراجع لميراث الدولة المصرية الحديثة إلى الحد الذي يجعلها تقف على أبواب المجهول حتى لم يعد أحد على ثقة فيما يمكن أن تئول إليه الأوضاع إذا ما قام الموت بواجبه المحتوم!.

قراءة في سيرة رأس مال الإخوان[11]

اهتمت جماعة الإخوان المسلمين منذ نشأتها بالمجال الاقتصادي، فعلى مستوى التصور النظري يرى الإمام المؤسس حسن البنا أن جماعته يفترض أن تكون "شركة اقتصادية" مثلما هي "دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية..وفكرة اجتماعية"، أما على مستوى الممارسة فقد اتجه البنا مبكرا إلى تأسيس عدد من الشركات والمؤسسات الاقتصادية، وكانت السمة الأساسية لهذه الكيانات الاقتصادية أنها إما تتصل بشكل مباشر برسالة الإخوان وسعيه لتبليغها بأفضل وجه (مثل شركة الإخوان للطباعة والنشر) أو أنها كانت تتصل برؤيته الإسلامية الكبرى والشاملة والتي يمكن أن نراها أقرب ما تكون إلى جزء من مشروع لحركة تحرر وطني ذات تأسيس إسلامي، وهو ما يمكن أن نجد صداه في نوعية الاستثمارات التي توجهت لها الشركات الإخوانية كما في شركة الإخوان للمحاجر، أو شركة الإخوان للغزل والنسيج التي أسسها في وقت كانت مصر تمثل موردا أساسيا للقطن الخام لمصانع بريطانيا المحتلة.

وليس معروفا على وجه الدقة هل كانت ملكية هذه الشركات والمؤسسات الاقتصادية للجماعة كما أعلنت السلطات التي صادرتها عقب قرار حل الجماعة في 1948، أم أنها كانت ملكية خاصة لبعض أعضائها كما يؤكد البنا نفسه في آخر ما كتبه قبيل اغتياله (كتاب قضيتنا) أم أنها مختلطة بين هذا وذاك، مع العلم بأن الوضعية القانونية للجماعة وقتها كانت تسمح لها بتملك هذه المؤسسات والدخول في النشاط الاقتصادي دون خوف أو مانع قانوني.

قامت ثورة يوليو 1952 ولم تدم حالة التفاهم أو حتى التحالف طويلا بين قادة الثورة وجماعة الإخوان، فوقع الصدام العنيف والفراق النهائي (1954) وصدر قرار من مجلس قيادة الثورة بحل الجماعة ومصادرة مقارها وممتلكاتها، وتبع ذلك توجيه أكبر ضربتين للجماعة (1954/1966) أسفرت عن تغييب شبه تام لها عن الحياة العامة.

لا يمكن أن نتكلم عن نشاط أو مؤسسات اقتصادية للجماعة أو للإخوان في العهد الناصري فقد كان أقصى نشاط اقتصادي للجماعة هو جمع الأموال والتبرعات من داخل البلاد وخارجها للإنفاق على أسر المسجونين والمعتقلين، إذ فضل الكثير من رجال المال والأعمال الابتعاد عن الجماعة وترك مسافة بينهم وبينها كما فعل المهندس طلعت مصطفي على سبيل المثال، كما ذاب عدد من الإخوان الذين كانوا يعملون في مجال الاستثمار في عدد من المؤسسات والشركات الاقتصادية الكبرى في هذه الفترة وخاصة شركة المقاولين العرب التي أسسها

---

١١ نشرت في أبريل من عام عقب صدور الأحكام العسكرية بحق عدد من قادة الإخوان كان معظمهم من رجال الأعمال..

المهندس الراحل عثمان أحمد عثمان والذي كان متعاطفا مع الإخوان بسبب علاقته القديمة بالجماعة قبل الثورة وقدم لكثير من أعضائها الدعم والمساندة المالية كما استعان ببعض أعضائها في مشروعاته خارج مصر وخاصة في ليبيا والسعودية وفي الأخيرة تلقى دعما كبيرا من النخبة الإخوانية التي كانت قد استقرت في الخليج.

ولكن يمكن أن نرصد في هذه الفترة أن من بين مئات الإخوان المهاجرين أو الهاربين خارج البلاد كان هناك عدد من المعروفين بنشاطهم الاقتصادي وعملهم في مجال الاستثمار من أبرزهم المهندس عبد العظيم لقمة، والمهندس يوسف ندا، والمهندس حلمي عبد المجيد، والمهندس مصطفي مؤمن (كان قد خرج وقتها من التنظيم) ويتردد أن عاكف المغربي صاحب مؤسسات المغربي للبصريات المعروفة في الخليج كان من بين هؤلاء قبل أن تنقطع علاقاته مع الإخوان. وكان خروج هؤلاء الإخوان من مصر فرصة لبناء شركات ومؤسسات اقتصادية ناجحة.

ومع وفاة الرئيس جمال عبد الناصر وتولي الرئيس أنور السادات الحكم شهدت مصر نهاية عهد كامل كان أبرز ملامحه (فضلا عن ضرب الإخوان) الدور المركزي للدولة في الاقتصاد ليبدأ السادات ما عرف بسياسة الانفتاح وما ترتب عليها من انسحاب الدولة من عدد من القطاعات الاقتصادية المهمة ليملأ فراغها طبقة تشكلت من رجال المال والأعمال الذين كانوا أهم نجوم حقبة السبعينيات: حقبة الانفتاح، وكان لطيور الإخوان المهاجرة ورجال أعمالهم من ذلك نصيب وافر.

سريعا ستجذب سياسات الانفتاح رأس المال الإخواني في المهجر ليستثمر في عدد من المجالات كان يميزها أنها (أولا) تملأ فراغ انسحاب الدولة و(ثانيا) تلبي احتياجات الطلب الاستهلاكي الكبير الذي عرفته مصر في عهد السادات.

تركزت الاستثمارات الإخوانية والإسلامية عموما في مجالات عدة كانت الدولة تعاني عجزا فيها وبحاجة لتدخل القطاع الخاص كما هو الحال في قطاع الإسكان الذي كان يعاني أزمة كبيرة قصر فيها العرض عن تلبية الطلب المتزايد بفعل الكثافة السكانية التي قاربت القفزة، وقطاع الصحة حيث لم يكن للدولة وقتها بنية تحتية قوية من المستشفيات والمؤسسات الطبية، وقطاع التعليم الذي بدأت تنهار منظومته الرسمية حتى كادت تعجز عن توفير القدر المعقول من الجودة، وقطاع النقل والمواصلات وكان على وشك الانهيار، وكذلك السلع الغذائية التي شهدت نقصا كبيرا.. وتقريبا كل القطاعات الخدمية والاستهلاكية التي تأثرت بالانفجار السكاني وبالانسحاب السريع للدولة.

ومنذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات بدأت عودة رأس المال الإخواني المهاجر أو المولود في المهجر، وظهرت بدايات تشكل طبقة من رجال الأعمال والمستثمرين الإخوان، وكما ظهرت أيضا شبكة من المؤسسات والشركات الاقتصادية وثيقة الصلة بالإخوان، فتأسست شركات الإسكان والاستثمار العقاري وشهدت نموا مذهلا، ومؤسسات الرعاية والخدمات الصحية (خاصة

في مجال الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية)، والمؤسسات التعليمية الخاصة (المدارس والمستلزمات التعليمية)، وشركات استيراد وتجارة السيارات، وشركات تجارة السلع الغذائية.. وكان واضحا أنها كلها تتفق مع مطالب السوق الاستهلاكية المتعاظمة في هذه الفترة وأنها تغطي انسحاب الدولة وتملأ فراغها بما حال وقتها دون ظهور كل الآثار السلبية لهذا الانسحاب الذي كان جديدا ومؤلما على المواطن المصري.

فيما بعد ستدخل الاستثمارات الإخوانية مجال السياحة (خاصة الدينية مع تزايد التدين وتزايد الطلب على الحج والعمرة)، والإدارة والتطوير والتدريب، والإلكترونيات وتقنية المعلومات وغيرها من المجالات التي تلتقي واحتياجات المجتمع المصري الآخذ في الانفتاح على العالم في هذا الوقت، وكان المهندس خيرت الشاطر صاحب المبادرة دائما في الدخول لهذه المجالات الجديدة، فقد كان أول رجال الأعمال الإخوان دخولا مجال الإدارة (أسس مركز الأمة نهاية الثمانينات) ثم الحاسب الآلي (شركة أنظمة الحاسب الآلي: سلسبيل)..

وبعكس الاستثمارات الإخوانية في زمن المرشد المؤسس حسن البنا التي كانت جزءا من مشروع استقلال وطني (حيث أن تأسيس شركة للغزل والنسيج في زمن الاحتلال البريطاني هو أقرب لقرار تأميم قناة السويس!) كانت الاستثمارات الإخوانية في حقبة الانفتاح: استهلاكية في طابعها العام وهو ما سيتأكد ويبدو أكثر وضوحا مع تحول القطاع الأكبر من شركات الاستثمار العقاري الإخوانية منذ عقد التسعينيات للاستثمار في الإسكان الفاخر والقرى السياحية التي امتلأ بها الساحل الشمالي!.

ورغم أن العقدين الأخيرين شهدا تكون طبقة من رجال المال والأعمال الإخوان والإسلاميين (ممن هم من خارج الإخوان)، ورغم أن هذه الطبقة كان لها تأثير لا بأس به في الوضع الاقتصادي لمصر كما في تجربة شركات توظيف الأموال مثلا؛ إلا أنها لم تستطع أن تعلن عن وجودها مؤسسيا أو عبر كيانات اقتصادية صريحة، على غرار نظيرتها في دولة مثل تركيا التي أسس فيها نجم الدين أربكان تجمع لرجال الأعمال الإسلاميين الذين ينحدر معظمهم من هضبة الأناضول(اتحاد رجال الأعمال والصناعيين المستقلين: الموصياد) والذي صار الآن بمثابة الذراع الاقتصادي لحزب العدالة والتنمية الحاكم ويتحكم فيما يقارب 12% من الاقتصاد التركي.

وسواء أكان ذلك لأسباب تتصل ببنية جماعة المال والأعمال الإسلاميين أو لطبيعة المناخ السياسي في مصر والذي لا يسمح بنشوء مثل هذه التكتلات فقد كانت المحصلة واحدة: وهي ضعف تأثير جماعة المال والأعمال في القرار السياسي في داخل تنظيم الإخوان فضلا عن مجمل الوضع السياسي.

ولكن يأتي المهندس خيرت الشاطر باعتباره الاستثناء الأبرز في هذا المجال: فالرجل الذي

عرف بنجاحه في مجال المال والأعمال تمتع بقدرات تنظيمية فائقة دفعت به على قمة الهرم التنظيمي للجماعة (نائبا ثانيا لمرشدها) وجعلت منه القيادي الأول الذي يجمع بين قوة المال وسلطة التنظيم.

إن خيرت الشاطر أبعد من رجل أعمال، وأكبر من مجرد قيادة تنظيمية لها رؤية في تطوير الجماعة وإصلاحها داخليا، بل هو مزيج نادر منهما ومن ثم فيصح القول باستثنائية الرجل موقعا وتأثيرا في جماعة الإخوان المسلمين.

لأسباب كثيرة يخلط الكثيرون في تقدير حجم القوة الاقتصادية للإخوان المسلمين، فالحظر القانوني للجماعة يحول دون معرفة دقيقة بحجم عضويتها ودقة انتساب البعض لها أو خروجهم منها خاصة في ظل الشائعات التي تكثر في أوساط رجال الأعمال وما يعرف به رجال الأعمال أنفسهم من خوف طبيعي فيما يتعلق بتحالفاتهم وشبكات علاقاتهم فضلا عن ارتباطاتهم السياسية، وإذا كان "رأس المال جبان" كما يقول المثل الأكثر شيوعا فأصحابه لهم من هذه الصفة نصيب زاد منه أو نقص!.

كما يبدو أن غياب الدقة في تقدير القوة الاقتصادية للإخوان سببه الخلط بين الجماعة وأفرادها ومن ثم الخلط بين ما يمكن أن يعد أموال الجماعة واستثمارات خاصة بها وبين أموال أفرادها واستثماراتهم. وهو ما كان مسئولا عن الخطأ الشائع في حجم ما يعود للجماعة من استثمارات وأنشطة اقتصادية.

والواقع أنه، وتحديدا منذ حظر الجماعة قانونيا في بداية الثورة، لم يعد لجماعة الإخوان استثمارات خاصة بها كتنظيم إلا ما يتصل بنوعية معينة من الاستثمارات التي تتسم (أولا) بأنها محدودة في رأسمالها وأنها (ثانيا) لصيقة بطبيعة الجماعة الرسالية كجماعة دعوية، وهو ما يجعل القيمة الرمزية لمؤسسات الجماعة الاقتصادية أكبر بكثير من وزنها الاقتصادي مثلما هو الحال في شبكة المدارس الإسلامية الخاصة ودور النشر الإسلامية التي تعود ملكيتها الحقيقية للجماعة رغم أنها ولأسباب قانونية مسجلة باسم بعض رموزها وقادتها (كما في دار الدعوة ومدارس المدينة المنورة بالإسكندرية أو دار التوزيع والنشر الإسلامية ومدارس الرضوان بالقاهرة)، رغم أن الأمر تطور لاحقا وظهرت استثمارات إخوانية خاصة في مجال النشر والتعليم يتملكها أصحابها وليس الجماعة.

ويمكن القول أن ما تمتلكه الجماعة واقعيا من مؤسسات اقتصادية هو يدور بالأساس في إطار نمط محدد من الاستثمارات المحدودة يتناسب مع وضعية الحظر القانوني وإمكانية الملاحقة والمصادرة في أي وقت، إضافة إلى طبيعة عائده الفكري والثقافي البالغ التأثير.

كما يمكن القول بل والجزم بأنه ليس لجماعة الإخوان استثمارات اقتصادية كبيرة، وأن غالبية المؤسسات الاقتصادية التي تعرضت للملاحقة الأمنية والقانونية هي في غالبيتها الساحقة استثمارات لأفراد من الإخوان أو لقيادات في قمة الهرم التنظيمي للجماعة كما هو الحال في

استثمارات الثنائي خيرت الشاطر وحسن مالك أو استثمارات الثنائي الأقدم والأكبر سنا يوسف ندا وغالب همت.

وإذا قلنا أن ملكية هذه الأموال والاستثمارات لا ترجع للجماعة كتنظيم وأن ملكية رجال الأعمال من مثل الشاطر ومالك والحداد وغيرهم هي ملكية حقيقة وليست صورية يظهرون فيها كواجهة قانونية لجماعة محظورة، فإن هذا لا ينفي أنها يمكن أن تمثل رصيدا للجماعة يعزز من قدرتها وإمكاناتها المالية والاقتصادية وذلك من خلال النسبة الشهرية التي يدفعها رجال الأعمال كأعضاء عاملين بالجماعة (تصل إلى 8% كحد أدنى شهريا من الدخل الكلي) أو من خلال مساهمات خاصة لرجال الأعمال والبيزنس تعرف بسهم (أو نصيب) الدعوة؛ وهو التزام طوعي للعضو الذي يعمل في الاستثمارات أقرب إلى النذر الذي يلزم نفسه بالوفاء به في صورة تبرع للجماعة أو تمويل لأحد أنشطتها أو إنفاقا على وجه من وجوه عملها أو لجنة من لجانها الداخلية.

وقد يحدث أن تشجع الجماعة بعض أعضائها أو (على وجه أدق) تشجع مبادرات بعض الأعضاء ممن يعملون في مجال المال والأعمال على الاستثمار في مجالات تعود بالنفع على الجماعة: تنظيمها أو رسالتها، ولكن هذا لا يجعل من هذه الاستثمارات ملكية للجماعة أو يجعل ملكية هؤلاء الأعضاء صورية لهذه الاستثمارات، وهو ما ينطبق مثلا على أموال بنك التقوى واستثماراته. فقد كان البنك مشروعا خاصا بأعضائه ممن كانوا في غالبيتهم أعضاء بل وقيادات كبيرة في الجماعة، ولم يكن للجماعة أي نصيب فيه رغم تشجيعها لدخول هؤلاء الأعضاء/المستثمرين في هذا النمط من الاستثمارات خاصة وهو يحقق لها رغبتها في تأسيس بنوك إسلامية وتعميم هذا النمط من البنوك وجعله واقعا يجسد رؤيتها فيما ترى أنه الشكل الإسلامي الأمثل للعمل المصرفي.

والمفارقة أن الخلط بين أموال الجماعة كتنظيم وأموال أفرادها ممن يعملون في مجالات المال والأعمال ليس ناتجا فقط عن الحملات الدعائية المضادة للجماعة من قبل خصوم سياسيين وأيديولوجيين من مصلحتهم التخويف من الجماعة وقدراتها الاقتصادية، بل كثيرا ما يأتي من قبل بعض رجال المال والأعمال داخل الجماعة نفسها رغبة في تسويق بعض مشروعاتهم وإعطائها قدرا من الشرعية أو قدرة على الرواج خاصة مع ما تمثله الجماعة من حضور وانتشار في شرائح وطبقات اجتماعية تصلح لأن تكون سوقا مستهدفا لأي مستثمر أو رجل أعمال. ويحدث في بعض الأحيان أن ذلك الربط بين أموال أعضاء الإخوان وجماعتهم يأتي في سياق التحلل من الالتزامات المالية في حال فشل هذه الاستثمارات أو ضياعها باعتبارها "خاصة بالدعوة"! وربما للتخفيف من وطأة ذلك خاصة إذا ما راحت ضحية لضربة سياسية أو أمنية.

أغاني الإخوان ..
من ثوريات سيد قطب إلى رومانسيات سيد درويش[12]

يبعد كثيرا عن الصواب من يحاول التعرف على علاقة الإخوان المسلمين -والإسلاميين عموما- بالفن مقتصرا على قراءة وتحليل إنتاجهم الفقهي والفكري في قضايا الفن وإشكالاته، إذ غالبا ما سينتهي إلى حكم غير الواقع أو نقيضه ربما. فعلى غير طبائع الأشياء كانت علاقة الإخوان المسلمين بالفن، فالبدايات المبكرة والمنفتحة على الفن والمتفهمة لطبيعة وأهمية دوره لم تكن تنبئ بهذا الموقف الملتبس والقلق والمتوجس من الفن الذي وصلت إليه الجماعة في مراحل تالية بعدها بنصف قرن! كما وقف الضعف والالتباس الذي وسم رؤيتها الفكرية واجتهادها الفقهي على النقيض تماما مما حدث في الممارسة والتطبيق الذي يقول الواقع إنه كان أسبق كثيرا من التنظير وإنه إن لم يكن أكثر نضجا فقد كان أكثر جرأة في القفز على الإشكالات التي وقف أمامها فقهاء الإخوان ودعاتهم ومفكروهم.

***

حين أسس الشيخ حسن البنا جماعته -الإخوان المسلمين- عام 1928 كان الفن أحد أهم المساحات التي حددها لحركة جماعته ذات الطابع الإصلاحي الشامل، واجتمعت للبنا جملة من السمات والأفكار والظروف سمحت بوجود محوري للفن في دائرة تصوره وحركته كان أهمها نشأته الصوفية التي وسعت في آفاق فكره وفقهه السني السلفي إلى أقصى حدوده، وطبيعة مشروعه الإصلاحي الشمولي الذي قدم الإسلام -على غير صورته التقليدية التي كان يمثلها علماء الدين- كمنهج شامل للحياة ومن ثم فلم يكن ليغيب عنه جانب المتعة والترفيه، إضافة إلى خصوصية هذه المرحلة التي عاشت فيها مصر حقبة من الليبرالية الحقيقية أنعشت فيها -رغم قسوة الاحتلال البريطاني- روح الحرية والحركة وهو ما انعكس على أفكار وممارسات كل تياراته الفكرية والسياسية بما فيها الإسلامية.

لم يترك البنا وقتا في كسر الصورة الذهنية السلبية التي تكونت في أذهان المتدينين عن الفن، وتجاوز الجانب التنظيري تماما مفضلا أن يقدم الفن بالصورة التي يرى أنها الأمثل: الفن الهادف المفيد! وهو فن للمتعة فيه رسالة وليست هدفا في ذاتها.

أدخل البنا في برامج تكوين جماعته -التي كانت قانونية وقتها- عددا من الأشكال الفنية بدأت بالنشيد الديني والاسكتش الذي يقدم في الرحلات والحفلات بل ولقاءات الجماعة

---

١٢ نشرت في عدد من الصحف ومواقع الإنترنت في عام ..

الدينية الخاصة..وقد تطور النشيد الديني باتجاه النشيد السياسي مع توغل الجماعة وانغماسها في السياسة وما صاحب نمو الجماعة وانتشارها بعدما وصل عدد أعضائها قبل وفاته (1949) إلى نصف المليون من تعداد مصر البالغ 17 مليون نسمة وقتها (بحسب ما كتبه إحسان عبد القدوس في رو اليوسف وقتها)، وكان نشيد (يا معشر الإخوان) الذي كتبه الشيخ أحمد حسن الباقوري من أشهر أناشيد هذه الفترة وكان أقرب إلى النشيد الحماسي الديني الذي يبث الحماسة ويساعد في حشد القواعد وتعبئتها على إيقاع ثوري تتردد بين كلماته فاصلة جذابة تقول:

يا معشر الإخوان لا تترددوا عن حوضكم حيث الرسول محمد
نادتكم الفردوس فامضوا نحوها في دعوة الإسلام عزوا واسعدوا

وكان أهم تطور شهدته هذه الفترة في علاقة الإخوان بالفن تأسيس عبد الرحمن شقيق الشيخ حسن البنا لأول مسرح إسلامي عرف باسم (مسرح الإخوان المسلمين) الذي بدأ ـ وهذه المفاجأة ـ بتقديم أعمال عاطفية ورومانسية أولها مسرحية "جميل بثينة" التي تتناول إحدى أشهر القصص الغرامية في التاريخ العربي!

***

والملاحظة الجديرة بالانتباه أن مسرح الإخوان لم يتوقف عند الأسئلة التقليدية التي تطرح حتى الآن بين الإسلاميين وجماهير المتدينين عموما وتتمحور حول الفن وأهمها سؤال المرأة: مبدأ وحدود مشاركتها في الأعمال الفنية وما يتفرع عنه من إشكالات فقهية وفكرية.

إذ شارك في هذا المسرح نساء بينهن أكبر نجمات المسرح المصري في ذلك الوقت وعلى رأسهن فاطمة رشدي وكانت عروضه تقدم في المسارح المعروفة بما فيها مسرح الأوبرا ويشترك في إدارته عناصر من خارج الإخوان بل وغير مسلمين أيضا فكان المسئول عن الدعاية من خارج تنظيم الإخوان وكان مسيحيا! حقق مسرح الإخوان نجاحا كبيرا بمعايير وقته فقد كان أقرب للمسرح الجماهيري الشعبي يجول أنحاء البلاد ويعتمد على شبكة التنظيم المتغلغلة في كل مدن وقرى مصر ولم يكن مسرحا للنخبة بالعاصمة ـ القاهرة ـ فقط،كما كان محضنا تخرج منه عدد من أبرز أعلام المسرح العربي مثل محمد السبع وعبد البديع العربي ومحمود المليجي وسراج منير وإبراهيم الشامي وعبد المنعم مدبولي الذي صار علما لواحدة من أشهر مدارس الكوميديا العربية عرفت باسمه (المدبوليزم)! وهناك حديث في الأدبيات الإخوانية غير المكتوبة عن محاولات لحسن البنا نفسه لدخول مجال السينما بمساعدة بعض نجوم هذه الفترة الذين عرفوا بميولهم الدينية مثل الفنان حسين

صدقي الذي اعتزل الفن في آخر حياته ووقف منه موقفا سلبيا انتهى بإحراق نيجاتيف عدد من أفلامه وتردد القول بأنه تأثر في موقفه الأخير بعلاقته الفكرية والشخصية بالمرحوم سيد قطب. ولكن علاقة البنا بصدقي -غير المؤكدة تاريخيا- لم تثمر شيئا.

***

وبنجاح ثورة الضباط الأحرار في يوليو1952 بدأ عصر جديد للإخوان انتهى بالصدام الكبير مع الإخوان (1954) وكانت نتيجته تصفية شاملة للجماعة انتهت بحلها قانونيا لتسلك طريقا مختلفا أثر على الحالة الإسلامية عموما طوال عقدي الخمسينيات والستينيات، ففي أجواء السجن والاعتقالات بدأ طريق العمل السري، وتحت الأرض لم يكن ممكنا الحديث عن مسرح أو فنون إلا ما كان يقدمه المساجين الإخوان من فقرات واسكتشات ترفيهية، ونشأ وتغذى اتجاه للتشدد والتحريم كان أول ما طاله الفن باعتباره الحلقة الأضعف في منظومة الاجتهاد الإسلامي.

***

وفي السبعينيات تغذى تيار التشدد والتحريم من تيار الوهابية التي تمددت مع المد السعودي بالمنطقة عقب ارتفاع أسعار النفط، وصار الفن في أذهان الجيل الجديد من الإسلاميين أقرب إلى الحرام إن لم يكن حراما قطعيا، وساعد على تفشي هذه النظرة ما اشتهر به الوسط الفني -لدى العوام- من انحلال وتهتك وفساد وفضائح أخلاقية وكان أهم أسبابها انتشار السينما التجارية طوال عقد السبعينيات وما أنتجته من أعمال فنية رديئة.
ظلت الحركة الإسلامية الناشئة عفوية وبسيطة ومفتقدة للإطار الفكري المحدد طيلة هذا العقد -السبعينيات، ولكن مع سيطرة الإخوان على مسارها وربطها من جديد بالمسار العام للحركة الإسلامية الأم- التي تقوم على مشروع سياسي شمولي استعاد الفن وجوده بين الإسلاميين لكن بتعديلات جديدة فرضتها التغيرات فقد صار فنا "نظيفا" كما عاد من بوابة وحيدة هي البوابة الجهادية الحماسية وليست فيها مساحات أخرى "الرومانسية مثلا" كالسابق.

فقد نشأ النشيد الحماسي الذي يدعو إلى الجهاد والبذل والتضحية والصبر على الأذى من أجل الإسلام، وانتشر في كل المناسبات: التظاهرات السياسية والمؤتمرات والرحلات والحفلات بما فيها أعراس الزواج التي لم تخل كثير من حفلاتها من نشيد يهدر فيه المنشد متأثرا: تدلت الحبال لتشنق الرجال!!

لقد سيطرت الروح النضالية التطهرية التضحانية على أناشيد هذه الفترة حتى صار نشيد (لبيك

إسلام البطولة) أقرب إلى النشيد القومي للإسلاميين في هذا الوقت يحفظونه عن ظهر قلب و يرددونه بحماسة وتأثر خاصة عجز بيته الأول الذي يقول:

لبيك واجعل من جماجمنا لعزك سلما!

وتطور الحال مع استلهام مآسي الإخوان وعذابات السجون في الحقبة الناصرية "البائدة" والتي أثمر اجترارها تيارا من المقالات والكتب والمذكرات... والإبداعات لا يجمع بينها إلا كونها غارقة في المأساوية والطوباوية ويكفي دلالة على ذلك أن أشهر سلاسلها كان يحمل اسم "أدب الغرباء" وأشهر أناشيدها ذلك الذي صاغه وافتتحه الأديب "الشهيد" سيد قطب بقوله:

"أخي أنت حر وراء السدود أخي أنت حر بتلك القيود"

والمفارقة ليست فقط في أن مثل هذه الأناشيد كان لها فعل السحر في جذب الآلاف من أبناء الصحوة إلى الحركة الإسلامية بل في كونها كانت مصدر متعتهم وتربيتهم الدينية في آن واحد ولأنها كانت تربية شبه عسكرية فقد كان أحد كلاسيكياتها نشيدها الثوري الجهادي الذي يدعو أتباعها إلى الاستعداد لجولة جيش الحق مع قوي البغي في معركة المصير:

هو الحق يحشد أجناده ويعتد للموقف الفاصل
فصفوا الكتائب آساده ودكوا به دولة الباطل

***

ومع عقدي الثمانينيات والتسعينيات تغير الحال بعد التوسع الإخواني الكبير في العمل العام والنشاط السياسي وهو التوسع الذي فرض عليهم اقترابهم من الشارع المصري ومزاجه وروحه، وكان من متطلبات هذا الاقتراب ونتائجه في آن واحد تغير المزاج الإخواني والانحسار التدريجي للروح الوهابية التي كانت قد غلبت على الجماعة وسرت في معظم كوادرها التي انضمت إليها في عقد السبعينيات بل وانسحبت على أجيال سابقة عليه، وكان الفن المرايا التي عكست هذه التغيرات بوضوح. وشهد نهاية عقد الثمانينيات تأسيس عدد محدود من الفرق الإسلامية للإنشاد لملاحقة فورة العمل الإسلامي ومده المكتسح في شتى مناشط الحياة: المساجد واتحادات الطلاب والنقابات المهنية والمجالس النيابية بما فيها البرلمان، وفي التسعينيات تغير الوضع كما وكيفا فزاد عدد هذه الفرق وتمددت المساحة التي تغطيها بعد أن انتقلت من التطوع والمجانية إلى عالم الاحتراف، وهو عالم جوهره التطور الدائم وتحكمه اقتصاديات السوق.

فكان أن تخلت هذه الفرق تدريجيا عن مقاطعة الآلات الموسيقية حتى صارت الآن تستخدمها

جميعا من دون منع، بل واستعانت في هذا المجال بموسيقيين محترفين ممن يعملون مع كبار الفنانين (مثل الموزع الموسيقي حسن إش إش) وأدخلت بعض الفرق ألحانا وجملا موسيقية لأغان لا علاقة لها بالإسلامية، فاستعانت إحدى الفرق الإسلامية بلحن أغنية للمطربة اللبنانية المسيحية جوليا بطرس، واقتبست فرقة أخرى أغنية عمرو دياب "من كم سنة وأنا ميال ميال وفي حبك أنا مشغول البال" فسارت على وزنها ولحنها في أغنية خاصة بها تقول: "من كم سنة وأنا ديني الإسلام وشريعتي أنا سنة وقرآن"! واستدعى مسار الاحتراف الاستعانة بمؤلفين محترفين لوضع كلمات أغانيها (مثل مؤلف الأغاني المعروف باهر الحريري) إذ تطلب الحال أن تتناسب كلمات الأغاني مع السياق والتغيرات الاجتماعية الجديدة فكان أن ظهرت أغان خاصة تتناسب والأفراح والأعراس والمناسبات السعيدة التي لم يعد مقبولا ولا مناسبا لها الأغاني الثورية الجهادية التي سادت من قبل فبدأنا نسمع بأغان مثل "جوزناه وخلصنا منه" و"يا طيور غردي" و"تاني أحلى زفة" بل إن إحدى فرق الغناء الإسلامية النسائية حين أصدرت أول ألبوماتها اختارت له اسم "زي البنات" وهو اسم الأغنية التي كتبها المغني والموسيقار الشهير سيد درويش وغنتها فنانة الإغراء مها صبري في ثلاثية نجيب محفوظ التي قامت فيها بدور راقصة!!

لقد تغير الأمر حتى استلزم المزاج الإسلامي الجديد إعادة توزيع وغناء الأغاني الكلاسيكية الثورية مرة أخري لتناسب جيلا جديدا من الإسلاميين أكثر إقبالا على الحياة وإقداما على المتعة من دون شعور بالذنب، وتكفي مقارنة سريعة بين الإصدار السبعيني القديم وبين التوزيع الجديد لأغنية مثل "ثوار" لنعلم كيف خفت نبرة ونغمة الجهادية الثورية حتى في كلاسيكيات النشيد الإسلامي الذي تقلصت فيه مساحة الثوري الجهادي إلى أدنى حدودها لتفسح المجال واسعا أمام الأغنية "الإسلامية" ذات الطابع الترفيهي وربما الساخر.

***

لقد تغير "إسلام البطولة" وصار هناك إسلام آخر "جميل" كالذي يتحدث عنه الزميل الصحفي الإخواني الكبير محمد إحسان عبد القدوس وهو الإسلام الذي تغنت به إحدى الفرق الإسلامية قائلة: "إسلامنا ده حلو جميل"!

والآن تزيد عدد فرق الغناء الإسلامي المرخصة في مصر عن خمسين فرقة بينها خمس للنساء والفتيات (غير عشرات أخرى غير مرخصة وغير محترفة) وتزداد لديها مساحة الاجتماعي والحياتي عن مساحة الجهادي والثوري ولكن تبقى المظلة الأساسية هي مظلة "المتعة النظيفة" فهو فن بعيد عن الاختلاط بين الجنسين وخال من كل عناصر الإثارة وهو فن منزوع منه العنصر النسائي بالأساس!

تتقارب هذه الورقة قضية العلاقة بين الحركات الإسلامية والتصوف تاريخيا، وتمثل حالة الشيخ حسن البنا ومشروعه في بناء جماعة الإخوان المسلمين، كما ترصد كيف كان تراجع الحضور الصوفي سببا في أخطاء تاريخية للحركة مع المجتمع والدين، وتقترح في الأخير ضرورة استعادة الحركات الإسلامية للمكون الصوفي التربوي الذي كان عاصما لها من تغول السياسة وتحكم منطقها وأخلاقها.

***

نشأ الشيخ حسن البنا نشأة صوفية خالصة، فتأثر منذ طفولته ببدرويس شيوخ الصوفية التي كانت تعقد في المسجد الصغير ببلدته المحمودية بين المغرب والعشاء، واجتذبته مبكرا "حلقة الذكر بأصواتها المنسقة ونشيدها الجميل وروحانيتها الفياضة، وسماحة هؤلاء الذاكرين من شيوخ فضلاء وشباب صالحين، وتواضعهم لهؤلاء الصبية الصغار الذين اقتحموا عليهم مجلسهم ليشاركوهم ذكر الله تبارك وتعالى"، وانتمى في مطلع شبابه للطريقة الحصافية الشاذلية، وواظب على الوظيفة الزروقية - وهي الوظيفة التي ركلها والده الشيخ عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي صاحب كتاب الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني، والذي كتب عنها أيضا رسالة خاصة أسماها (تنوير الأفئدة الزكية بأدلة أذكار الزروقية) أكد فيها موافقتها للكتاب والسنة.

أخذ الشاب حسن البنا العهد على شيخ الطريقة الحصافية الشيخ عبد الوهاب الحصافي وخليفة وورداً وشارك في الطريقة أوراداً ووظيفة واحتفالات، وتطورت علاقته بها فانتقل من محب إلى تابع مبايع، وظل دؤوبا على أن لا حرج في اتباع الوظائف والأوراد لكنه وضع شروطا لسلامتها أجملها في ثلاثة: البعد عن الأعجمية، والبعد عن الفلسفية والبعد عن الشطحات.

***

ورغم أن الشيخ حسن البنا حسم بوضوح انتماءه للصوفية ولكنه ظل يأخذ على المتصوفة أمرين اختصهما في المبالغة في الصمت والجوع والسهر والعزلة رغم أن لها أصول في الدين، وكذا خلط التصوف بالمواجيد والفلسفة.

ورغم ذلك فقد أقر للتصوف بالفضل في نشر الإسلام في بلدان وجهات كانت نائية عنه خاصة

[13] قدمت هذه الورقة في ندوة الفقهاء والتصوف في الغرب الإسلامي ودلالات التغريب والتي نظمتها مطلمة آل البيت بالتعاون مع المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث الصوفية في تيكماطين بموريتانيا - يوليو

في أفريقيا وآسيا، كما أقر بفضل التصوف في ناحية التربية والسلوك لما له من "الأثر القوي في النفوس والقلوب ولكلام الصوفية في هذا الباب من صولة ليست لكلام غيرهم.

لقد تكونت لدي الشيخ حسن البنا قناعة أكيدة بأهمية التصوف؛ فليس أفضل من الصوفي لتقوم عليه نهضة الأمة إذ الصوفي عنده "متخفف يجب عليه أن يقطع علائقه بكل ما سوى الله، وأن يجاهد في هذه السبيل ما أمكنه من ذلك" ولكن ظل قادرا على وضع يده على ما رأي أنه مواطن خلل وضعف تحول دون قيام التصوف بما يمكن أن يعول عليه في نهضة الأمة من عثرتها.

لقد كان الشيخ البنا على ثقة كاملة بقدرة الصوفية على قيادة الجماهير إذا ما خرجت من عزلتها وتفاعلت مع مؤسسات الأمة خاصة مؤسسة الأزهر الشريف بقوتها العلمية والجماعات الإسلامية العملية، ومن ثم فهو سعي إلى أن يكمل ما بدأه مصلحو الصوفية من أمثال الشيخ توفيق البكري والشيخ عبد الله عفيفي من إصلاح التصوف منهجيا لتأهيله لقيادة الأمة.

***

ويبدو أن حسن البنا عاني في بداية حياته الدعوية ترددا حول أي الطرق يسلك في طريقه إلى الله؛ وكان يقارن بين طريقين أولهما التصوف الصادق الذي يتلخص في الإخلاص والعمل وصرف القلوب عن الاشتغال بالخلق خيرهم وشرهم وهو أقرب وأسلم، وثانيهما طريق التعليم والإرشاد، الذي يجتمع مع الأول في الإخلاص والعمل، ويفارقه في الاختلاط بالناس، ودرس أحوالهم وغشيان مجامعهم ووصف العلاج الناجح لعللهم. وهذا أشرف عند الله وأعظم.

كما تكشف نقاشاته المطولة مع شيوخ الصوفية الذين عرفهم مثل الشيخ عبد الوهاب الدندراوي والشيخ حسن عبد الله المسلمي والشيخ عبود الشاذلي والسيد محمد الحافظ التيجاني أنه كانت لديه ميول حركية مبكرة لكن من دون رفض للتصوف أو خروج عليه التصوف بل رفض لأسلوب الطرقية أو نشر الدعوة على أنها طريق خاص، وكان يرد على الشيخ عبد الرحمن سعد أحد خلفاء شيخه الحصافي لما كان يناقشه في جدوى أسلوب الطريقة: "إنني لا أريد الدخول في خصومة مع أبناء الطرق الأخرى، وإنني لا أريد أن تكون محصورة في نفر من المسلمين، ولا في ناحية من نواحي الإصلاح الإسلامي، ولكنى حاولت جاهداً أن تكون دعوة عامة قوامها العلم والتربية والجهاد، وهى أركان الدعوة الإسلامية الجامعة، ومن أراد بعد ذلك تربية خاصة فهو وما يختار لنفسه".

وحين بدأ العمل تردد الشيخ حسن البنا كما يبدو في سيرته الذاتية كثيرا بين التصوف والتنظيم الحركي، وكان إيمانه بأهمية التصوف وفاعليته مع رفض أسلوب الطرقية المغلق سببا فيما انتهي إليه من نموذج جديد للعمل الإسلامي هو ما يمكن أن نسميه بالصوفية الحركية العسكرية.

لقد بدأ الشاب حسن البنا بتأسيس جمعية إصلاحية (جمعية الحصافية الخيرية) وانتخب سكرتيرا لها ولم يزل طالبا لم يغادر بلدته بعد، ثم ما إن استقر في مدينة الإسماعيلية للعمل مدرسا بها حتى أسس جمعية الإخوان المسلمين الخيرية التي بدأت على غرار الجمعيات الصوفية قبل أن تتطور سريعا لتظهر فيها الروح الحركية الجديدة.

حين أسس البنا جمعيته الجديدة كان يتجاوز التكوين الطرقي المغلق على أبناء الطريقة ليؤسس لتنظيمه الحركي الأكثر انفتاحا على الأمة ولكن دون أن يغادر روح التصوف، لقد تحول حسن البنا إلى الدعوة العامة بدلا عن الدعوة الطرقية، وحدد قوام دعوته بـ العلم والتنظيم والرقابة

لقد صاغ حسن البنا جماعته لتكون جماعة إسلامية شاملة فهي "دعوة سلفية وطريقة سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية ثقافية وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية" ولكنه كان واعيا أن نظامها كجماعة يقوم على قوامين أساسيين هما الصوفية والعسكرية، وقد قال هذا نصا حين أراد وصف أهم جوانب دعوة الإخوان: "ونظام الدعوة في هذا الطور صوفيٌ بحت من الناحية الروحية وعسكري بحت من الناحية العملية".

***

حين أسس حسن البنا الجماعة الإسلامية الأولى في العصر الحديث كان يؤسس لما يمكن أن يسمى بالحركية الصوفية العسكرية، وهي حركية استحضر فيها روح التصوف ولكن من دون أطره الطرقية المغلقة، ويمكن القول أن البنا في بنائه لجماعته استفاد من التصوف على ثلاث مستويات: البناء التنظيمي، التأطير الثقافي، والتكوين التربوي العملي.

البناء التنظيمي

لقد أسس الشيخ حسن البنا جماعته شمولية جاءت مزيجا يجمع ما بين شكل التنظيمات السياسية الفابية والشيوعية التي كانت قد انتشرت في تلك الفترة (الثلث الثاني من القرن العشرين) وبين الفضاء الصوفي الذي نشأ في ظله، ويظهر الأثر الصوفي واضحا لا تخطئه العين في عدد من المكونات التنظيمية في جماعته.

فهناك "الأسرة" التي هي أصغر وحدة تنظيمية تتأسس منه الجماعة، وهي يمكن أن ينظر إليها كتطوير لـ"الخلية" الشيوعية ولكن باتجاه صوفي، فقد اختار البنا اسم "الأسرة" بدلا من الخلية تعبيرا عن أنماط العلاقات التي تقوم أو ينبغي أن تكون بين أفرادها، هي تحيل بالضرورة إلى معاني التكافل والتراحم والارتباط الوثيق الذي يماثل رابطة الدم في حين تحيل "الخلية" إلى نمط من علاقات الإنتاج المنضبطة ولكن دونما إشارة إلى الجانب العاطفي والإنساني.

إن وحدة الأسرة في البناء التنظيم لجماعة الإخوان صارت تحيل إلى نمط من العلاقات التنظيمية ولكن في إطار روحاني وفي ظل افتراض علاقات إنسانية خاصة تكاد تقترب مما بين إخوة الدم، فهي تطوير للإطار الشيوعي "الخلية" في انضباطه وفاعليته ولكن من بعد بثه مضمونا وروحا صوفية يفتقدها.

ترتبط أعضاء الأسرة الواحدة برباط صوفي تربوي محض قبل أن يكون رباط سياسي تنظيمي، فهناك الأوراد اليومية الجماعية (مثل الوظيفة الكبرى والوظيفة الصغرى) والأذكار (مثل أذكار الصباح والمساء) وحفظ القرآن الكريم وفق مقررات ثابتة ومتصاعدة، وزيارة القبور وقيام الليل وعيادة المرضي وجلسات التفكر.. وكثير من الممارسات والطقوس التي هي إما ذات جذر صوفي أو متأثرة بروح التصوف فلا تخلو من لمحاته.

ثم هناك "الكتيبة" وهي لقاء تنظيمي شهري يجمع عددا من الأسر دون أن يفترض تدريبا أو عملا عسكريا بالضرورة، وهي كما تبدو مقتبسة من فضاء العسكرية الذي لم يكن غريبا عن التنظيمات السياسية التي تأسست وقتها والتي كان لها أذرع أو أجنحة عسكرية في غالبيتها خاصة إذا استحضرنا ظرفية الاحتلال الانجليزي للبلاد وأجواء ما بين الحربين العالميتين.

ورغم ظلالها العسكرية فقد أعطي حسن البنا لـ "الكتيبة" حمولة معنوية مختلفة ولم يدخلها في آليات بناء تنظيمه إلا بعدما أعطاها بعدا صوفيا واضحا فصار الصيام جزءا منها حيث يكون اجتماع أعضاء التنظيم على إفطار متواضع بل وبالغ التقشف، وتكون هناك صلاة قيام الليل لفترات طويلة، أو السير مع الذكر عدة كيلو مترات، أو صعود الجبال في الليال القمرية للجمع ما بين مشقة التدريب البدني وسنة التفكر والتدبر في خلق الله.

وهنا يجب أن نتوقف أمام حقيقة أن البنا أعطي للمضمون الصوفي في تنظيمه بعدا جهاديا أو استعاده من جديد بعدما غاب في الممارسات الطرقية التي تغلب عليها الطقوسية.

لقد جاءت "الكتيبة" في بعض تجلياتها تطويرا للحضرة العامة المعروفة عند المتصوفة، ولكن بعدما انتقلت من الممارسات الطقوسية إلى الممارسات الجهادية التعبدية.

ومن بيئة التصوف اقتبس الشيخ حسن البنا أيضا لقب "المرشد" وهو اللقب الذي اختاره لنفسه واتبعه فيه كل أسلافه، وهو لقب ينتمي للفضاء الصوفي بامتياز والذي عرف ما يسمي بـ"المرشد الكامل" على نحو ما يؤكد الأستاذ سعيد حوّى.

لقد فضل البنا أن يبتعد بتنظيمه وجماعته عن الألقاب التي يمتلأ بها فضاء التنظيمات السياسية الأخرى (الرئيس والمدير والزعيم..) وآثر أن يلجأ للفضاء الصوفي تمييزا لجماعته وإبعادا لها عن الدلالات والظلال السلبية لمثل هذه التسميات التي تحيل إلى حالة سياسية صرفة غير ما أرداه.

وقد كان للقب المرشد أهمية قصوى أيضا في قدرته على بسط سيطرته على أعضاء التنظيم

الذين صارت علاقتهم به تجمع بين الانضباط التنظيمي من جهة والخضوع لسلطته الروحية من جهة أخرى ومن ثم فلم تشهد الجماعة صراعات سياسية على هذا المنصب كالتي وجدت في التنظيمات السياسية الأخرى، وما يمكن أن يكون وقع فيها ساهمت الدلالة الروحية للقب في الحد من آثاره وحصره في حدود ضيقة.

وفي تحديده لمراتب العضوية في جماعته وتعيينه لمعاييرها استفاد حسن البنا مما ألفه وتعرف عليه في طبيعة العضوية ودرجاتها في الطرق الصوفية، فالبنا الذي بدأ في الطريقة الحصافية محبا ثم أصبح تابعا مبايعا استفاد من هذه التراتبية فقسم مراتب العضوية في جماعته على غرار ما وجده في الطرق الصوفية فصارت تبدأ من الأخ المحب فالمتعاطف فالمبتدئ فالمنتسب فالعامل فالمجاهد، كما اعتمد البنا في جزء كبير من آليات ومبررات الصعود داخل التنظيم على نفس المعايير التي يعرفها الفضاء الصوفي والتي تتدرج حسب درجة الالتزام بواجبات الجانب الروحي من أداء الصلاة وقيام الليل والإكثار من صيام النوافل.. وغير ذلك.

التأطير الثقافي

استحضر حسن البنا خلفيته الصوفية وما تفتحت عليه عيناه من تراث التصوف وأدبياته وهو يبني جماعته التي نشأت كحركة تغيير ثقافي ومجتمعي قبل أن تكون حركة سياسية.
تجلى ذلك في الوزن الكبير الذي احتله التصوف في المقررات الثقافية للجماعة، فقد أدخل فيها مبكرا عيون كتب التصوف مثل شرح حكم ابن عطاء الله السكندري، ورسالة المسترشدين للحارث المحاسبي، والمواهب اللدنية للقسطلاني، والأنوار المحمدية للنبهاني، والرسالة القشيرية، وإحياء علوم الدين للإمام أبي حامد الغزالي ومختصر منهاج القاصدين لابن قدامة المقدسي.. ولكنه حرص على التزام ما يتناسب مع التنظيمات العامة وتجنب ما تختص به الطرقية أو يقتصر على مريديها فقط.
كما عمد حسن البنا إلى تراث التصوف للاستفادة منه في صياغة زاد روحي لحركته الوليدة كان يمتاح فيه من بحر التصوف المفتوح دون التعريج على طرقه الوعرة؛ حيث وضع للحركة رسائل بالمأثورات والأوراد (الوظيفة الكبرى والوظيفة الصغرى)، كما كانت له رسالة صوفية (مناجاة) لم يقدر لها الانتشار ولكنها تكشف عن متصوف كبير له في علوم التصوف ومسالكه قدم راسخة..وقد تحرى البنا في هذا الزاد ألا يخرج على السنة والمأثور سواء في الأدعية أو الأوراد.

التكوين التربوي والعملي

استدعى حسن البنا خبرة الطرق الصوفية ووظفها كأبلغ ما تكون في التكوين العملي والتربوي لجماعته. فقد اهتم بالأحفال الصوفية مثل المولد النبوي وعمل على توظيفها في عمل التنظيم فحرص على الاحتفال بالمولد النبوي، ويروي الحاج عباس السيسي من الرعيل الأول الذي حضر فترة التأسيس فيقول: "دعا الإخوان المسلمون بالإسكندرية إلى الاحتفال بذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم في حفل يحضره فضيلة المرشد العام حسن البنا بمسجد نبي الله دانيال... وبدا الأستاذ المرشد حسن البنا محاضرته، ثم دخل في الموضوع الذكرى، فقال: نحيي ذكرى مولد الرسول صلى الله عليه وسلم، ومن حق الناس جميعاً مسلمين وغير مسلمين أن يحتفلوا بهذه الذكرى المباركة، فرسولنا عليه الصلاة والسلام لم يأت للمسلمين فقط"

كما يروي الأستاذ محمود عيد الحليم أحد أعضاء الهيئة التأسيسية للإخوان شيئا قريبا من هذا فيقول: "كنا نذهب جميعا كل ليلة إلى مسجد السيدة زينب فنؤدي صلاة العشاء، ثم نخرج من المسجد، ونصطف صفوفاً، يتقدمنا الأستاذ المرشد حسن البنا، ينشد نشيداً من أناشيد المولد النبوي، ونحن نردده من بعده بصوت جهوري جماعي يلفت النظر"

كما سعي حسن البنا إلى أن تكون الأذكار والأوراد وسيلة لجمع التنظيم، بل وجعل الاجتماع اليومي على الذكر جزءا من أدب الأخ المسلم، وهو لهذا الغرض وضع للتنظيم مجموعة الأوراد اليومية الخاصة التي يجتمع عليها وهي ورد الوظيفة الكبرى الذي اختصره في الوظيفة الصغرى ليلتزم به الأخ المسلم في حال عدم تمكنه من إتمام الأول.

وحرص البنا على الاستفادة من التراث الصوفي في ضبط بنية تنظيمه والارتقاء بها روحيا فوضع له ورد المحاسبة في اليوم والليلة ليكون أداة تضبط مدي التزام الفرد بواجباته سواء في العبادات أو الدعوة، كما لجأ إلى الترقية الروحية بممارسات وطرائق صوفية، فقد كان كتاب "التوهم" للحارث المحاسبي من المقررات التربوية الأساسية في الجماعة واستمر حينا من الدهر يدرس في الأسر ويطبق في الليالي التعبدية في لقاءات الكتائب وهو كتاب صاغ الأحاديث وما تدل عليه الآيات من مواقف يوم القيامة بأسلوب يجعل القلب يحضر وكأنه يشاهد هذه الوقائع عيانا فتحدث المعايشة ويحدث التأثر.

***

أسس الشيخ حسن البنا جماعته الإخوان المسلمين عام 1928 كجمعية خيرية على غرار الجمعيات الخيرية ذات التوجه الصوفي المعروفة وقتها، ولكن ما إن مرت عشر سنوات حتى بدت الغلبة للجانب السياسي منها وساعدها على ذلك الطبيعة الحركية التي أعطتها دينامية

كبيرة أكبر مما تحتمله الجمعيات الخيرية ذات النفع العام، كما كان الظرف التاريخي سببا جوهريا في تحولها الكبير نحو العمل السياسي إذ لم يكن من السهل الاحتفاظ بها مجرد جمعية خيرية في ظروف الاحتلال العسكري وسعي المصريين لنيل الاستقلال. وحين حضرت السياسة بشكلها التنافسي المباشر القريب إلى الحزبية كان ذلك إيذانا بغياب التصوف ببعده الروحي والتربوي.

لقد كان الحضور السياسي الكثيف خاصة بعدما تحول إلى عمل عسكري يمارسه النظام الخاص سببا في تراجع الحضور الصوفي داخل الجماعة إلا من ممارسات صوفية انقطعت عن أصلها وصارت أقرب إلى تمهيد للفعل السياسي مثل الأحفال والمناسبات الدينية.

لقد كان تراجع التصوف متواكبا مع تغول السياسي وغلبته على الدعوي والتربوي في جماعة الإخوان، وهو ما أدركه الشيخ حسن البنا فكان يبدي أسفه بعد أن انتهي مشروعه السياسي بالصدام مع السلطة وحل الجماعة وكان يردد قبيل اغتياله –وفق ما رواه عنه الشيخ محمد الغزالي: لو استقبلت من أمري ما استدبرت لعدت إلى أيام المأثورات..في إشارة منه إلى البعد الصوفي الروحي الذي كان حاضرا في بدايات الجماعة.

لكن على كل حال لم يترك القدر للبنا فرصة ليستقبل من أمره ما فات وليعيد الجماعة إلى مهمتها الأساس: التربية والدعوة، فقد اغتيل بعد أسابيع قليلة من قرار حل جماعته 12 فبراير 1949، وتعمقت أزمة السياسية بعدما فقدت السفينة ربانها، ثم استفحلت لما دخلت الجماعة في صراع وجود مع ضباط ثورة يوليو راح ضحيته عشرات الآلاف في السجون والمعتقلات والمنافي لتضع الأزمة بذور العنف ويخرج جزء من تيار المدرسة الإخوانية الوسطية ويؤسس لتيار العنف والتكفير الذي وضعت بذرته في السجون والمعتقلات لتثمر بعد خروجها جماعة التكفير والهجرة والجماعات المسلحة.

كانت هذه التطورات مما ساهم في تآكل الحضور الصوفي داخل جماعة الإخوان كما كان هناك تطور آخر لا يقل تأثيرا وهو المد السلفي الوهابي(تمييزا عن سلفية حسن البنا التي هي امتداد لرشيد رضا) الذي اجتاح جماعة الإخوان منذ بدأ حقبة المنافي فحاصر المكون الصوفي فيها.

لقد مرت الجماعة بحالة من التحول للسلفية الوهابية منذ أوائل الخمسينيات وتعززت مع اشتداد الحملة الناصرية على الجماعة وفرار عدد من كبار قادتها واستقرارهم بدول الخليج وخاصة المملكة العربية السعودية محضن التيار السلفي الوهابي، ثم تأكدت تماما في حقبة السبعينيات التي شهدت أقوى انطلاقة للتيار الوهابي دعمها بعد انكسار المشروع القومي الناصري بعد هزيمة يونيو حزيران 1967 ثم موت جمال عبد الناصر 1970، ثم الطفرة البترولية وارتفاع

أسعار النفط عقب انتصارات أكتوبر 1973 التي استفادت منها دول الخليج وكانت مما ساعد الدعوة الوهابية على مد نفوذها الديني في كثير من أنحاء العالم الإسلامي ومنها مصر.

وفي هذه الحقبة أيضا ظهرت الجماعات الإسلامية في الجماعات المصرية والتي كانت في معظمها لها رافد سلفي قوي، ثم لما نجح الإخوان في ضم القطاع الأكبر منها كانت السلفية تثبت أقدامها وتملأ فراغ المنظومة الإخوانية التي لم تعد صوفية.

لقد جرى تحول كبير في المنظومة الإخوانية على مدار نصف قرن نقلها من الإطار الصوفي الذي يعطي أولوية للجانب الروحي إلى الإطار السلفي الوهابي الذي يغلب الاهتمام بالنقاء العقائدي وما يفرضه ذلك من حجاج وصدام ما التيارات والأفكار والممارسات التي لا يراها متفقة مع الكتاب والسنة.

كما تراجعت مساحة التربية والدعوة لحساب العمل السياسي الذي توسعت فيه الجماعة بشكل جعلها أقرب إلى جماعة سياسية ذات مرجعية إسلامية منها إلى جماعة إسلامية دعوية لها اهتمام ما بالسياسة.

وفي كل الأحوال تعيش الجماعة حالة تحولات كبيرة كما تشهد نقاشات واسعة حول مستقبلها، ويكاد يكون الحديث عن ضرورة العودة إلى الاهتمام بالجانب الروحي قاسما مشتركا في كل هذه المناقشات.

الإخوان والسعودية: هل دقت ساعة الفراق؟[14]

المتتبع لتاريخ العلاقة بين المملكة والإخوان يلاحظ أنها بدأت مع بداية تأسيس جماعة الإخوان نفسها؛ حيث كانت المملكة الناشئة حديثًا والصاعدة بقوة تحت قيادة مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود، الوجهة الأولى التي كان ينوي الإمام الشهيد حسن البنا الرحيل إليها والاستقرار بها حين كان يبحث في بداية دعوته عن بيئة أكثر ملاءمة للدعوة من مصر، وكانت المفاضلة دائما بينها وبين اليمن التي كانت خاضعة وقتها لحكم الأئمة.

ويذكر البنا تفاصيل ذلك في مذكراته "مذكرات الدعوة والداعية"، حيث يشير إلى اتصاله بالشيخ حافظ وهبه مستشار الملك عبد العزيز مؤسس المملكة، وتدخل الشيخ حافظ لدى الحكومة المصرية لنقله للعمل كمدرس في منطقة الحجاز عام 1928، وهو العام نفسه الذي أسس فيه جماعة الإخوان في الإسماعيلية.

ويذكر أيضًا أن هذه المحاولة فشلت بسبب عراقيل إدارية، كما فشلت محاولة مماثلة في توقيت مقارب من أمير الديوان الملكي في اليمن السيد/ محمد زبارة الحسن لاستقدام البنا للعمل -هذه المرة- في اليمن. كما يذكر مؤرخ الإخوان الراحل محمود عبد الحليم في الجزء الأول من كتابه "الإخوان المسلمون أحداث صنعت التاريخ" تفاصيل زيارة للشيخ حسن البنا للأراضي المقدسة أدى فيها فريضة الحج، وكانت بهدف دراسة الوضع هناك وما إذا كان الأفضل نقل الدعوة إلى الأراضي الحجازية.

ورغم أن النجاح الذي أحرزه الشيخ البنا خاصة بعد أن انتقل بجماعته من الإسماعيلية إلى العاصمة القاهرة أغراه بالتراجع عن فكرة الهجرة والاستقرار في المملكة، خاصة بعد انغماسه في تفصيلات العمل الدعوي والحركة السياسية في مصر؛ فإنه ظل يحافظ على علاقات وثيقة مع المملكة التي كان يعتبرها دائمًا عونًا للجماعة، وكان يحرص على حضور موسم الحج للتعرف على وفود البلدان الإسلامية ونشر دعوته بينها وتوثيق صلاته بالنظام السعودي تدريجيًا حتى صارت المملكة الدولة الأكثر تعاطفًا ودعمًا للجماعة، وهو ما ارتبط برغبة الدولة الناشئة في تأكيد شرعيتها الدينية بتقريب الرموز والشخصيات الإسلامية، ودعم الكيانات والمؤسسات الإسلامية ومنها الإخوان المسلمون في إطار توجه وسياسة معلنة تؤكد على الدور الإسلامي للمملكة.

وقد تجلت هذه العلاقة بوضوح بعد صدام الإخوان مع حكومة محمود فهمي النقراشي الذي أصدر في 8 ديسمبر 1948 قرارًا بحل الجماعة، حيث تلقى الشيخ حسن البنا دعوة للسفر إلى

---

١٤ نشرت في شهر ديسمبر بجريدة القاهرة في مناسبة الهجوم الإعلامي السعودي على الإخوان.

المملكة والاستقرار بها في أجواء كانت توحي كلها بنهاية مأساوية لمؤسس الجماعة الذي لم يمكث طويلا بعد حلها، إذ اغتالته حكومة إبراهيم عبد الهادي في 12 فبراير 1949 ثأرًا من قيام مجموعة من شباب النظام الخاص التابع للجماعة باغتيال النقراشي باشا رئيس الوزراء وصاحب قرار حل الجماعة.

على أن العلاقة توقفت عند حدود التعاطف والدعم المحدود فلم يسمح للشيخ حسن البنا بفتح فروع للجماعة في المملكة أسوة ببلاد أخرى كسوريا والأردن، رغم علاقاته الوثيقة في المملكة ويتردد في الأدبيات الإخوانية أن الملك عبد العزيز تعامل مع طلب للشيخ البنا لفتح فرع للجماعة بذكاء فلم يجبه إليه ولم يرفضه بصراحة أيضًا وقال بدبلوماسيته المعروفة: كلنا إخوان مسلمون!

وهو موقف يمكن تفهمه من نظام تأسس على تحالف مع دعوة دينية أخرى لها حضورها القوي في أنحاء المملكة (وهي دعوة آل الشيخ محمد بن عبد الوهاب) ولا مصلحة له في فتح أبواب أمام جماعة دينية منظمة ولها مشروع إسلامي مغاير إلى حد ما.

على أن الشيخ حسن البنا ظل وفيًا لهذه العلاقة محافظا عليها وهو ما ترجمته الجماعة في تنظيمها استقبالا شعبيًا كبيرًا لمؤسس المملكة الملك عبد العزيز أثناء زيارته لمصر ولقائه بالملك فاروق. حيث يذكر عباس السيسي في كتابه "في قافلة الإخوان المسلمين" أن فرق الجوالة التابعة للجماعة نظمت عرضًا عسكريًا في استقبال الملك عبد العزيز ووداعه، في ترحيب غير مسبوق ولم يتكرر مع غيره من الملوك والرؤساء.

***

ولا تذكر المصادر التاريخية الكثير عن تطور العلاقات الإخوانية السعودية في الفترة ما بين اغتيال مؤسس الجماعة (12-2-1949) وحتى اختيار المرشد الثاني المستشار حسن الهضيبي (19-10-1951) وإن كانت تؤكد على استمرار العلاقات الطيبة بين المملكة والجماعة التي استمرت في توظيف موسم الحج لنشر الدعوة عالميًا ومباشرة علاقاتها مع المرتبطين بها وقيادات التنظيمات الإسلامية الأخرى من أنحاء العالم. ويشير محمود عبد الحليم في كتابه "أحداث صنعت التاريخ" إلى زيارات متكررة من قيادات الإخوان لمقابلة الوفود الإسلامية في موسم الحج وعقد اجتماعات للتباحث في شأن اختيار مرشد جديد للجماعة بعد مقتل مؤسسها، ويذكر لقاء جمعه بالشيخ أبي الحسن الندوي علامة الهند الأشهر عرض عليه فيه تولي مسئولية الجماعة لكن الأخير اعتذر وفضل أن يختار الإخوان مرشدهم من بينهم ومن داخل مصر.

***

ثم جاءت مرحلة جديدة في تاريخ العلاقات بين المملكة والإخوان بدأت مع قيام ثورة يوليو 1952 التي سرعان ما اصطدم قادتها مع الإخوان وهو الصدام الذي وصل ذروته باتهام الجماعة في محاولة اغتيال قائد الثورة جمال عبد الناصر في حادثة المنشية الشهير (1954-10-26)، وهو ما أسفر عن حملة اعتقالات ومحاكمات واسعة طالت الآلاف من أعضاء الجماعة وأعدم فيها خمسة من كبار قادتها على رأسهم وكيل الجماعة المستشار عبد القادر عودة.

وفي هذه المرحلة صارت المملكة الملاذ الأول لقيادات الجماعة وكوادرها الهاربة من ملاحقات النظام الناصري، فقدمت المملكة كل الدعم للجماعة وفتحت أبوابها لأعضاء الجماعة الهاربين ومنحت الجنسية السعودية لعدد كبير من رموزها وقادتها من العلماء والسياسيين ورجال الأعمال، وعلى رأس هؤلاء الذين استقروا بالمملكة وصاروا من مواطنيها الشيخ مناع القطان (الذي أصبح فيما بعد الأب الروحي للإخوان في المملكة)، والشيخ عشماوي سليمان، ومصطفى العالم.. وعبد العظيم لقمة الذي بدأ نشاطا اقتصاديًا كبيرًا في المملكة حتى صار واحدًا من كبار أثرياء الإخوان في العالم.

وكانت العلاقات الإخوانية السعودية في هذه المرحلة جزءً من الصراع الذي شهدته المنطقة وقتها بين الأنظمة الملكية المحافظة وعلي رأسها النظام السعودي وبين النظام الثوري الذي كان يقوده جمال عبد الناصر في مصر، والذي كان ينظر إليه غربيًا باعتباره يمثل تهديدًا لاستقرار المنطقة. وقد دفع هذا الصراع الذي استمر طوال الخمسينيات والستينيات بالنظام السعودي لتوثيق علاقاته مع معارضي عبد الناصر، وعلى رأسهم حليفه القديم الإخوان المسلمون، وشهدت هذه الحقبة دعم النظام السعودي للجماعة وفتح أبواب المملكة لقياداتها السياسية الهاربة من مصر وعلى رأسها القيادي البارز سعيد رمضان زوج ابنة الإمام حسن البنا الذي لعب دورًا بارزًا في تأسيس منظمة المؤتمر الإسلامي بدعم سعودي.

وبدأت محاولة النظام لتوظيف الإخوان كورقة ضغط على نظام عبد الناصر المهدد لاستقرار المملكة.. وتوثق التحالف الاستراتيجي بين الجماعة والمملكة، ووصل قمته في اعتراض النظام السعودي على الأحكام المشددة التي أصدرتها المحكمة العسكرية الشهيرة برئاسة الفريق الدجوي في حق قيادات تنظيم 1965 الإخواني والتي قضت بإعدام خمسة منهم على رأسهم مفكر الجماعة الشهيد سيد قطب، وجرت محاولات سعودية للتدخل من أجل وقف تنفيذ الحكم ولكنها لم تفلح وأعدم قطب واثنان من رفاقه (محمد يوسف هواش، وعبد الفتاح عبده إسماعيل) في 1966-8-29، لتزداد العلاقات المصرية السعودية تردياً في الوقت الذي يتجذر فيه تحالف المملكة مع الإخوان الذين كان ينظر إليهم كأصحاب دعوة إسلامية مضطهدين يستحقون الدعم، وكورقة ضغط على النظام الناصري في الوقت نفسه.

***

لم تتغير العلاقات الاستراتيجية بين المملكة والإخوان في عهد السادات الذي شهد افتتاحًا وتحسنًا كبيرًا في علاقة النظام مع الجماعة ومع المملكة أيضًا في ظل تغيرات إقليمية واسعة شهدت تحالفا بين النظامين المصري والسعودي، خاصة بعد حرب أكتوبر1973، للتصدي للتغلغل السوفيتي في المنطقة الذي كان ينظر إليه باعتباره خطرًا وتهديدًا لاستقرار المنطقة وأمن أنظمتها.

وشهدت هذه الحقبة تجذرًا للعلاقات الإخوانية السعودية بدأها مرشد الجماعة المستشار حسن الهضيبي بعد الإفراج عنه مباشرة عام 1971، حيث عقد أول اجتماع موسع لقيادات الإخوان منذ محنة 1954 بمكة المكرمة في موسم حج عام 1973 عقب استكمال الإفراج عنهم بغرض إعادة تشكيل مجلس شورى الجماعة وتكوين لجنة للنظر في عضوية الإخوان العاملين من أجل بناء هيكل الجماعة.

ثم بدأت حركة واسعة بين صفوف الإخوان سافر فيها عدد كبير من قياداتهم وكوادرهم للعمل في المملكة في منتصف السبعينيات التي شهدت حركة نهضة واسعة قادها الملك فيصل كان من نتائجها انفتاح المملكة واستيعابها لمئات الآلاف من العمال المهنيين والخبراء والأكاديميين المصريين.

وكان للإخوان الأولوية في الحصول على الوظائف وفرص العمل نظرًا لوجود قياداتهم السابقة المستقرة في المملكة والتي تمتعت بثقل مادي واجتماعي سمح لها بدعم فرص حصولهم على عمل، وكذلك التعاطف الذي أبداه السعوديون رسميًا وشعبيًا مع الإخوان الخارجين من محن السجون والمعتقلات، فشهدت هذه الفترة سفر عدد من أقطاب ورموز الإخوان المصريين للسعودية مثل توفيق الشاوي وكمال الهلباوي وعلى جريشة وعبد المنعم تعيلب وعبد الستار فتح الله سعيد وأحمد العسال.. إضافة إلى الشيخ محمد الغزالي والشيخ سيد سابق وآخرين من المحسوبين على الإخوان رغم انفصالهم عنها تنظيمًا.

وتمدد الوجود الإخواني في معظم الجامعات السعودية التي تأسس غالبيتها في هذه الفترة وكانت بحاجة لاستكمال هياكلها الإدارية والأكاديمية، وكذلك في عدد من المؤسسات الإسلامية الرسمية وشبه الرسمية وأهمها الندوة العالمية للشباب الإسلامي التي ما زالت محسوبة على الإخوان، وأسس عدد من الإخوان مجموعة مدارس إسلامية في أنحاء المملكة إضافة إلى دور النشر الإسلامية والمجلات والإصدارات الصحفية التي استوعبت عددًا كبيرًا من الكوادر الإخوانية.

ولم يقتصر التواجد الإخواني على المؤسسات الدينية والعلمية فقط وإنما امتد للأنشطة الاقتصادية التي استوعبت عددًا من رجال الأعمال الإخوان أو المحسوبين عليهم مثل عبد العظيم لقمة، ويوسف ندا (رغم استقراره في أوروبا)، ومصطفى مؤمن.. وغيرهم من الإخوان الذين أسسوا عددًا من الشركات العاملة في قطاع البناء والتشييد غالبًا بحكم التوسع غير

المسبوق الذي شهدته المملكة في هذا القطاع والذي كان جزءً من نشاط اقتصادي وتنموي هائل ساعدت عليه الثروة البترولية الضخمة والارتفاع الهائل في أسعار النفط بعد حرب أكتوبر. كما استوعبت أنشطة المصارف والبنوك الإسلامية قطاعًا كبيرًا من الكوادر الإخوانية المختصة في مجال المحاسبة والتجارة.

ولم يكن الوجود الإخواني في المملكة قاصرًا على الإخوان المصريين فقط وإنما امتد ليشمل كوادر قيادات إخوانية من أقطار مختلفة على رأسها السودان وسوريا والعراق وفلسطين، وتنوعت قنوات العلاقات السعودية الإخوانية لتشمل الدعم الذي كانت تقدمه الهيئات الدينية السعودية الرسمية وغير الرسمية (هيئة كبار العلماء، وزارة الأوقاف والشئون الدينية، إدارة الوعظ والإرشاد والإفتاء... إلخ) للجماعات الإسلامية في جامعات مصر، والذي تمثل أساسًا في طبع ونشر وتوزيع كميات هائلة لعناوين مختلفة من الكتب الشرعية التي تحمل الفكر السلفي الوهابي والتي أثرت في أفكار قادة هذه الجماعات وأعضائها ونقلها عدد كبير منهم ممن انضموا لاحقًا إلى جماعة الإخوان في نهاية السبعينيات إلى فكر الإخوان الذي تأثر هذه الفترة بالفكر الوهابي السلفي أكثر من أي فترة أخرى.

***

وأعطى التحالف الاستراتيجي بين الجماعة والمملكة الذي ازدادت قوته في عقد السبعينيات مكانة خاصة في أدبيات الجماعة للمملكة وللأسرة السعودية لم تعطها لغيرها من الأنظمة والحكومات العربية والإسلامية، حيث لا تخلو من إشادة بدور المملكة في دعم الجماعة والصحوة الإسلامية بصفة عامة عربيًا وعالميًا، وكان ينظر إلى المملكة في الأوساط الإخوانية باعتبارها الأقرب للنموذج الإسلامي من غيرها، وإن كانت بصورة أقل بكثير عنها عما هي عليه عند جمهور الجماعات الإسلامية الأخرى خاصة المنتمية للتيار السلفي المصري الذي كان ينظر إلى الدولة السعودية باعتبارها الدولة الإسلامية في أرض الحقيقة! وكان أكثر ارتباطًا بها من الإخوان.

ومن جهتها حرصت جماعة الإخوان على الحفاظ على هذه العلاقة وتوثيقها بقدر الإمكان وتحاشت كل ما من شأنه الإضرار بها، فامتنعت عن تأسيس تنظيم إخواني لها في المملكة على شاكلة الصورة التي أسست عليها تنظيماتها في أقطار أخرى أحدث عهدًا بدعوة الإخوان، وتفهمت قيادة الجماعة حساسية النظام السعودي من أي تنظيم ديني يمكن أن ينازعه شرعيته الدينية أو يخالف الدعوة الوهابية التي تأسست المملكة بناء على تحالف بينها وبين أسرة آل سعود، واكتفى الإخوان بتواجد غير منظم لهم داخل المملكة كان يعبر عنه عدد من الإخوان معظمهم من المتجنسين بالجنسية السعودية في مقدمتهم المرحوم الشيخ مناع القطان.

لم يكن هناك تنظيم للإخوان السعوديين بالمعنى التنظيمي المتعارف عليه في جماعة الإخوان، وإن سمحت الجماعة لأعضائها العاملين في المملكة بالارتباط تنظيمًا ولكن داخل تنظيمات خاصة ببلادهم الأصلية (تنظيم لإخوان سوريا، وآخر لإخوان السودان، وثالث لإخوان مصر.. وهكذا)، لضمان استمرار ارتباطهم بالجماعة، ولكنها في الوقت نفسه حظرت عليهم التدخل في الشأن السعودي أو الانفتاح على الإخوان السعوديين الذين لا يمكن النظر إليهم والتعامل معهم وفق المعايير التنظيمية المعروفة لدى الإخوان، فقد كان الإخوان السعوديون أقرب إلى طبيعة المجتمع السعودي منه إلى الإخوان، فسيطر عليهم المزاج السلفي الوهابي، وارتبطوا بعلاقات قوية مع أفراد وأركان النظام السعودي، وكانوا جزءً من بنية المجتمع السعودي القبلية، وهو ما دفعهم -مثلا- إلى الاعتراض على فكرة (البيعة) لمرشد الإخوان باعتبار أن في أعناقهم بيعة شرعية لولي الأمر (الملك السعودي)، وهي القضية التي كانت- كذلك- سببا لخلافات داخل التنظيم الدولي للإخوان بين قيادة التنظيم وإخوان الخليج بصفة عامة، وقد تفهمت الجماعة هذه الحساسية فلم تعط لقضية (البيعة) اهتمامًا كبيرًا في تعاملها مع إخوان الخليج خوفًا من انعكاساتها على علاقتها بأنظمتها الحاكمة وعلى رأسها النظام السعودي، حيث تستمد هذه الأنظمة مبرر وجودها من شرعيتها الدينية التي تمثل (البيعة) ركنًا هامًا فيها، وتحاشت قيادة الجماعة إثارة النقاش الفقهي والشرعي حول مفهوم (البيعة) لهذا السبب، ولقطع الطريق على بعض شيوخ السلفية الذين كانوا يهاجمون الإخوان ويطعنون في ولائهم لولاة الأمر مستغلين فكرة (بيعة) الإخوان لمرشدهم.

***

ويمكن القول إن أول شرخ في التحالف الاستراتيجي كان الموقف المتسرع لجماعة الإخوان من الثورة الإسلامية الشيعية التي اندلعت في إيران أوائل عام 1979؛ إذ سارعت الجماعة على نحو ما يذكر د. عبد الله النفيسي في دراسته: الإخوان المسلمون في مصر التجربة والخطأ والمنشورة في كتاب: "الحركة الإسلامية أوراق في النقد الذاتي"، بسارعت إلى الاتصال بقادة الثورة الذين عينوا كمال خرازي (وزير الخارجية فيما بعد) ضابطًا للاتصال بالتنظيم الدولي للإخوان.

واجتمعت أمانة سر التنظيم في سويسرا بتاريخ 14 مايو من العام نفسه وأصدرت عدة قرارات أهمها: تشكيل وفد من قيادات الإخوان لزيارة إيران والتهنئة بنجاح الثورة وعزل الشاه، وإصدار كتيب عن الثورة يبرز إيجابياتها، وبناء صلات مع حركة الطلبة في إيران من خلال الاتحاد العالمي للطلبة المسلمين التابع للجماعة... إلخ.

وكان لهذا الموقف انعكاسات سلبية خاصة أن النظام السعودي كان يرى في الثورة الإيرانية تهديدًا لأمنه وأمن منطقة الخليج بأكملها بعد أن رفع قادتها شعار تصدير الثورة خارج إيران،

إضافة إلى الخلاف المذهبي المستعر بين المملكة السنية السلفية، وبين الجمهورية الإسلامية الناشئة التي أصر قادتها على مذهبيتها حين نصوا في دستورها على أن مذهبها هو مذهب فرقة الشيعة الاثنا عشرية الجعفرية، وهو ما أثار حساسية النظام السعودي الذي تأسس على الدعوة الوهابية السلفية صاحبة الميراث الكبير من العداء للشيعة.

***

على أن أوضاعًا إقليمية ودولية جديدة أعادت العلاقات السعودية الإخوانية إلى مسارها السابق؛ فقد بدأت عملية حصار الثورة الإيرانية واندلعت الحرب العراقية الإيرانية التي اصطف فيها العالم العربي تحت القيادة المصرية والسعودية لدعم العراق الذي لاقى مساندة غربية كجزء من عملية تقليم أظافر الثورة الصاعدة، وسرعان ما عدل الإخوان موقفهم بعد تطورات الحرب العراقية الإيرانية، وشكلت نفس الرموز الإخوانية التي زارت إيران وعلى رأسها القطب السوري الشيخ سعيد حوى لجنة أخرى للتصدي للخطر الإيراني الشيعي، وهي اللجنة التي عرفت باسم (لجنة فتح إيران)، والتي كان إحدى مهامها تحويل الشعب الإيراني إلى المذهب السني!.
كما شهدت الفترة نفسها حدثًا لا يقل أهمية ساعد في توثيق عرى التحالف الإخواني السعودي، وهو الغزو السوفيتي لأفغانستان والذي أثار القلق من خطر الزحف الشيوعي على المنطقة ودفع بالأنظمة الكبرى في المنطقة وعلى رأسها النظام المصري والنظام السعودي إلى التحالف ضمن ترتيبات وتحالفات غربية أشمل وأوسع مدى للتصدي لهذا الخطر؛ فنشأ تحالف سعودي إخواني ضمن توجه عالمي لمقاومة الغزو السوفيتي لأفغانستان، وأطلقت المملكة يد الإخوان والقوى الإسلامية الأخرى وأمدتهم بما تستلزمه مهام تعبئة وحشد الشارع العربي والإسلامي للتصدي للغزو السوفيتي ومساندة الجهاد الأفغاني الذي تحملت المملكة القسم الأعظم في كلفته المادية، وذلك طوال عقد الثمانينات تقريبًا والذي استمرت فيه العلاقات السعودية الإخوانية في نفس مسارها ولم تتغير وإن لم تكن بنفس القوة والزخم الذي كانت عليه في السبعينيات حيث كان فيها الخطر الشيوعي على المنطقة في ذروته.

***

ولكن لم يستمر الحال طويلا إذ لم يكد ينتهي عقد الثمانينيات وقبل أن تضع الحرب الأفغانية أوزارها حتى جاء الغزو العراقي للكويت في أول أغسطس 1990 كمحطة فارقة في تاريخ العلاقات السعودية الإخوانية التي تأثرت سلبًا وإلى حد كبير بهذا الحدث، إذ بالرغم من إعلان جماعة الإخوان رسميًا رفضها للغزو ووقوفها مع الكويت ومطالبتها الجيش العراقي بالانسحاب، إلا أن هذا الموقف لم يكن بالمستوى المطلوب أو الذي كانت تنتظره المملكة وبقية دول الخليج من الجماعة، حيث رفضت الجماعة -في الوقت نفسه- مبدأ الاستعانة بالقوات الأجنبية وعلى

رأسها الجيش الأمريكي لتحرير الكويت، ونددت بوجود هذه القوات على الأراضي السعودية وهو ما سبب إحراجًا للنظام السعودي والأنظمة الخليجية عمومًا، بما أحدث ردة فعل عنيفة ضد الجماعة حتى من داخل بعض التنظيمات الإخوانية في الخليج وتحديدًا من إخوان الكويت الذين أعلنوا وقتها الخروج على الجماعة الأم تغليبا على الانتماء الوطني ورفضا لما اعتبروه تخليا من الجماعة عن قضيتهم، وزاد من توتر العلاقة إعلان بعض تنظيمات الإخوان القطرية أو التي كانت تابعة للجماعة (مثل حركة النهضة، التونسية بزعامة راشد الغنوشي، والجبهة القومية السودانية بزعامة حسن الترابي) وقوفها مع العراق، وزيارة عدد من الأقطاب والرموز الإسلامية المحسوبة على الإخوان للعاصمة العراقية بغداد ومقابلتهم للرئيس صدام حسين فيما اعتبر تأييدًا منهم لموقف العراق.

وكان موقف الجماعة من غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية خروجًا على مقتضيات التحالف التاريخي والاستراتيجي بين الجماعة والمملكة؛ بل وخروجًا على تحالف دولي كانت المملكة جزءً منه، وهو ما كان إيذانًا بتفكك عرى هذا التحالف الذي شهد طوال عقد التسعينيات تراجعًا على كل المستويات يمكن رصده في اتجاهين، الاتجاه الأول يتمثل في إطلاق يد عدد من المنابر الإعلامية والمؤسسات الدينية شبه الرسمية الرافضة للفكر الإخواني والسماح لها بالتهجم على الإخوان والنيل من رموزهم وأفكارهم بل والتحريض عليهم في بعض الأحيان، وهو ما لم يكن يحدث من قبل، ورغم أنه كان يتم بعيدًا عن الجهات الرسمية ودون تدخل النظام السعودي، فإن الأمر لم يكن ليتم من دون موافقة النظام أو أطراف منه على الأقل.

أما الاتجاه الثاني فتمثل في التعارف الأمني غير المسبوق بين النظام السعودي والنظام المصري في ملف الجماعات الإسلامية بما فيها جماعة الإخوان والذي وصل حد التنسيق وتبادل الخبرات الأمنية، حتى تردد الحديث عن استعانة النظام السعودي بوزير الداخلية الراحل زكي بدر المعروف بمواقفه المتشددة من الإخوان والجماعات الإسلامية الأخرى والاستفادة من خبراته كمستشار أمني، ولا يمكن النظر إلى هذا التطور بعيدًا عن التحسن الذي طرأ على العلاقات المصرية السعودية التي كانت قد تدهورت بعد معاهدة كامب ديفيد والمقاطعة العربية لمصر.

***

ثم وقعت أحداث 11 سبتمبر 2001 الدامية فكانت إيذانًا بظهور وضع عالمي جديد أحد معالمه الرئيسية ملاحقة وتصفية كل الحركات الإسلامية التي رأت فيها الولايات المتحدة الأمريكية تهديدًا ـ ولو محتملا ـ لها فبدأت حربًا جديدة بلا هوادة وبطول وعرض خريطة العالم ضد هذه الحركات تحت مسمى الحرب على الإرهاب؛ ولأن فاتورة 11 سبتمبر عالية الكلفة بأكثر مما كان متخيلا، ولأن المملكة السعودية في صدارة الدول المهددة بدفع هذه الفاتورة، ولأن ميزات التحالف مع القوى والجماعات الإسلامية ومن بينها الإخوان صار ثقيلا فكان لا بد من

تغير الموقف السعودي من هذه القوى والجماعات ولو أدى إلى إعادة النظر في علاقة تاريخية واستراتيجية معها كالتي نشأت وتوثقت في بين المملكة والجماعة وقارب عمرها ثلاثة أرباع القرن، وفق منطق: إذا جاءك الطوفان، إذ لا مانع من وضعها تحت القدمين!

وفي هذا السياق يمكن أن يفهم هجوم الأمير نايف بن عبد العزيز وزير داخلية المملكة على الجماعة والذي يعد الأول من نوعه الذي صدر صراحة عن أحد أقطاب الأسرة المالكة والنظام الحاكم في المملكة، إذ إنه يعكس ملامح تغير جذري سيشهده مستقبل العلاقة بين المملكة والجماعة بما يؤكد أن ساعة الفراق قد دنت بينهما.

ورغم أن الفراق لم يتأكد إلى الآن، وهو قد يكون في نظر البعض مجرد تكهنات أملا في أن تكون تصريحات الأمير السعودي لأسباب شخصية أو مؤقتة، ولكن هذا الظن يبدو مستبعداً وهو مستبعد إلى حد كبير بالنظر إلى طبيعة دوره وموقعه ضمن منظومة النظام السعودي، والذي لا يسمح بمعارك كلامية من هذا النوع، فإنه ـ الفراق ـ إذا تم فمن جانب واحد فجماعة الإخوان رغم حدة ردود بعض قياداتها على تصريحات الأمير، خاصة القيادات الأردنية، ما زالت تسعى لامتصاص هذه التصريحات والحفاظ على ـ ولو ـ الحد الأدنى من العلاقة التاريخية الأطول في تاريخ الجماعة مع نظام حاكم؛ خاصة أن الأوضاع الإقليمية والعالمية التي تعيشها لا تحتمل خسارة الجماعة للمملكة.

وفي هذا السياق جاءت تصريحات المستشار مأمون الهضيبي الذي كان قد تولى موقع المرشد قبلها بأيام قليلة، فلهجة البيان الذي أصدره المرشد الذي سبق له العمل مستشارا للأمير نايف (28 نوفمبر 2002 م) والذي كان أول بيان له في منصبه الجديد تؤكد رغبة الجماعة الأكيدة في حفظ الود مع المملكة والإبقاء عليها كحليف تاريخي، ولكن ما كل ما تتمنى الجماعة تدركه فقد أتت 11 سبتمبر بما لا تشتهي السفن.

لماذا لا يكتب الأخوان المسلمون تاريخهم؟[15]

"صنع الله دعوة الإخوان المسلمين على عينه، فرسم لها طريقها وحدد لها أهدافها واختار لها الخير في كل خطواتها ومراحلها حتى في حالة الهزيمة والانكسار، بل إن أشخاصها وقيادتها جاءت أشبه بالاختيار الرباني فعكست في أفكارها وتصرفاتها وقراراتها الشخصية وربما صفاتها وأسمائها العناية الإلهية لدعوة الإخوان والتي تضع كل شيء في موضعه ونصابه.

لذا لم تكن مصادفة أن يكون (حسن البنا) هو المرشد الأول الذي بدأ الدعوة ووضع البناء ا، و (حسن الهضيبي) هو المرشد الثاني الذي قاد سفينة الدعوة في محنتها وتصدى لمن كادوا لها من رجال الثورة فكان (الهضبة) التي تحطمت عليها مخططاتهم ومكائدهم، ثم جاء (عمر التلمساني) بعده فأعاد تجميعها و (تلمس) لها خطواتها بعد المحنة الناصرية، وحل بعده (حامد أبو النصر) مرشدًا رابعًا فكان عنوان (النصر) الذي أحرزه الإخوان في النقابات ونوادي هيئات التدريس والمجالس المحلية والبرلمان إلى أن توفاه الله وتولى بعده (مصطفي مشهور) الذي يضع الإخوان عليه الآمال في أن يعيد (شهرة) الجماعة عالميًا وهو صاحب الجهد الأكبر في بناء وقيادة التنظيم العالمي للإخوان".

تكشف هذه المقولة التي صدر بها أحد الصحفيين الإخوان حواره الذي أجراه مع السيد/ مصطفي مشهور عقب توليه منصب المرشد العام للإخوان المسلمين سنة 1996، والتي تشيع في الأدبيات الإخوانية، تكشف عن ملمح أساسي في فكر الإخوان المسلمين ورؤيتهم لحركة التاريخ وصيرورته، وتفسيرهم لأحداثه ووقائعه حتى تكاد تكون المقولة الكاشفة لما سجله الإخوان من تاريخهم المكتوب بأيديهم أو من وجهة نظرهم خاصة فيما يتعلق بالأحداث الكبرى والمصيرية في تاريخ الجماعة كما هو الحال في ثورة يوليو إحدى المحطات الكبرى في تاريخ الإخوان والتي كانوا طرفا من أطرافها الرئيسية وإن لم يحسم -إلى الآن- حجم ومدى الدور الذي ينبغي أن ينسب إليهم .

***

وأول ما يلاحظ في تاريخ الإخوان أن المكتوب منه أقل بكثير جدًا من المفترض تدوينه من تاريخ حركة كبيرة امتدت تاريخيًا لأكثر من ثلاثة أرباع القرن العشرين وجغرافيًا باتساع العالم العربي والإسلامي وكانت طرفًا في كثير من أحداثه ومحطاته التاريخية الفاصلة دون النظر إلى تقييم دورها.

---

١٥ نشرت في فصلية "المنار الجديد" المصرية عدد اربيع عام

وواقعيًا، لم تكتب جماعة الإخوان تاريخًا رسميا لها يمكن أن يُعد مرجعًا معتمدًا للباحثين على الرغم مما تردد كثيرًا في الأوساطُ الإخوانية عن وجود لجنة شكلتها الجماعة قبل سنوات لجمع تاريخ ومذكرات ووثائق الجماعة وتوثيقها تمهيدًا لإصدار موسوعة تاريخية عن الإخوان . لذلك ظلت الكتابات الإخوانية في هذا المجال أقرب للاجتهادات الشخصية التي تأخذ -في الغالب- طابع المذكرات وربما المقتطفات والذكريات والخواطر الذاتية منها إلى الكتابة التاريخية المعتمدة، وربما لم يشذ عن هذا سوى كتاب (الإخوان المسلمون - أحداث صنعت التاريخ) الذي وضعه الراحل محمود عبد الحليم عضو الهيئة التأسيسية للجماعة وأحد قياداتها التاريخية، وأصدره في ثلاثة أجزاء تناولت تاريخ الجماعة منذ تأسيسها سنة 1928 إلى وقت خروج قادتها من السجون الناصرية في عهد السادات .

ورغم أن الكتاب صدر في أوائل الثمانينات بمقدمة للسيد/ مصطفي مشهور وكان نائبًا للمرشد وهو تقليد يُفهم منه قبول قيادة الجماعة لمضمون الكتاب وتوثيقها له، إلا أن نائب المرشد رفض صراحة في المقدمة إسباغ صفة الرسمية على الكتاب واعتماده من الجماعة معتبرًا أنه محاولة فردية من وجهة نظر صاحبها فقط !!وذلك على الرغم من أن الكتاب صار المرجع الأول لجميع الباحثين في تاريخ الإخوان والأكثر تداولا في الأوساط الإخوانية أيضًا . ويبدو أن الجماعة ترفض أو لا تفضل اعتماد كتاب بعينه يؤرخ لتاريخها على النحو الذي تفعله عادة في الكتب الموجهة لأعضائها في مجالات أخرى غير التاريخ – كالدعوة والتربية والانضباط التنظيمي ...إلخ حتى لا تكون مسئولة مباشرة عن كل ما ورد فيه من أحداث ووقائع ويكون أمامها مساحة واسعة للحركة والاختيار تتيح لها التنصل مما لا ترغب في تحمله، فتصبح كل هذه الوقائع والأحداث على عهدة كاتبها فقط ومن وجهة نظره فحسب!!
وباستثناء كتاب محمود عبد الحليم جاءت غالبية كتب الإخوان التاريخية أقرب إلى الذكريات وربما الحكايات والحواديت كما في كتب عباس السيسي؛ خاصة سلسلته (في قافلة الإخوان المسلمين) التي ضمت في مجملها مجموعة من الحكايات تتحالف جميعها على نقل صورة نموذجية طوباوية لمجتمع الإخوان وتحمل دائمًا مغزى دعويًا للعوام وتوجيهيًا للصف الإخواني

وقد توزعت هذه الكتابات -والتي خلا معظمها من الوثائق- على موضوعات أو أحداث ووقائع لا ينتظمها توجه أو مسار بعينه،فأرخ بعضها لسيرة مؤسسها مثل : (الملهم الموهوب - حسن البنا) لعمر التلمساني، و(الشيخ حسن البنا ومدرسة الإخوان المسلمين) لرؤوف شلبي، و (الإمام) لأحمد أنس الحجاجي، و (خطابات حسن البنا الشاب إلى أبيه) لجمال البنا، و(لماذا اغتيل الإمام الشهيد حسن البنا) لعبد المتعال الجبري ...إلخ
وربما اختصت هذه الكتابات بأحداث بعينها مثل قضية فلسطين التي كان أبرز ما كتب عنها

كتاب (الإخوان المسلمون وحرب فلسطين) للقطب الإخواني المصري ثم الأردني كامل الشريف، والسوري مصطفي السباعي، وربما اقتصرت على جانب أو قضية بعينها تتعلق ببناء الجماعة وحركتها ونشاطها ووضعها القانوني أو دورها السياسي، فظهرت كتب عن صحافة الجماعة أهمها (صحافة الإخوان المسلمين) لشعيب الغباشي، وأخرى عن الوضع القانوني والسياسي مثل (الإخوان المسلمون- أحداث تاريخية) لإبراهيم زهمول، أو التنظيم السري للجماعة مثل (حقيقة التنظيم الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين) لمحمود الصباغ، و (النقط فوق الحروف: الإخوان المسلمون والنظام الخاص) لأحمد عادل كمال، أو تناولت دورهم الاجتماعي مثل (الإخوان المسلمون والمجتمع المصري) لمحمد شوقي زكي، أو نشاطهم ورؤيتهم للريف المصري مثل (الإخوان في ريف مصر) لأحمد البس أو نشاطهم في البرلمان : مثل كتاب (الإخوان في البرلمان) لمحمد الطويل، و(الإخوان تحت قبة البرلمان) لمحسن راضي... إضافة إلى عدد قليل من المذكرات الشخصية لبعض قيادات الجماعة أو أعضاء سابقين فيها.

***

والمفارقة أن ما كتبه الإخوان عن علاقتهم بثورة يوليو وما سبقها وتلاها من أحداث وتداعيات يعد قليلاً جدًا ولا يتناسب مع ضخامة الحدث وتأثيرهم فيه وتأثير الثورة عمومًا على الجماعة وهو لا يتجاوز عدة كتب ودراسات محدودة تمت -كالعادة- بمبادرة من أصحابها أو جاءت عبارة عن ملاحظات وذكريات مبثوثة في بعض المذكرات و(السير) الإخوانية، وأهم ما كتب في ذلك مذكرات اللواء عبد المنعم عبد الرؤوف أحد ضباط الإخوان الذين شاركوا تنظيم الضباط الأحرار في الثورة (أرغمت فاروق على التنازل عن العرش)، وكتاب زميله حسين حمودة (أسرار الضباط الأحرار والإخوان المسلمون) وكتاب حسن العشماوي (الإخوان والثورة)، وكتاب المرشد الثالث عمر التلمساني (قال الناس ولم أقل في عبد الناصر) و؛ (حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر) للمرشد الرابع محمد حامد أبي النصر، والكتابان تجميع لمقالات صحفية إضافة إلى كتب أخرى عالجت موضوعات وأحداث بعينها في علاقة الإخوان بالثورة مثل البوابة السوداء لأحمد رائف ويتحدث فيه عن محنة الإخوان في سجون ناصر، والإخوان وعبد الناصر: القصة الكاملة لتنظيم 1965 وغير ذلك لا تجد كتبا تعرضت لعلاقة الإخوان بالثورة بشيء من التفصيل والتوضيح سوى ما تناثر في الكتب العامة أو المذكرات والذكريات الشخصية مثل (حصاد العمر) لصلاح شادي؛ و(ذكريات لا مذكرات) لعمر التلمساني، و (أيام من حياتي) لزينب الغزالي، و(خمسون عامًا من العمل الإسلامي) لتوفيق الشاوي..إلخ

***

والمشكلة الأساسية فيما كتبه الإخوان عن تاريخهم مع ثورة يوليو تكمن في العمومية التي

تعلن مواقف مبدئية تحمل الإدانة بالطبع أكثر مما تقدم معلومات ووقائع تفصيلية ويغلب عليها صيغة (الحكي) أكثر من تقديم الوثائق وتحقيق الوقائع والتواريخ وهي أقرب إلى رؤوس الموضوعات منها إلى التحليل التفصيلي للأحداث والوقائع والشخصيات المرتبطة بتاريخ علاقة الإخوان بالثورة، فلا تجد إجابات محدودة عن أسئلة حقيقية ورئيسية مثل: علاقة الإخوان بعبد الناصر وبقية الضباط الأحرار. كيف بدأت تحديدًا؟ وكيف ولماذا تحولت علاقتهم -الضباط الأحرار- من تابع للجماعة إلى قيادة تنظيم مستقل ومهيمن يسعى للتفاوض معهم- باعتبارهم (الإخوان) مجرد سند أو شريك مفترض على أفضل الأحوال؟ ولا نجد إجابات عن: كيف تغيرت الانتماءات الأيديولوجية لهؤلاء الضباط من التوجه الإسلامي إلى توجهات أخرى مختلفة بل ومتناقضة إلى حد اعتناق بعضهم للماركسية كما فعل خالد محي الدين !؛ كما تغيب الحقائق المتعلقة بكيفية سيطرة عبد الناصر على أفراد الإخوان في الجيش إلى حد فصلهم عن قيادتهم الإخوانية وضمهم لتنظيمه الجديد .

كما تتضارب المعلومات الواردة بشأن موقف قيادة الإخوان الرسمية-ممثلة في مرشدها حسن الهضيبي من الثورة: هل وافق عليها وقبل بالتعاون معها على رغم كراهيته للعسكر؟ ثم لماذا تراجع بعد ذلك وتحولت العلاقة إلى صدام بدلاً من التعاون؟ كذلك فيما يتعلق بمحمد نجيب: لماذا تحالف الإخوان معه ضد ناصر؟ ثم لماذا ساءت العلاقات بينهم إلى حد نقده الشديد لهم في مذكراته؟ وتجد تعمية وتمويهًا شديدًا على التماسك الداخلي في الإخوان وخاصة في موقفهم من الثورة فتغيب المعلومات عن الانقسامات التي حدثت بسببها، كيف تلاعب ناصر بالجماعة وأحدث انشقاقًا عن طريق عبد الرحمن السندي ورجاله في التنظيم السري؟ وكيف نجح في استثارة إخوان الأزهر ضد قيادة الجماعة إلى حد استقطاب شخصيات مثل محمد الغزالي و أحمد حسن الباقوري وعبد المعز عبد الستار وسيد سابق، وكيف نجح في تحريض أكثر من سبعين من أعضاء الهيئة التأسيسية المائة ضد مرشدهم إلى حد اجتماعهم وإعلانهم إقالة مجلس الإرشاد!

وهناك غموض أيضًا فيما يتعلق بشخصية المرشد الثاني حسن الهضيبي والظروف التي تولى فيها قيادة الجماعة وموقفه من الثورة وما قيل عن توريطه الجماعة في صراع مع الضباط الأحرار، وكذا فيما يتصل بقدرته على القيادة وما قيل عن الفراغ الذي أوجده توليه منصب المرشد .
أيضًا هناك غياب كامل لحقيقة النظام الخاص ومسئولية قيادة الجماعة عن عمليات العنف والانحرافات التي نسبت إليه وهل تمت بعلمها أم دون إرادتها، وهل كانت مرتبطة بمرحلة الاستعمار أم كان مخططًا لها الاستمرار بعد الثورة؟ ومدى مسئولية الجهاز عن التصفيات التي

طالت خصومه أثناء الخلاف بينه وبين قيادة الجماعة مثلما حدث في اغتيال سيد فايز؟ ومدى ضلوع الجماعة أو أفراد منها في حادث المنشية ثم تورط أعضاء تنظيم 1965 في التخطيط لعمليات عنف ضد النظام الحاكم..

***

وغياب المعلومات التفصيلية والكاملة للوقائع والأحداث ليس المعضلة الوحيدة في كتابات الإخوان عن علاقتهم بالثورة فهناك مشكلة أكثر خطورة تتعلق بالمنهج نفسه الذي يضفي على تاريخ الإخوان طابعًا من القداسة المستمدة من كونه -بكل عيوبه ومميزاته وإنجازاته وإخفاقاته وخطئه وصوابه- نتيجة للعناية الإلهية والتدبير الرباني الذي لا يقدر لدعوة الإخوان وجماعتها إلا الخير، ومن ثم تكاد تنتفي مسئولية الأفراد والقيادات عن الأحداث ونتائجها، وتغيب أي جهود لتقييم قدرات البشر وحدود أدوارهم في هذه الأحداث، فيتلبس الجماعة وأشخاصها -كثيرًا عن غير وعي- شعور بالاصطفاء الإلهي تتحول معه إلى معسكر الحق والخير والإيمان في مقابل قوى الباطل والشر والكفر، حتى دون أن تتورط الجماعة مباشرة في ورطة التكفير أو تنزلق فيها .
لذا من يعكف على قراءة ما كتب في صراع الإخوان والثورة لا يشعر أنه صراع سياسي دنيوي بين طرفين أو خصمين -أيًا كان تقييمنا لكل منهما- بقدر ما تسيطر عليه أجواء معارك الكفر والإيمان .ويتجسد هذا المعنى بأوضح صورة في كتاب المرشد الرابع حامد أبو النصر (حقيقة الخلاف بين الإخوان المسلمين وعبد الناصر)، فالصراع في رأيه ودون أدنى مواربة صراع إيمان وحق مع كفر وباطل، سواء في قراءته للأحداث أو تحليله للمواقف والأشخاص، وهو ما يبدو مباشرًا في استشهاداته القرآنية التي يختتم بها كل فصل تحت عنوان (التوجيه الرباني)؛ فخلاف بعض أفراد الجماعة مع قياداتها في مسألة سياسية كالعلاقة مع الضباط الأحرار ليس -في كتابه- إلا تفتيتًا لوحدة الجماعة وخروجًا على مقتضيات الدين يوشك أن يحولهم إلى مشركين (من الذين فرقوا دينهم وكانوا شيعًا)! والمناورات السياسية التي قام بها عبد الناصر مع قيادة الإخوان واستطاع أن يتغلب بها عليهم تخرجه أيضًا عن الإيمان (ويقولون طاعة فإذا برزوا من عندك بيت طائفة منهم غير الذي تقول)!، كما كان خروجه عن الجماعة هو ومجموعة الضباط الأحرار رحمة بالإخوان (ليميز الله الخبيث من الطيب)!... وهكذا... حتى الضربات التي أصابت الجماعة وأضرت بها من جراء الصدام غير المحسوب مع النظام الناصري ليست سوى ابتلاء رباني جاء (ليمحص الله الذين آمنوا ويمحق الكافرين)!

ويستمر الكتاب في سرد وقائع معركة الإيمان والكفر دون أن يخرج منه القارئ -بما فيهم الإخواني- بإجابة شافية لأسئلة مهمة تحاول كلها تفسير فشل الجماعة الإخوان في التعامل مع مجموعة الضباط الأحرار بحيث تحولت لتصبح الضحية الأولى للنظام الجديد -نظام الثورة-

بعد ما كانت المرشح الأول -على الأقل في نظر الإخوان أنفسهم- للاستيلاء عليه! وكان الأولى بهذه المذكرات أن تحاول الإجابة على أسئلة من قبيل: كيف ولماذا فقدت الجماعة مجموعة الضباط الأحرار التي كانت جزءً منها؟ ومن المسئول عن تصعيد الخلاف معها إلى الصدام؟ ومن المسئول عن استقالة عدد من كبار شيوخ الجماعة أو إقالتهم في هذا الصدام؟ وكيف كان من الممكن تجنب السجون والمعتقلات والتضحية بعشرات الآلاف من أبناء الإخوان... وغيرها من الأسئلة التي يفترض أن يطرحها أى تنظيم على نفسه بعد إخفاقه في معركة سياسية مهمة كالثورة .

***

ويقر الإخوان بضآلة ما كتبوه عن تاريخهم خاصة حينما يقارنونه بما صدر من كتب عن تاريخ تيارات سياسية أخرى تعد -في رأيهم- أقل حجمًا وتأثيرًا من الإخوان، لكنهم يعزون -دائمًا- ذلك لأسباب خارجة عنهم أهمها الملاحقات الأمنية التي استمرت دون انقطاع عبر تاريخ الجماعة وتحولت في بعض الأحيان إلى تصفيات شاملة لها مثلما حدث في سنوات 1949، 1954، 1965 وهو ما حال -من وجهة النظر الإخوانية- دون القدرة على التسجيل الدوري لتاريخهم بسبب خطورة الاحتفاظ بالوثائق أو تسجيل اليوميات وتدوين الأحداث التي قد تتحول لوثيقة إدانة لصاحبها في حال وقوعها في يد السلطة، كما يتعللون أحيانًا بالخوف من السقوط في فخ المعارك السياسية والأيدلوجية التي قد تستغل فيها بعض الكتابات وتوظف لصالح الهجوم عليهم كما هو الحال بالنسبة لتاريخ النظام الخاص ثم التنظيم السري، حيث يمتنع كثير من قادته ومعاصريه عن الإدلاء بشهادتهم بشأنه خوفًا من أن يرسخ الاتهام الموجة للإخوان بمسئوليتهم عن ظهور العنف الديني المسلح واعتبارهم (العباءة) التي خرجت منها كل تنظيمات العنف الإسلامية ويبدون تخوفهم من أن تستخدم شهادتهم كمخلب قط في الحملة الإعلامية الموجهة للإخوان .

وقد تبدو هذه المبررات معقولة إلى حد ما رغم أن فترات الاستقرار والأمن النسبي التي عاشتها الجماعة طوال العقود الثلاثة الماضية وامتلاك الجماعة لمؤسساتها الإعلامية الخاصة التي يمكن أن تدير معركة الدفاع عن تاريخها يمكن أن يرد على هذه المبررات ؛ لكننا يمكن أن نرصد أسبابًا تبدو أكثر منطقية لهذا الامتناع وهى في مجملها أسباب داخلية ربما كانت غير معلنة لكنها مهمة:

أولها طبيعة الكوادر والقيادات الإخوانية التي تختلف إلى حد كبير عن مثيلاتها في الحركات السياسية الأخرى وخاصة اليسارية، فهى ذات طبيعة تجعلها غير مؤهلة -في كثير من الأحيان- لكتابة مذكراتها وتدوين خبراتها فالتكوين الثقافي الإخواني قائم -في الأغلب- على التلقى

الشفهي ومن خلال دروس الوعظ والخطابة، وقليلاً ما تكون عبر القراءة الفردية، كما أن نشر رسالة الإخوان الأيدولوجية ومنها الرسالة التاريخية تم ويتم دائمًا عبر أساليب دعوية تحتل فيها الخطابة -وليس القراءة- المساحة الأكبر، إضافة إلى قله الكتاب والقادرين على الكتابة الاحترافية في حركة الإخوان إلى حد الندرة؛ على الأقل من حيث الوزن النسبي في تركيب الجماعة نفسها خاصة إذا ما قورنت بحركات سياسية أخرى احتل المثقفون والكتاب فيها الصدارة واستأثروا بالوزن الأكبر نسبيًا؛ كما هو الحال في التنظيمات اليسارية -مثلاً- التي ساعدتها هذه الميزة على ترك تراث تاريخي كبير يفوق في كثير من الأحيان حجم التنظيم ومساحة الدور الذي لعبه .

وتضافر الفراغ الذي أوجده تراجع وزن المثقفين في تركيبة الجماعة لمصلحة الحركيين ثم المشايخ مع عدم وعى مثير من القيادات الإخوانية لخطورة الدور الذي لعبته تاريخيًا وأهمية المساحات التي تحركت فيها، وأدى هذا إلى وجود حالة من غياب الإحساس بأهمية تسجيل الأحداث وتدوين التاريخ وساعد على ذلك انتماءات الكوادر والقيادات الإخوانية إلى شرائح مهنية واجتماعية كانت متوسطة غالبًا ودنيا أحيانًا .

وهناك أيضًا الفهم الخطأ لبعض المعاني والأخلاق الإسلامية والذي أدى إلى امتناع كثير من القيادات الإخوانية عن تسجيل مذكراتها أو الحديث عن أدوارها -وكثيرًا ما كانت مهمة- وذلك بدافع (الورع) و(الخوف من الرياء) ففضلوا التكتم عليها باعتبارها (جهادًا) و (تضحية) يطلبون بها وجه الله وليس الشهرة والسمعة وغاب عنها أنها شهادة لله على التاريخ . كما رفض بعضهم الحديث عن وقائع الانحراف المالي والإداري والأخلاقي أحيانًا والذي نسب لبعض قيادات الجماعة بدعوى أنها (فتنة) لا يجب الخوض فيها كما فعل عمر بن عبد العزيز حينما امتنع عن الكلام في (الفتنة الكبرى) بين على ومعاوية قائلاً: (تلك فتنة عصم الله منها سيوفنا وندعوه أن يعصم منها ألسنتنا). وقد رفع الإخوان هذا الشعار وألزموا به أنصارهم وتوسع أحيانًا ليشمل تقييم الكفاءات والقدرات الشخصية باعتباره نوعًا من التجريح والغيبة المؤثمة شرعًا، ولم يخرج عن هذا المنع إلا القليل، واكتفى غالبًا بالتعريض أو الإشارة من بعيد كما فعل محمود عبد الحليم عندما كتب عن عبد الحكيم عابدين زوج شقيقة الشيخ حسن البنا والسكرتير العام للجماعة الذي نسبت إليه انحرافات أخلاقية أدت إلى انشقاق عدد من الإخوان عن الجماعة مبكرًا، وحتى حينما كتب محمود عبد الحليم عن هذا الموضوع ونفاه اختار له عنوان(الفتنة)!

وغاب عن الإخوان أن تقييم الشخصيات العامة والمسئولة ليس تجريحًا أو غيبة (وهو ما يفعلونه مثلاً مع من هم من خارج الصف الإخواني!!) خاصة إذا كان للانحرافات المنسوبة إليها تأثيرات تاريخية كما حدث. كما تجاهلوا أن التاريخ الإسلامي حفظ لنا وقائع من الانحرافات والاتهامات المنسوبة لكبار الشخصيات الإسلامية كما هي؛ بما فيها أسماء الصحابة الذين تورطوا بالطعن في عرض السيدة عائشة رضي الله عنها فيما عرف بحديث الإفك.

وقد لاحظت ذلك شخصيًا حينما كنت أسجل مذكرات اللواء أبو المكارم عبد الحي قائد تنظيم الإخوان بالجيش عشية الثورة فحين تطرق حديثه لعبد الحكيم عابدين أكد ما نسب إليه من انحرافات أخلاقية وقدم شهادته عليها ثم تحدث عن انحرافات مماثلة، أخلاقية ومالية وإدارية لعدد من قادة الإخوان في المنفى حتى إذا ما أخذ الحديث مجراه توقف طالبًا عدم الخوض فيها لأن الجميع (في ذمة الله) ولأن (الستر واجب في هذه الأمور).

***

ومن الأسباب التي حالت دون كتابة تاريخ الإخوان أيضًا استمرار المشروع الإخواني وعدم انتهائه أو التراجع عنه، فكتابة تاريخ للأحداث والجماعات يأتي غالبًا عقب نهايتها أو تجاوزها أو انتقالها إلى مرحلة جديدة كما حدث مثلاً في التنظيمات الشيوعية بينما ما زال الإخوان يقدمون مشروعهم الأيدولوجي باعتباره القادر على الاستمرار، ومازالت قيادة الجماعة تؤكد الانتماء لهذا المشروع بكل تفصيلاته التي وضعها مؤسسه الأول حسن البنا قبل أكثر من نصف قرن، فهي لا تنظر إليه كمرحلة تاريخية انتهت ويجب دراستها والاستفادة منها؛ كما لا تعتبر أن المشروع بحاجة إلى إعادة نظر أو تعديل بل تراه رحلة ممتدة لم تنقطع بكل شخوصها وأحداثها وأفكارها وساعد على ذلك أن القيادات الحالية للجماعة تستمد الجزء الأكبر من مشروعيتها من تأكيدها على هذه الاستمرارية ونقل رسالة السلف إلى الخلف بكل تفصيلاتها وأنها شاركت في تأسيس وتعلية هذا البناء وتثبيت أركانه، حتى صارت جزءً من تاريخ الجماعة نفسها، ومن ثم فهي لا تقبل بأي مساس بها حتى ولو بمذكرات أو كتابات تاريخية عن وقائع وأحداث (قد) تفسر لغير صالح الجماعة أو تنتقص منها ولو على مستوى تقييم الأداء والقدرات الشخصية وتحديد المسئوليات التاريخية.

ولا يقتصر ذلك على القيادات التاريخية التي ما زالت على قيد الحياة وإنما يمتد إلى بقية قيادات وأجيال الجماعة التي تنتمي جميعها -بصيغة أو بأخرى- للمشروع الإخواني الذي زاد عمره عن السبعين دون أدنى تعديل أو مراجعة في شخوصه وأحداثه وأفكاره.

وربما كان ها هو السبب نفسه في إحجام قيادات تاريخية لها وزنها ومعروفه بقدرتها على الكتابة عن تسجيل مذكراتها رغم أهميتها مثلما هو الحال بالنسبة للسيد / مصطفي مشهور المرشد الراحل الذي كان يؤهله عمره قبل رحيله (82 عامًا) والدور التاريخي الذي لعبه في الجماعة للكشف عن كثير من الأسرار التاريخية الغامضة خاصة تلك المتعلقة بالتنظيم الخاص الذي كان واحدًا من رموزه وله معه قضيه السيارة الجيب الشهيرة، غير أن هذا لم يحدث ربما بسبب استمراره في قمة القيادة لوقت وفاته.

والملاحظ أن الغالبية العظمى ممن سجلوا شهادتهم عن تاريخ الإخوان هم ممن تركوا الجماعة ولو على المستوى التنظيمي وابتعدوا (أو أبعدوا) عن مواقعهم في سدة القيادة وهو ما سمح لهم بإعادة النظر والتقييم (ولو بدرجات متفاوته فيما بينهم). ومن ثم جاءت شهادتهم أكثر قيمة من شهادات غيرهم التي غلب عليها الطابع الدعائي في معظم الأحيان غير أن هناك سمة تكاد تكون قاصرة على جماعة الإخوان وهى أن الخارجين عنها يظلون -في الأغلب- جزءً من المشروع الإخواني رغم انفصالهم عن التنظيم وربما خلافهم معه لذلك تبقى مساحة (المشترك) أوسع بكثير من الخلاف وتظل هناك (صلة ما) تدفع بالكثيرين منهم إلى الحرص على بقاء الجسور مع الجماعة حتى لو اضطرها ذلك إلى تأجيل إعلان رأيها أو كتمانه حرصًا على هذه (الصلة).

وقد يضطرها إلى ذلك منطق تقسيمات الانتماء الإيديولوجي في الحياة الثقافية والسياسية في مصر والذي لا يسمح لأحد من الخارجين عن الإخوان بأن يظل إسلاميًا دون أن يلحق بالتصنيف (الإخواني)، وهو ما يجعله (إخوانيًا) رغم أنفه فيسكت سكوت المكره، ويعود للملمة أطراف وبقايا علاقته بالإخوان خاصة إذا ظل منتميًا للمشروع الإسلامي؛ وفي هذا الإطار يمكن فهم موقف الشيخ محمد الغزالي الذي كتب بعد فصله من الجماعة سنة 1954 كتابه العنيف وغير المعروف في نقد الإخوان (من معالم الحق) وضمنه أشد الاتهامات قسوة للجماعة ومرشدها ثم سرعان ما عاد -في ظل معارك الاستقطاب الإيديولوجي- وأعاد صلاته بالإخوان (الصلات غير التنظيمية) واستمر كأحد دعامات المشروع الإخواني.

ومن الأسباب التي تدفع ببعض الإخوان إلى (الصمت) فيما يخص تاريخ الإخوان أن كثيرًا من الأحداث التاريخية لم تنته تداعياتها بعد، ويمكن للفرد أن يدفع ثمنها رغم أنها صارت في ذمة التاريخ كما هو الحال في قضايا العنف والانضمام إلى تنظيمات مسلحة كالنظام الخاص قبل الثورة والذي تحول إلى التنظيم السرى بعدها، فبعض أعضائه يخشى من أن تؤدى شهادته بشأنها إلى ملاحقته وآخرين، ليس أيدلوجيًا هذه المرة وإنما سياسيًا وقانونيًا خاصة في ظل توجه العداء المتصاعد من الحكومات والأنظمة للجماعات الإسلامية وعلى رأسها الإخوان.
وأذكر أن أحد القيادات التاريخية صارحني في حديث خاص بأنه لا يفضل نشر مذكراته في حياته لهذا السبب، وإمعانا في ضمان ذلك احتفظ بذكرياته المسجلة على أشرطة كاسيت لدى بعض أصدقائه خارج مصر!!، كما رفض اللواء أبو المكارم في مذكراته التي سجلها معه ذكر أسماء بعض الضباط الأحرار الذين ساعدوه في الهرب والنجاة من العمليات التي قامت بها أجهزة المخابرات في العهد الناصري للقبض عليه، وأشار إلى أن بعضًا منهم مازالت له علاقاته ووجوده في السلطة وربما يطاله الأذى بسبب ذلك!!

لكن، لو فرض وقرر الإخوان الإدلاء بشهادتهم كاملة وكتابة تاريخهم خاصة فيما يتعلق بعلاقتهم مع الثورة، هل هناك من يمكنه الإضافة وتقديم شئ جديد خاصة وأن الجيل الأول الذي شهد هذه الأحداث أوشك على نهايته ولم يتبق منه سوى أعداد قليلة بعضها يعجزه أرذل العمر عن تذكر ما حدث فضلاً عن كتابته؟!

المعلومات المتاحة تقول إن هناك شخصيات لديها ما تضيفه بالفعل لو قررت الشهادة ولم تتراجع عن موقفها الرافض للبوح بالتفاصيل. فهناك أشخاص مثل د/ عبد الستار فتح الله سعيد والشيخ عبد المعز عبد الستار يمكن أن تقدم شهادتهم الجانب الغامض حول إخوان الأزهر وموقعهم من الثورة وانحياز قطاع كبير منهم إلى عبد الناصر في صراعه مع قيادات الجماعة . وكذلك د/ مصطفي مؤمن الذي يمتلك ثروة من المعلومات فيما يتصل بالشئون والعلاقات الخارجية للإخوان خاصة بعد تفرقهم في المنفي في العهد الناصري، وكذلك ما يتعلق بموقف الرافضين من الإخوان للتعاون مبدئيًا مع الثورة منذ بدايتها، وهناك د/ جمال الدين عطية أحد الذين كانوا قريبين من حسن البنا في أواخر أيامه ويمكنه الحديث عن اتجاهات التجديد الفكري داخل الجماعة والتي كانت تعارض توجهات العنف المسلح للنظام الخاص. وهناك أيضًا نفيس حمدي أحد رموز النظام الخاص وشخصياته الغامضة والتي لم تبح بكلمة واحدة عن هذا النظام... وكذلك فريد عبد الخالق أحد مهندسي العلاقة بين الإخوان وعبد الناصر والذي لم يكتب إلى الآن شيئًا تفصيليًا ويصر على كتمان المفيد والمهم من معلومات في هذه العلاقة مكتفيًا بالعموميات التي لا تشفي غليلاً...

كما كشف النقاب مؤخرًا عن وجود مذكرات شخصية لعدد من القيادات التاريخية الراحلة لم تنشر بعد منها أوراق شخصية للدكتور عبد العزيز كامل أحد أهم القيادات الإخوانية التي انحازت للثورة فعينه عبد الناصر وزيرًا للأوقاف، وكذلك عبد الحكيم عابدين سكرتير عام الجماعة وزوج شقيقة حسن البنا وهو شخصية خلافية ومهمة، والمستشار صالح أبو رقيق واحد من الستة الذين احتكروا إدارة ملف العلاقة مع الثورة بإضافة إلى مذكرات اللواء أبو المكارم عبد الحي قائد تنظيم الإخوان بالجيش عشية الثورة والذي ظل هاربًا من حكم الإعدام مدة عشرين عامًا

وكل هذه المذكرات تتضمن معلومات جديدة ومهمة للغاية يمكن أن تغير المستقر تاريخيًا عن ثورة يوليو ودور الإخوان فيها.

فهل ينطق الإخوان ويكشفون تاريخهم الحقيقي والمسكوت عنه مع ثورة يوليو أم يظل قرار الفرار إلى الصمت؟.

"آل البنا"..مبتعدون عن جماعة الإخوان ومبعدون منها![16]

في "آل البنا" ملاحظتان لا تخطئهما العين، كل "بناوي" هو بالضرورة صاحب "مشروع" فكري أو دعوي أو ثقافي أو اجتماعي خاص، وما يجمعهم معا غير القرابة غير الدم أنهم تقريبا لا تربطهم أي علاقة بجماعة الإخوان التي أسسها ابن العائلة الشيخ حسن البنا؛ فالجيل الأول مر عليها ثم تركها أو تركته، والجيل الثاني ربما لم تربطه علاقة أصلا بالجماعة باستثناء الابن الوحيد أحمد سيف الإسلام الذي يبدو الأقرب إلى "الوصي" الذي تتجسد فيه معاناة "آل البنا" الذين هم مثل "آل البيت" مبعدون عن الأمر ومعاناتهم واحدة!

***

عاش الأب الشيخ أحمد عبد الرحمن البنا الذي يعمل بإصلاح الساعات (لقبه الساعاتي) بعيدا تماما عن جماعة الإخوان التي أسسها ابنه فلم يكن يزورها إلا لماما، وأصر على أن يعمل وحده، وبعيدا عنها حتى وهو يقوم بعمله الموسوعي الضخم " الفتح الرباني في ترتيب مسند الإمام أحمد الشيباني"، بل بلغت به الاستقلالية أنه لما أراد طبع كتابه الضخم أسس مطبعة خاصة به!.

الوالد الذي كان كاتبا ومحققا إسلاميا أدرك مبكرا أن لا مكان له في جماعة ابنه؛ فهو لا يحب صخب الحياة، كما لا يحب التنافس، فظل دائما حريصا على أن يترك ذراعا بينه وبين الآخرين حتى وإن كانوا أولاده، فكان نادرا ما يزور مقر الإخوان حتى في حياة ابنه الأكبر والأقرب لقلبه، ولم يهتم الإخوان لذلك وإن حفظوا له قدره، وظل على هذه الحالة إلى أن توفاه الله عام 1959 بعد عشر سنوات على فجيعته في ولده الذي اغتيل شابا وقام بتغسيله بنفسه وسار خلف جنازته وحيدا!

***

الابن الأكبر لحسن البنا حسن كان عبد الرحمن الموظف في هيئة السكة الحديد بالقاهرة، والذي أسس "جمعية الحضارة الإسلامية" في نفس الفترة التي أسس فيها شقيقه جمعية الإخوان المسلمين بالإسماعيلية، وكان مقر " الحضارة" هو ذاته الذي حلت به "الإخوان" بعد نقلها للقاهرة، وقد عرف عبد الرحمن بنشاطه ومواهبه خاصة في مجال الفنون حيث أسس بمبادرة ذاتية منه مسرح الإخوان المسلمين الذي تخرج فيه عدد من أبرز نجوم المسرح العربي مثل محمد السبع وإبراهيم الشامي وإبراهيم سعفان وأشهرهم عبد المنعم مدبولي.

تولى عبد الرحمن رئاسة أقسام البر والخدمة الاجتماعية بالجماعة وإن ظل دوره هامشيا في

---

١ نشرت في فبراير في الذكرى السنين لاستشهاد الإمام حسن البنا

بنية الإخوان، وحين اغتيل أخوه دون أن يترك نائبا عنه، كان (الرابع مع عبد الحكيم عابدين وصالح عشماوي وحسن الباقوري) ممن انحصر بينهم أمر خلافة المؤسس، ولكن الخلاف حول الأربعة وبينهم انتهي باختيار مرشد من خارجهم (القاضي حسن الهضيبي) وكان هذا آخر حضور لعبد الرحمن في الإخوان!.

مع اندلاع الصراع بين قيادة الثورة وقيادة الإخوان انحاز عبد الرحمن البنا وفريق من تيار الأزهرية (تزعمه محمد الغزالي وسيد سابق) إلى الثورة التي سعت للاستفادة من رمزيته فقربته إليها وكان يشارك في المناسبات الوطنية ويلقي الكلمات بالإذاعة.. فكان فراقا بينه وبين الإخوان لم يحدث بعده لقاء..قضي الرجل سنواته الأخيرة في عزلة لم تخل من معاناة نفسية، ومات عن ابن يعمل أستاذا بالجامعة وابنة ربة بيت وسبقه إلى الموت ابن آخر كان ضابطا بالبوليس..ولم يكن للثلاثة أي علاقة بالإخوان!.

ليست بعيدة من ذلك الأول سارت رحلة الشقيق الثاني "محمد"، ترك الدراسة بالأزهر إلى الآداب ومنها إلى العمل بوزارة الشئون الاجتماعية التي انتهي وكيلا لها، اقترب من الإخوان فترة عمل خلالها مدرسا في معهد حراء لتعليم البنات والبنين؛ ثم ابتعد عنهم وللأبد، ومات عن بنتين وولد ثلاثتهم متدينون لكن لم يمر أحدهم يوما من بوابة الإخوان.

"عبد الباسط" عالم وحده، كان ضابطا بالبوليس لكنه أيضا مؤلف "أغان" بعضها وطني وأغلبها عاطفي، كان من هواة الفن والتمثيل، وكان كثير التنقل في العمل وفي العواطف أيضا!، ولم يكن له أي صلة بالإخوان تنظيما أو فكرة، ولكن طاله الاعتقال مع كل آل البنا في 8 ديسمبر 1948 قبل اغتيال أخيه، تصادف يوما أن كان في حراسات ليمان طره حيث يقبع سيد قطب ورفاقه فعرض عليه تهريبهم لكن قطب خشي أن يكون الأمر مكيدة مدبرة فرفض، ولم يكن عبد الباسط إلا مدفوعا بما عرف عنه من حماس حد التهور..في سنواته الأخيرة اتجه للتدين الفردي بعيدا عن التنظيمات والسياسة، ولما مات وكان بالمدينة المنورة دفن في البقيع حسب وصيته.

أما "جمال" أصغر الأشقاء والمفكر المعروف الذي يملأ الدنيا ويشغل الناس بأفكاره ومواقفه المثيرة للجدل فهو أبرز مثال للطبيعة الخاصة لـ"آل البنا"، "جمال" تختصره كلمة "لن أعيش في جلباب أخي"!، فرغم نشاطه المبكر في العمل الإسلامي والسياسي وعمله كسكرتير لمجلة الشهاب التي أصدرها شقيقه وإدارته لمطابع الإخوان؛ فقد رفض تماما أي ارتباط تنظيمي بجماعة الإخوان التي أسسها أخوه، فأسس في عام 1946 حزب العمل الوطني الاجتماعي، ثم جمعية رعاية السجون (1951)، والاتحاد الإسلامي الدولي للعمل (1981)، ثم مؤسسة

فوزية وجمال البنا للثقافة والإعلام الإسلامي (1997) التي أطلق منها ما أسماه بدعوة الإحياء الإسلامي، أما أفكاره فهي أبعد ما تكون عن اهتمام جماعة الإخوان (مثل الحركة العمالية والنقابية) وعن منهجها أيضا (الدعوة لفقه جديد).. رغم تعاطفه معها لا يري "جمال" نفسه في جماعة الإخوان، وهي تبادله الشعور وأكثر حتى صار موقفها أقرب للعداء!

***

لحسن البنا شقيقتان، الأولى "فاطمة" وكانت ربة بيت لا صلة لها بأفكاره ونشاطاته لكن زوجها "عبد الحكيم عابدين" كان من أقرب تلامذته وأعوانه، اتهمه بعض أعضاء الجماعة بأمور أخلاقية في أشهر "فتنة" تعرضت لها الجماعة، لكن لجنة تحقيق داخلية برأت الرجل الذي تولى فيما بعد منصب سكرتير الجماعة وكان مرشحا لخلافة صهره بعد اغتياله.مثل معظم "آل البنا" كان "عبد الحكيم" ممن انحازوا لجمال عبد الناصر والثورة فأبعد عن الإخوان وعاش بين لبنان والسعودية وانقطعت صلته بالإخوان حتى وفاته.

"فوزية" هي الشقيقة الثانية، تزوجها "عبد الكريم منصور" المحامي صديق حسن البنا والشاهد على واقعة اغتياله أمام مقر جمعية الشبان المسلمين، لم يكن ضالعا في أمور الجماعة رغم علاقة النسب بمؤسسها، غادر البلاد بعد حادثة المنشية وقبل إعدام (موكله) عبد القادر عودةا تنقل بين السعودية والسودان حتى استقر في الأولى محاضرا بجامعة الملك عبد العزيز، في حين عملت زوجته معلمة للبنات. لم ينجبا أطفالا ولكن كونّا ثروة كبيرة، تبرعت بها زوجته بعد وفاته لشقيقها "جمال" استغلها في بناء مؤسسة تخدم مشروعه الفكري الخاص!

***

الجيل الثاني من آل البنا يشترك مع الأول في الابتعاد عن جماعة الإخوان أو الإبعاد عنها لكنه أقل انشغالا بالحياة العامة وهمومها، للبنا خمس بنات (وفاء ورجاء وهالة واستشهاد) وولد واحد (أحمد سيف الإسلام) وتوفي له في حياته ولد (محمد حسام الدين) وبنت (صفاء).

لا يعرف لأي من بناته نشاط إسلامي أو ارتباط بجماعة الإخوان، "وفاء" كبرى بناته هي الأكثر قربا من أجواء الإخوان بحكم أن زوجها هو سعيد رمضان أقرب تلامذة حسن البنا إليه وأشبههم به، غادر سعيد مصر مع بداية الصدام مع الثورة، وتنقل بين عدة دول أهمها السعودية قبل أن يستقر في سويسرا ويؤسس المركز الإسلامي في جنيف. ورغم نشاطه الكبير في أوربا وتأثير مجلته الشهيرة "المسلمون" إلا أنه ابتعد عن الإخوان أو أبعد عنهم في خلافات كان بعضها متأثر بحساسية كونه صهر المرشد المؤسس في جماعة يبدو أنها عرفت مبكرا حساسية مفرطة من تأسيس وضع سياسي أو شرعي على خلفية النسب!

مات سعيد ودفن في مقابر "آل البنا" وخلّف عددا من الأبناء الوحيد منهم الذي يمكن اعتباره قريبا من الإخوان هو "هاني" الذي خلفه في إدارة المركز الإسلامي في جنيف، وإن كان بدا سلفيا أكثر منه إخوانيا، أما الأكبر "أيمن" الذي يعمل طبيبا فهو بعيد تماما عن العمل الحركي، فيما يميل "بلال" إلى التصوف وله هوايات خاصة في رعاية الحيوان، وثمة ابن رابع غير معروف بالمرة ويعيش بعيدا عن الأضواء والحياة العامة، أما الابن الأصغر والأخير فهو "طارق" المنفتح على اليسار الجديد والتيارات الليبرالية والذي صار ينظر إليه كأهم مفكري ما صار يعرف ب"الإسلام الأوربي".

"سيف الإسلام" هو الابن الوحيد، محام ميسور لكن مصدر دخله الأكبر من أعمال واستثمارات غير المحاماة، أشهر مرشح إسلامي في نقابة المحامين وصاحب عدد الأصوات الأكبر في كل انتخاباتها! كان عضوا في مجلس شورى الإخوان لكنه لم يعرف عنه أنه تبوأ موقعا تنظيميا بالجماعة.. "سيف الإسلام" إلى قبل مرضه وابتعاده عن الحياة العامة هو "ذكرى" المرشد المؤسس وبعض من "رائحته" الطيبة ولم يكن ينظر إليه يوما في الجماعة كقائد أو مسئول.. وهو في الانتخابات البرلمانية والنقابية "بركة" الجماعة التي تحل على قوائم مرشحيها فتأخذ بها إلى الصدارة.
"سيف الإسلام" هو في مقام "الوصي" على حسن البنا شخصا وفكرة، يشعر بهذا ويمارسه دوما، فهو يحوط كل ما يتعلق بتراثه وميراثه بحرص شديد، ويطارد كل من تسول له نفسه الاقتراب من هذا التراث دون إذن منه، وهو في كل الأحوال لا يمنح إذنا لأحد! لديه دائما النية في خدمة تراث والده وإحيائه وإكمال مسيرته لكن "الظروف" لا تسعفه.

"سيف الإسلام" الذي تزوج بتركية وأنجب منها ولدين وابنتين لا صلة لهما بالإخوان، ابتعد هو الآخر عن الإخوان في السنوات الأخيرة، كان المرض سببا من أسباب كثيرة، لكن يبقى إحساس بـ"المظلومية" يسكنه وقليلا ما باح به، إنه شعور حقيقي بأنه و"آل البنا" مثل "الحسين" و"آل البيت" ضاع حقهم في دعوة أبيهم.

عهد الأستاذ مهدي عاكف ...الذي لم يقصف فيه قلم![17]

هذه القصة تجمع وتجسد كل ما في واقعنا المصري المشوه، وأطرف ما في وقائعها هي المفارقات التي دفعت بأكبر جماعة سياسية إلى مصادرة حريات مجموعة من أبنائها وهي التي ظلت تعاني وتشكو من غياب للحرية كلفها سنوات من القهر وإبعاد متعمد عن الجماهير، وأنها حين أرادت ممارسة الرقابة ومصادرة الحريات مارستها في حق الأداة التي كانت أفضل ما وصلت إليه الإنسانية للقضاء على الرقابة والهرب منها، وهي الأداة الوحيدة التي ضمنت تواصلها وغيرها من الجماعات المحجوبة عن الشرعية عن الجماهير والناس والعالم.

هذا بالضبط ما حدث في وقائع غلق ملتقى الإخوان على شبكة الإنترنت والذي ظل طيلة سنواته الأربع أكبر ملتقى يمكن لشباب الإخوان فيه البوح والفضفضة بعيدا عن سيطرة ورقابة وملاحقة النظام الحاكم في الدولة وفي الجماعة! حتى استطاع نظام الإخوان في النهاية أن يقضي عليه بالضربة القاضية. وهذه وقائع ما جرى.

***

كانت بداية الملتقى فكرة شاب صغير في أوائل العشرينات كان يعمل في إحدى دور النشر والإعلام بدولة من دول الخليج. كان الشاب ينتمي إلى جيل الإنترنت وهو جيل يختلف تكوينه الثقافي والفكري تماما عما عرف واستقر في تنظيم الإخوان، وكان أحد ناشطي الإنترنت وليس مجرد متصفح له،تعرف من خلال برامج الشات والدردشة على عدد لا بأس به من شباب الإخوان من بلدان مختلفة، ضاقت عليهم تنظيماتهم على قدر اتساعها فضيقت عليهم وسدت أمامهم منافذ التعبير عن الرأي.

ولأن المصائب يجمعن المصابينا فقد أقاموا عالمهم الخاص أو ما يمكن تسميته بعالم الإخوان الافتراضيين virtual ikhwan وهو عالم لا يخضع لأي من القواعد التنظيمية التقليدية في العلاقات بين الإخوان من تدرج وتوثيق وتراتب تنظيمي، كما لا تتدرج فيه مراتب العضوية بحسب المعمول به في التنظيمات الإخوانية، وإنما يقوم -فقط- على الأفكار والحوارات الحية المباشرة التي يعلن فيها كل فرد ما يعتقده بحق ويقول ما يريده وينتقد من وما يشاء.

وفي عام 2000 ولدت فكرة تأسيس كيان افتراضي على الإنترنت يجمع هؤلاء الإخوان الافتراضيين فاشتري هذا الشاب دومينا خاصا على الإنترنت (www.ikhwan.net) واختار له اسم (ملتقى الإخوان)، وصممه كبداية أكبر واحة للفضفضة يلجأ إليها الشباب الإخواني على الإنترنت، وقد كان.

---

١٧ نشرت في عدد من الصحف ومواقع الإنترنت في عام بمناسبة إغلاق موقع ملتقى الإخوان.

فقد تحول الملتقى في شهور قليلة إلى أهم موقع على الإنترنت يرتاده الشباب الإخواني أو القريب منهم بل وأحيانا المخالف لهم من كل أنحاء العالم. وكانت القاعدة الحاكمة هي الحرية المطلقة في الكلام والتفكير والتعبير عن الرأي دون أي هواجس أو اعتبارات تنظيمية أو فكرية أو قانونية أو حتى أمنية، وساعد على ذلك ما تتيحه الشبكة من خصوصية بيانات الزوار.

وفي الملتقى التقت كل ألوان الطيف الإخوانية من كل أنحاء العالم (مصر، اليمن، فلسطين، العراق، الأردن، دول الخليج،وأمريكا وكندا وأوربا.. حتى ليبيا!) بلا أي فروق حتى بين ذكر وأنثى (بنت المجد وفتاة الأقصى وبنت عمرو خالد وأم جهاد مع الجبلاوي وابن الإسلام والمسلم العصري..).

وفي الملتقى جرت مناقشات وحوارات ومواجهات ربما لن يجد باحث -مثلي- مختص في دراسة الإخوان أفضل منها للتعرف على ديناميكية وتحولات الشباب الإخواني بعيدا عن التصريحات الجامدة والكلام "الساكت" الذي اعتدنا قراءته أو سماعه من معظم قيادات الجماعة في وسائل الإعلام!

كانت كل القضايا مطروحة وكل الأفكار محل مراجعة ولا أحد من قيادات الجماعة حتى مرشدها فوق طائلة النقد والمساءلة، ولأول مرة تقرأ في ملتقيات إخوانية عن أزمة الديمقراطية داخل الجماعة ووقف الانتخابات الداخلية فيها، وترى مطالبات بمراجعة لوائح الجماعة وشروط العضوية، وعن ضرورة تفعيل المؤسسات العدلية، وأزمة الجمود والتقليد داخل الجماعة، انشقاقات حزب الوسط، وسيطرة فكر ورجال التنظيم الخاص على الجماعة، والعقبات التي تواجه التجديديين فيها، وضيق الجماعة بكل من يفكر فيها حتى صارت طاردة للمبدعين .

وتطور الأمر حتى وصل إلى قضايا ومشاكل تفصيلية وتنظيمية خاصة ودقيقة مثل شكوى الأخ الذي أحيل للتحقيق في محافظته لأنه عزم المرشد مهدي عاكف على الإفطار، وشكوى أعضاء في بعض المحافظات من هجوم بعض أعضاء بمكتب الإرشاد على زميلهم عبد المنعم أبو الفتوح واتهامه بأنه قليل التربية (الإخوانية) وأن ما يقوله فيه خروج على الجماعة وأنه سيفصل منها قريبا، واتهامات عضو آخر بمكتب الإرشاد لخيرت الشاطر بالاستبداد والرغبة في السيطرة على التنظيم وأنه "عبد الناصر الإخوان"، وحكاية الأخ الذي استقال من الجماعة بسبب تسلط قائده في التنظيم الذي هو حماه! والهجوم على سكرتير المرشد وقدراته وكفاءته، وانتقادات شديدة لموقع الإخوان على الشبكة، ورد عليها بانتقاد موقع إسلام أون لاين وطريقة تغطيته لقضايا الإخوان وإنه يضم عددا من الصحفيين المرتبطين بأجهزة أمن الدولة وخاصة الزميل عبد الرحيم علي!

***

وطوال سنوات الملتقى كانت هناك معارك ومواجهات فكرية بين المقولات والرؤى الإسلامية من أقصى اليمين السلفي المحافظ إلى أقصى اليسار الثوري القاعدي! وكان كثير منها لا يخلو من الجديد بل والعبقري رغم أن غالبية زواره من الشباب الإخواني العشريني في الغالب الأعم.

ومن أهم هذه المعارك ما كان يثار من بين الشباب الإخواني (النقي) المتمسك بفكر حسن البنا وبين الشباب المنتمي أو المتأثر بطرح التيارات الوهابية والجهادية، وهي معارك كثيرا ما كانت تنقلب إلى خناقة تعج بالشتائم التي تستخدم فيها لغة أخرى (حراقة) غير تلك التي عرفناها في الخطابات الإخوانية التقليدية المحافظة.

وكان مثيرا بالنسبة لي اكتشاف كم الحراك والتنوع إلى حد التناقض في الجمهور الإخواني على عكس ما يقوله ويتصوره قادة تنظيم الإخوان الذي لا يكفون عن الحديث على الوحدة الفكرية الجامعة المانعة، ولا يعتقدون في فكرة الاختلاف والتنوع بين أعضاء التنظيم الواحد، حتى صار في وعيهم أن وجود فكرة خاصة بالعضو بداية لنشوء جيب فكري سرعان ما سينقلب لجيب تنظيمي يؤدي لفتنة من الأفضل التعجيل بوأدها!

لم يلبث الملتقى أن تخلص من عشوائية ومحدودية النشأة الأولى التي كانت تفتقد للرؤية والإمكانات التقنية والفنية،وانتقل إلى طور جديد أعيد فيه تنظيم وتبويب الموقع إلى أقسام رئيسية يتضمن كل منها ركنًا خاصًا يحمل اسم واحد من رموز الإخوان (حسن البنا، عبد القادر عودة، زينب الغزالي..)، كما بدأت المجموعة التي تديره في تطوير القدرات التقنية للموقع بما يسمح بتنظيم حوارات حية يستضاف فيها رموز الدعوة والحركة في الجماعة. وهو التطوير الذي جاء -وفق مصدر خاص قريب الصلة بهذه المجموعة- بعدما بدأت أفراد ومجموعات إخوانية في تقديم تبرعات مالية لدعمه وتطويره، وهنا كانت بداية المشكلة التي أصبحت مأساة حين استفاقت قيادة التنظيم في مصر لما يحدث!

***

كانت مسألة التمويل جرس الإنذار الذي دق في أذان القيادة فأثار فيها كل هواجس ومخاوف الاختراق الأمني والانشقاق التنظيمي التي تسكنها وتحكم عملها في كل كبيرة وصغيرة. وهي الهواجس والمخاوف التي يزداد تأثيرها حين تتعلق بوسيلة مثل الإنترنت التي لم تقبل بعض القيادات المحافظة تعامل كوادرها معها إلا بعد دراسة شرعية تجيز التعامل بها وتوظيفها لمصلحة الدعوة، وبالغت قيادات أخرى تجمع بين المحافظة والمبالغة التنظيمية في شروطه حتى طرحت للنقاش قضية استئذان الأخ العامل من مسئوله قبل إضافة أي شخص إلى برنامج الدردشة (المسنجر)!!

قبل قضية التمويل وفي البدايات الأولى كانت قيادات الجماعة تنظر للملتقى بحذر وقلق من فكرة أن يدار ملتقى للإخوان بعيدا عن سيطرة قيادة الجماعة، ومع تطور الملتقى وتصاعد وتيرة وسخونة القضايا التي يطرحها زواره بدأت بعض قيادات الجماعة المعروفة بالميل للسرية وتغليب فكرة التنظيم على الدعوة التحرك للسيطرة عليه، فطلبت -عبر برامج البالتوك- من بعض المؤسسين والفاعلين فيه معظمهم من أعضاء التنظيم إيقاف الملتقى لحين ربطه بقيادة الجماعة وهو الطلب الذي قوبل برفض تام جاء في صورة مراوغة في البداية ثم بشكل مباشر وصريح بعدما انتظم الموقع وتأسس وصار له قاعدة وزوار.

ثم كانت الوقفة الصارمة من قيادة الجماعة حين بلغها أن مؤسس الموقع قبل تبرعات من بعض الأفراد لتطوير الملتقى، إذ بدأت في اتخاذ إجراءات صارمة تجاهه حيث أحيل للتحقيق الداخلي الذي انتهى بإيقافه مؤقتا عن عضوية التنظيم وتسليم الجماعة إدارة الموقع كاملة وهو ما رفضه بقية المؤسسين الذين أصروا على استقلالية الملتقى وعدم خضوعه للتنظيم وبدأوا مراوغات تنظيمية لمنع الوصول إليهم ومنع تسليم إدارة الموقع للجماعة لتبدأ فصول المعركة.

فقد انتبه المسئولون بالتنظيم إلى هذه المجموعة ونظروا بعين القلق والتوجس إلى ثقافتها الغريبة ورؤيتها النقدية للجماعة ونزعتها الاستقلالية في التفكير رغم إصرارها على الاستمرار في الجماعة والعمل من خلالها، كما أدهشتهم قدرات هؤلاء الشباب التقنية والإدارية، والتي انعكست على موقعهم ففاق غيره من المواقع الرسمية التي تشرف عليها الجماعة وتتولى تمويلها وإدارتها بفرق عمل متفرغة.

ففي فترة وجيزة تطور ملتقى الإخوان بما يشبه القفزة الهائلة فزاد عدد زواره بدرجة مذهلة (أكثر من خمسة عشر ألف زائر) قياسا بزوار المواقع الرسمية للجماعة وأبرزها إخوان أون لاين (أو حقائق مصرية سابقا)، كما استطاع جذب قطاعات كبيرة من الشباب الإخواني بسبب سخونة وحيوية وصدق القضايا التي يناقشها ومستوى الصراحة والوضوح الذي تناقش به مقارنة مع المواقع الرسمية التي تتحدث بلغة جافة متعالية ومراوغة وتلتزم خط الدفاع الدائم عن رؤية القيادة وسياستها، ولا تقبل بأي نقد أو تصويب.وتشبه إلى حد كبير إعلام خالد الذكر صفوت بك الشريف!

وقد زادت جاذبية الملتقى بعد رفض قيادة الجماعة السماح طلب بعض الشباب فتح منتدى حواري على موقعها الرسمي (إخوان أون لاين) بما يسمح بمساحة للتفاعل والتواصل بينهم وبين قيادتهم، وهو ما يتيحه ملتقى الإخوان الذي تبنى سياسة استضافة قيادات الجماعة التنظيمية الدعوية وإدارة حوارات حية مباشرة معها تطرح فيها كل القضايا والمشكلات من دون تحفظ أو مراوغة..وعليه فقد بدأت قيادة الجماعة إجراءات تقليم أظافر الملتقى تمهيدا لغلقه!

كانت المواجهة الأولى عام 2003 عقب وفاة الشاب الإخواني مسعد قطب في أحد مقار جهاز أمن الدولة واتهام قيادة الجماعة الدولة بالمسئولية، حيث كتب بعض زوار الموقع الشباب يطالب بالتحرك لمواجهة أجهزة الأمن وتشكيل مجموعات ردع لمنازلتها!!

التقطت بعض الصحف المصرية المحلية هذه التعليقات واستغلتها في شن حملة على الجماعة مستغلة اسم (ملتقى الإخوان) للتشويش على القراء وإيهامهم بأن الإخوان بدأوا في تبني خيار العنف، على الرغم من أن الموقع لا يمثل الجماعة رسميا وهو أقرب إلى ساحات الفضفضة التي يمتلأ بها فضاء الإنترنت والتي يستطيع أي شخص من أي تيار إعلان أفكاره وقول ما يشاء. وأمام شراسة الحملة وفداحة الاتهام لم يكن أمام المستشار مأمون الهضيبي سوى إعلان عدم صلة الجماعة بالموقع وأن موقعها الرسمي هو إخوان أون لاين.

ويبدو أن شراسة الحملة التي تسبب فيها الملتقى دفعت بمؤسسيه -وكلهم من الإخوان- إلى ممارسة نوع من الرقابة الذاتية لقطع الطريق على أصحاب الأفكار والدعوات العنيفة (الجهادية) مع تأكيدهم على أن الموقع لا يمثل جماعة الإخوان.

استمر عمل الموقع وعاد إلى حيويته بعد اللغط الذي أثاره دعاة منازلة الأمن ولكن لم يعد الأمر إلى سابق عهده عند بعض القيادات التي لم يقنعها الرد السياسي للهضيبي، وهي التي لم تعرف قط الفصل بين الرسمي وغير الرسمي، ولم تستسغ فكرة أن تكون هناك مساحة لسماع آراء القاعدة فضلا عن أن يتم ذلك بعيدا عن رقابة التنظيم.

وفي العام الماضي 2004 تكرر الخطأ الفادح وأقام بعض زوار الموقع من ذوي الانتماءات الجهادية العنيفة وربما بعض شباب الإخوان أنفسهم ساحة عزاء لعبد العزيز المقرن زعيم تنظيم القاعدة في السعودية (الجزيرة العربية بتعبير القاعدة) الذي قتلته القوات السعودية، فكانت الطامة الكبرى التي استدعت إجراءات حاسمة من قيادة الجماعة.

فقد أصدر الدكتور محمود عزت أمين الجماعة بيانا يتبرأ فيه ليس من أفكار العنف ومنهجه فقط بل من ملتقى الإخوان، الذي نشرت عليه، ونشر الموقع الرسمي للجماعة (إخوان أون لاين) نص البيان وتصريحا شديد اللهجة، كما نزلت توجيهات مشددة للإخوان بمقاطعة الملتقى ومنع التعامل مع أفراده أو التبرع لهم، وهُدد مسئولو الموقع من المصريين بالتحقيق والفصل من الجماعة إذا استمروا به، فترك بعضهم الموقع التزاما أو "بعدا عن وجع الدماغ" بتعبير أحدهم! ومن تبقى منهم لم يكن أمامهم إلا أن رفعوا عن ترويسة الموقع اسم الإخوان وغيروا اسم الموقع فأسسوا بديلا عنه اكتفوا فيه باسم (الملتقى) http://www.al-multaqa.net الذي حمل تصميم ترويسته الجديدة احتجاجا صامتا.أما زوار الموقع ونشطاؤه فقد أقاموا الدنيا احتجاجا على موقف قيادة الجماعة التي "لا تعرف الإنترنت ولا تفهم منطقه!"واعتبروا أن ما جرى كان لمصلحة المواقع الرسمية والقائمين عليها.

حاول القائمون على الموقع تهدئة الأجواء وتبني سياسة جديدة أقل صداما مع قيادة الجماعة، فبدأ إيقاع الملتقى يميل للمحافظة وألغيت حوارات حية مع قيادات إخوانية محل جدل (مثل مختار نوح الذي ألغيت استضافته بعد الإعلان عنها)، وسعى الملتقى لاستضافة المرشد نفسه مراهنا على ما عرف به من مرونة وسعة صدر مع الشباب، وهو ما حدث فعلا... لكنه جاء متأخرا وبعد أن كانت القيادات التنظيمية المتنفذة قد بيتت العزم على غلقها.

***

كانت مداخلات الجهاديين دعاة العنف سببا مباشرا وظاهريا يصلح حجة لتعقب الموقع لكنه لم يكن السبب الحقيقي، فلأول مرة تشعر القيادات التقليدية خاصة في قسم التربية بأن هناك سلطة أخرى -هي سلطة الإنترنت- يمكن أن تخترق سلطتها على كوادر التنظيم بل وتتفوق عليها، سلطة أخرى مستقلة يمتلك من خلالها أعضاء التنظيم قدرات هائلة من الاستقلال عنها والخروج من قبضتها التي كانت مطلقة.

فقبل ذلك كانت المعلومات والتوجيهات وبرامج التكوين والتثقيف كلها تمر في طريق واحد: من القيادة للكوادر، وهو طريق لم يكن واردا فيه على الإطلاق فكرة المراجعة فضلا عن النقد والتعديل وربما التكذيب أحيانا.

لقد قضت الإنترنت على منهج التلقي والتوثيق الذي اعتمده الإخوان طوال تاريخهم وهو منهج يحصر صدق معلومة وصواب الفكر في التنظيم وقيادته وآلياته، ويجعل أي معلومة تأتي من خارج التراتبية التنظيمية محل شك وهي إلى الكذب أقرب. وهو المنهج الذي سمح بغياب الحقائق في كثير من قضايا الجماعة وأحداثها المهمة، فإذا بموقع يديره مجموعة شباب يكشف اللثام عنها لكل القواعد الإخوانية ويتيح لها إبداء وجه النظر فيها.

في ملتقى الإخوان تحدث الشباب عن استقالة الدكتور حامد عبد الماجد أستاذ العلوم السياسية من المكتب السياسي للجماعة، وأسرار ترك كمال الهلباوي مسئول التنظيم في أوربا للجماعة، ومعركة إخوان السودان مع الترابي.. وفي الملتقى نشرت لوائح الجماعة ومناهج التربية فيها لكل مستويات العضوية، وأوراق التيار التجديدي في الجماعة، وأهم الدراسات النقدية لمسيرتها.. وغيرها من الوثائق التي كانت تحاط بإطار " وهمي" من السرية يحجبها عن الكوادر والأعضاء، وهو سري عنهم فقط لأنه موجود ومعروف لكل الأجهزة الأمنية والمعادية للجماعة، تماما كوثائق خطة التمكين التي ضبطت في قضية سلسبيل الشهيرة والتي منعت القيادة اطلاع الكوادر عليها وحذرت من احتفاظهم بها بزعم أنها سرية رغم أنها كانت قد نشرت كاملا في مجلة المصور!!

لقد كان كسر إطار السرية على المسكوت عنه، وجر قيادات الجماعة مضطرة للحديث فيما

يثيره الشباب على الإنترنت أكبر الجرائم التي ارتكبها موقع ملتقى الإخوان والذي رأى فيه مسئول التربية بالجماعة تنظيما موازيا ومناطحا للتنظيم الأم (أطلق عليه تنظيم النت / أو تنظيم الأولاد بتوع النت) ومن ثم كانت النية في إغلاق الموقع وتصفيته وكان القرار في انتظار التوقيت المناسب.

ومع فاتحة العام الجديد اندلعت حملة كبيرة ضد المرشد العام محمد مهدي عاكف بعد تصريحات نسبتها إليه جريدة المصري اليوم وقف فيها ضد مطلب تغيير الدستور ويفهم منها تأييده لاستمرار الرئيس حسني مبارك في الحكم وعدم معارضته باعتباره "ولي الأمر" الواجب طاعته شرعا. وكانت الحملة قد بدأتها مجموعة من شباب الإخوان أرسلوا رسائل اعتراض واحتجاج عبر المجموعات البريدية على الإنترنت هاجموا فيها المرشد وطريقة إدارة الجماعة عموما وهي التي اعتمدت عليها بعض الصحف -مثل الأسبوع- في حديثها الغريب عن انقلاب وتمرد في الجماعة.

كان من أهم الرسائل تلك التي تقول:

"الأستاذ محمد مهدي عاكف فضيلة المرشد العام للاخوان رجل فاضل و متفتح ولا نزكيه على الله و لكن كل هذا لا يمنع أن نناشد الرجل أن يتقي الله فيتا نحن شباب الجماعة،فنحن نتعرض إلى هجوم ضار من باقي شباب القوى السياسية في الجامعة بسبب بعض التصريحات الغريبة لفضيلته، والرجل مظلوم في هذا الأمر ففريق العمل حوله ضعيف جدا و سكرتيره لشؤون المعلوماتية -الأستاذ الفاضل مسعود السبحي- أخ له تضحيات و لكنه ضعيف جدا في الجانب الإعلامي و غير قادر على مواكبة العصر والرجل حتى لا يجيد استخدام الانترنت كما أنه لا يجيد الخطاب السياسي المعاصر و هو ناجح جدا في الخطاب الوعظي والدعوي الداخلي، أما ترك فضيلة المرشد ليواجه الإعلام وحده بهذا الشكل و من دون مستشارين إعلاميين ومفكرين حقيقيين فهو الكارثة بعينها، ومطلوب أن يستفيد المرشد من طاقات معطلة مثل عصام العريان و أن يزيل عنه التقويمات السلبية لمشايخ الجماعة التقليديين الذين يضعفون من عصام ويعوقون من تواجده مع المرشد، فإما أن يحدث هذا أو نقضي باقي عمرنا في شكل دفاعي عن المرشد و أنه لم يكن يقصد،أو نستخدم الميكانزمات الدفاعية.

يا فضيلة المرشد، يعلم الله كم نحبك و نقرقش لك الزلط والله يا راجل يا طيب ولكن للصبر حدود و نتمنى أن تحدث تغييرات حقيقية داخل مؤسسات الجماعة، لا مجاملة في الدعوة يا أستاذنا الكريم، و صار من الضروري أن تأخذ قرار الاستعانة بمجموعة شبابية تعينك على أمر هذه الدعوة المباركة، وتوفر على الجماعة آلاف الجنيهات التي يتم صرفها سنويا على ذوي الإمكانات الضعيفة من الكوكبة التي تحيط بفضيلتكم و لا يمكنها أن تستوعب متغيرات العصر،خاصة و أنهم -حفظهم الله- ما زالوا يعيشون في عصور ما قبل التاريخ.

كان أسلوب الرسائل وطريقتها جديد تماما على الجماعة فكانت الفرصة سانحة للحديث عن "تنظيم الأولاد بتوع النت" الذي ألقيت عليه مسئولية الحملة، وصدر القرار بوقف شريان هذا التنظيم أو رأس الحية: ملتقى الإخوان.

وقبل أيام فوجئ زوار الملتقى بعدم وجود الموقع على الشبكة تماما، ثم برسالة تقول:

الأخوة والأخوات أعضاء الملتقى الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

ونعتذر عن هذا العطل المفاجئ لسيرفر الموقع المستضيف.. والذي أدى إلى تعطل كل المواقع المركبة عليه، وما زالت هناك محاولة لاستعادة قاعدة البيانات الخاصة بالملتقى.. وإن شاء الله تتوج الجهود بالنجاح بفضل دعواتكم..

كانت الرسالة محاولة للتعتيم على ما جري، فقد قتل الملتقى ودفن معه سره ولم يعد يتحدث عنه أحد إلا بعض الساعين للبحث عن الأسرار.

تحدث إلى أحدهم مؤكدا أن الإغلاق تم بعد ضغوط كبيرة من قيادة الجماعة على أصحابه، ثم جائتني رسالة من آخر بعنوان "عهد الأستاذ مهدي عاكف.. الذي لم يقصف فيه قلم!!!!" ويتساءل فيها بمرارة من شاب تصادر حريته وتطحنه رقابة الجهات السيادية أينما ذهب، وتلاحقه الحكومة أينما حل: حكومة النظام أو حكومة الإخوان، لقد كان سؤال الشاب: أين موقع ملتقى الإخوان؟ هل تم إغلاقه من جهات سيادية في النظام، أم جهات سيادية في الجماعة؟

إلي أين يسير قطار التجديد الإخواني حين يغادر محطة التنظيم؟[18]

إلي أين يسير قطار التجديد في الإخوان المسلمين حين يغادر التنظيم دون أن يخاصم المشروع الإسلامي؟ يبدو طرح هذا السؤال ضروريا إذا ما علمنا أن كل مشروعات التجديد التي قادها أعضاء سابقون بالحركة لم تجاوز الخروج على التنظيم إلى مفارقة المشروع الإسلامي والتحول إلى طرح أو مشروع أيدلوجي مغاير كما يحدث مع المنتمين لحركات أيدلوجية أخرى كالماركسية مثلا.

وتستحق حركات التجديد والخروج على المشروع الإخواني أن تدرس في ذاتها لمعرفة الآليات والسياقات التي تحكمها والنهايات التي انتهت إليها لكننا نكتفي هنا بإلقاء الضوء على تجربتين مهمتين في تاريخ محاولات التجديد يختلفان في أن إحداهما ظلت وثيقة الصلة بالحركة مارست تأثيرا عميقا عليها وعلى الحالة الإسلامية عامة في حين أن الثانية سرعان ما تحولت إلى طرح ومشروع يهدد الحركة الأم وتضاءل تأثيرها -الذي كان ينتظر أن يكون عميقا- داخل الحركة، ورغم أن إعلان التمسك بالمرجعية الإسلامية ظل يجمعهما.

إلا أن فروقا كبيرة ونوعية في تصور طبيعة هذه المرجعية وحدودها وتفاعلها مع مرجعيات أخرى جعل منهما تجربتين مختلفتين يستحقان التوقف أمامها كثيرا.

***

في عام 1947 اجتمع عدد من شباب الإخوان المسلمين وتناقشوا فيما بينهم في أوضاع جماعتهم التي كانت قد وصلت إلى ذروة نشاطها واستطاعوا رغم الزخم والضجيج الذي أحدثته حركة الجماعة المتسارعة الواسعة في كل أنحاء البلاد أن يضعوا أيديهم على موطن الداء ومكمن الخطر الذي ستعاني ويلاته الحركة الإسلامية -فيما بعد- لعقود طويلة إذ اكتشفوا أن جسم الحركة يتمدد بسرعة مذهلة في حين يعاني عقلها بطئا في النمو، وأن أنشطة الجماعة السياسية والاجتماعية بل والعسكرية المسلحة بعد أن صار لها جناح عسكري تزيد بعشرات المرات عن الفكري والثقافي وأن المصادر الفكرية والثقافية المفترض أن تغذي كوادرها وقواعدها محدودة ويغلب عليها التقليدية والتكرار والذي يفتقد للإبداع والتجدد.

ورغم حداثة سن هؤلاء الشباب الذين كانت أعمارهم تراوح العشرين بقليل قرر جمال الدين عطية وعبد العظيم الديب ومحمد رشاد رفيق سالم وعبد الحليم محمد أحمد... وغيرهم أن يأخذوا المبادرة لتصحيح مسار الحركة الإسلامية وأسسوا ما عرف تاريخيا بجماعة "المشروع"

---

١٨ نشرت في عدد من الصحف ومواقع الإنترنت في مناسبة مرور ثلاثين عاما على صدور مجلة المسلم المعاصر، وفي مناسبة صدور كتاب "الإسلاميون التقدميون".

والتي اتجه أفرادها لتكوين أنفسهم فكريا وثقافيا بشكل أكثر انفتاحا وتجديدا عما استقر عليه الوضع في أسلوب التثقيف والبناء الفكري في جماعة الإخوان فبدأوا ربما لأول مرة في تاريخ الجماعة التتلمذ على عدد من المثقفين والمفكرين والعلماء من خارج الجماعة وبدأ أفراد هذه المجموعة في حضور صالونات عباس محمود العقاد والعلامة الشيخ محمود شاكر، وغيرهم ممن لم تكن صلتهم بالإخوان ترشحهم لن يكونوا مصادر فكرية يعتمد عليها في عملية البناء والتثقيف داخل هياكل الجماعة.

ولأن الخطوة كانت جريئة وجديدة تمت في سرية بالغة بعيدا عن القيادات التقليدية للجماعة خوفا من معارضتها ولم يطلع عليها سوى بعض القيادات التي كانت معروفة بالمرونة واتساع الآفاق مثل د. عبد العزيز كامل الذي كان حسن البنا يعده ليكون نائبا له ثم صار بعد ذلك وزيرا للأوقاف في عهد عبد الناصر والذي أبدى تفهما مع هؤلاء الشباب الذين طوروا مشروعهم لإحداث حالة من الانفتاح والتجديد الفكري داخل الإخوان وعرض هؤلاء الشباب مشروعهم على مؤسس الجماعة ومرشدها الأول الإمام حسن البنا بعد ذلك فتفهمه ورأى فيه نقلة جديدة تحتاجها الجماعة التي كانت روح التشدد والجمود قد بدأت تسري فيها بعد تضخم الجهاز العسكري- النظام الخاص- وهيمنة قياداته وسيطرتهم على حركة الجماعة لكن تسارع الإحداث بعد صدور قرار حل الجماعة وقيام بعض شباب النظام الخاص باغتيال محمد فهمي النقراشي رئيس الوزراء ثم ثأر الحكومة باغتيال حسن البنا نفسه أحدث اضطرابا واسعا داخل هياكلها وتدهورت الأوضاع فيما بعد الصدام مع السلطات واعتقال عدد من هؤلاء الشباب وعلى رأسهم جمال الدين عطية أحد أركان المشروع والذي كان سكرتير حسن البنا وهو ما زال طالبا في الجامعة.

ورغم أن فكرة الانفتاح على مصادر فكرية وثقافية أخرى من خارج الإخوان انتشرت واكتسبت أنصارا جددا في أوساط الجماعة خاصة بين الشباب أمثال القرضاوي وعبد الحليم أبو شقة وأحمد العسال وهارون مجدي..... إلخ.

إلا أن قيام الثورة ونشوب الصراع بين قيادتها وقيادة الجماعة كان الضربة القاصمة التي شتت هذه المجموعة فتفرقت في أنحاء العالم ضمن حركة هجرة جماعية في صفوف الإخوان.

وفي بلاد المهجر الإخواني حاولت جماعة المشروع التواصل فكريا فبدأ أفراده في البحث عن صيغة تتناسب وحالة التشرذم بين البلاد المختلفة التي يعيشون فيها وكانت أنسب وسيلة لاستمرار مشروع التجديد والانفتاح الفكري للحركة الإسلامية هو إصدار مجلة فكرية متخصصة تكون بمثابة المنتدى الفكري الذي يجتمع أعضاؤه على صفحات البحوث والدراسات بعد أن حال تفرقهم في البلاد دون اللقاء المباشر فكانت مجلة المسلم المعاصر الفصلية.

كان صاحب الفكرة جمال الدين عطية الذي عاش سنوات طويلة متنقلا بين انجلترا وسويسرا ولوكسمبورج والكويت وقطر حتى استقر في لبنان وحصل على الجنسية.

فقد استطاع مستغلا أجواء الحرية التي كانت تعيشها لبنان في أوائل التسعينات الحصول على ترخيص بإصدار مجلة كان هو صاحب الامتياز ورئيس التحرير فيها.وفي بيروت كانت إدارة المجلة وبينها وبين الكويت والقاهرة تنقلت الطباعة حسب الظروف السياسية والمالية. وشارك في تأسيس المجلة أسماء من الوزن الثقيل في الساحة الإسلامية مثل أبو الوفا التفتازاني وإسماعيل الفاروقي وعيسى عبده ومحمد الغزالي ومحمد عبد الهادي أبو ريدة ومحمد كمال جعفر وعبد الحليم أبو شقة ومحمود أبو السعود وصدر العدد الأول من المجلة في شوال سنة 1394 نوفمبر سنة 1973 مجلة فصلية تعالج شئون الحياة المعاصرة على ضوء الشريعة الإسلامية كما كتب على غلاف العدد.

ومنذ بدايتها طرحت أسئلة النهضة وقضايا التجديد وأثارت إشكاليات ما زال يعانيها الفكر الإسلامي مثل أزمة العقل المسلم وتقديس التراث والسنة التشريعية وغير التشريعية وحقوق الإنسان في الإسلام والإسلام حركة الحضارة والاجتهاد في أصول الفقه وغيره من القضايا التي لم تحسم إلى الآن في المعسكر الإسلامي.

وتحولت المجلة إلى ما يشبه المنتدى الإسلامي الحي والذي يستوعب الجميع على اختلافهم فكتبت في المجلة طوال عمرها الذي جاوز الربع قرن معظم الأسماء الإسلامية الكبيرة أو التي صارت كبيرة بعد ذلك فكتب فيها القرضاوي وعماد الدين خليل وعبد الله بوعزة ومحمد حمدي زقزوق وغيرها من الأسماء التي تغطي معظم أنحاء العالم الإسلامي وتمثل أغلبية مدارسه واتجاهاته الفكرية.

واعتمدت المجلة سياسة إلقاء الأحجار لتحريك المياه الراكدة في ساحات الفكر الإسلامي فأطلقت بعض أفكار التي أحدثت ضجة وأشعلت معاركة طاحنة بين الإسلاميين أنفسهم مثلما فعل مقال فتحي عثمان في العدد الأول والذي أطلق فيه فكرة اليسار الإسلامي التي تلقفها بعض الشباب في تونس ومصر وبلدان أخرى وطوروها لتصبح عنوانا على اتجاه فكرة بزواج بين الفكر اليساري والعقيدة الإسلامية حتى أن حسن حنفي أصدر بعدها مجلته الشهيرة اليسار الإسلامي والتي توقفت بعد عدد واحد واستمرت المجلة طوال عقد السبعينات ثم الثمانينات تشارك بقوة في حركة الفكر الإسلامي وتغذيها غير أنها حالة حوار وتفاعل خلاق وانفتاح على تيارات فكرية أخرى غير أنها تدريجيا بدأت تأخذ الشكل التقليدي الأقرب إلى مجلة بحث تفتقد للحيوية التي كانت عليها وفقدت كثيرا من تأثيرها في ساحة الفكر الإسلامي بعد أن كانت عنوان التجديد والانفتاح فيه.

كما فتحت المجلة أبوابا للتواصل مع التيارات الفكرية غير الإسلامية في وقت كان الاستقطاب الإسلامي العلماني آخذا في الظهور وهو ما دفع كتابا من اتجاهات علمانية إلى الاحتفاء بها والكتابة عنها كمنبر للحوار مثلما فعله السيد ياسين الذي عرف بها في مقال كبير بمجلة الطليعة اليسارية.

أسباب كثيرة إدارة ومالية وشخصية أيضا ربما كانت وراء تراجع الدور التجديدي الذي كانت تلعبه المجلة ولكن يبدو أن ما أصابها كان جزء من حالة جمود وركود عامة يعيشها العالم العربي والإسلامي لم ينج منها أحد حتى أصحاب المشروع التجديدي الأول في تاريخ الحركة الإسلامية المعاصرة.

***

طوال تاريخه كان الفكر والفقه الإسلامي كما يرصد المفكر والمؤرخ الإسلامي "طارق البشري" يتجدد من داخله ومن مادته، وكان جديده يخرج من قديمه بأساليبه نفسها ومناهجه ومنطقه في التجديد، وكان كل فقيه أو مفكر مجدد يخرج من عباءة سابقيه بعد أن يكون قد استوعب نظراتهم ومناهجهم، وأضاف إليها بما يتفق وتحديات عصره، لكن كان الوضع مختلفًا بالنسبة لتجربة الإسلاميين التقدميين الذين حاولوا التجديد خارج القاعدة الأصلية للفقه والفكر الإسلامي، وبعيدًا عن الأصول والثوابت التي قامت عليها، بل ووفق مرجعيات أخرى تختلف مع المرجعية الإسلامية، بل وتتناقض معها.

والإسلاميون التقدميون تجربة فريدة ونادرة في تاريخ الحركات الإسلامية وحركة التجديد الإسلامي في القرن العشرين وقيمتها ليست كرقم أو إضافة تنظيمية وحركية، فقد كانت فاشلة ومتعثرة بهذا المعيار وبشهادة أصحابها، فلم تسجل رقمًا في المعادلة التنظيمية للحركة الإسلامية، ولم تشكل أي إضافة لها على المستوى الجماهيري، فقد بدأت -وأظنها انتهت- قليلة الأنصار ضعيفة التأثير والفعل بكل المعايير الحركية والجماهيرية، وإنما تتركز قيمتها في كونها النموذج الوحيد بين فصائل الحركة الإسلامية المعاصرة لمحاولة التجديد خارج الأصول والقواعد الثابتة للفكر والفقه الإسلامي.

والإسلاميون التقدميون هم نواة لما صار يعرف بعد ذلك باليسار الإسلامي، وقد ظهر هذا الاتجاه في تونس قبل عقدين من الزمان، ولم يكتب عنها باستثناء هذا إلا باللغات الأجنبية باستثناء كتاب "الإسلاميون التقدميون" الذي كتبه صلاح الدين الجورشي وصدر عن مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وكان المؤلف أحد الذين أسسوا لهذا التيار بعد أن انفصل عن حركة الاتجاه الإسلامي (الإخوان المسلمون بتونس).

لم يكن الأمر في البداية مخططًا له، ولم يكن هناك مشروع أو نظرية كاملة ومتكاملة للتجديد خارج الإطار وبعيدًا عن المرجعية الإسلامية، وإنما كانت البداية بتساؤلات بسيطة عن إشكاليات الهوية والثقافة والحداثة وغيرها من الأسئلة التي ولدتها عقلية محاورة ونقدية ومتسائلة تسعى للخروج على بناء تنظيمي، يصعب فيه إدارة الخلاف بشكل ديمقراطي يحتوي الجميع.

وكانت سلسلة التساؤلات محاولة أو تحركًا لمواجهة ما يمكن أن يسمى بحالة الجمود التي كانت تعانيها الحركة الإسلامية، وخاصة في تونس، وكلها انتهت كمشروع مغاير تمامًا للحركة

وخارج عنها وعن بقية الحركات الإسلامية السنية الأخرى. وبدا الأمر أن مجموعة الإسلاميين التقدميين حاولت أن تعالج خطأ الجمود، فارتكبت خطيئة التضييع والتبديد، تبديد كل القواعد والثوابت الإسلامية التي بدونها يمكن أن توصف حركتهم التجديدية بأي صفة، أبعدها الصفة الإسلامية!.

والبداية كما يسرد المؤلف كانت مع اصطدام أعضاء حركة الإسلاميين التقدميين مع أفكار الشهيد "سيد قطب" الذي كان ينظر إليه باعتباره المفكر الأول وربما الأوحد للحركة الإسلامية، والذي صاغ لها مشروعًا متكاملاً يتجاوز بها الإطار المحلي، ويضعها ضمن منظور عالمي بما جعله المصدر الرئيسي للأفكار في الحركة الإسلامية بمختلف فصائلها.

وقد بدأ الصدام مع رؤية سيد قطب للتغيير والتي كانت في نظر الإسلاميين التقدميين تمثل قفزًا فوق التاريخ والواقع، ثم امتدت لتشمل بقية منظومته الفكرية بأفكارها الرئيسية الحاكمية، الجاهلية، والعزلة الشعورية.. ولم يتوقف الأمر عند سيد قطب وأفكاره ولم يقتصر النقد على نقاط الخلل الفكرية أو التربوية أو الحركية التي كانت تعانيها الحركة، بل كرّت المسبحة واندفعت مجموعة الإسلاميين التقدميين لمناقشة ونقد كل منظومة أفكار الإخوان المسلمين وبقية الحركات الإسلامية السنية الأخرى، بحيث انتهت إلى نقد مجمل أفكار الأيدلوجية الدينية المؤسسة لها، ونقض المنظومة السلفية التي تمثل القاعدة التي تقوم عليها كل الحركات الإسلامية السنية في العصر الحديث.

وكانت نقطة الخروج الأساسية هي سلطة النص الديني المقدس والتي تمثل في المنظومة السلفية سلطة مطلقة، في حين لم يسلّم الإسلاميون التقدميون بهذه السلطة المطلقة، فتجاوزوها وخرجوا عليها لحساب العقل والمصالح المعتبرة وغير ذلك من مبررات الخروج على سلطة النص الديني المقدس، والمفارقة أن الخروج على هذه السلطة بدأ بتبني نظرية المقاصد التي تم توسيع حدودها والمبالغة فيها بشكل أخرجها تمامًا عما كان يعنيه الإمام الشاطبي في الموافقات.

ومن ناحية أخرى، عمل أعضاء المجموعة على الانفتاح على مصادر أخرى للفكر والثقافة غير المصدر الإسلامي الذي لم يَعُد بدوره مقتصرًا على المذهب السني فقط، بل تنوع ليشمل الشيعة والمعتزلة وغيرها من المذاهب الإسلامية الأخرى، وحاولت المجموعة صياغة رؤية أو ثوليفة جديدة من مصادر دينية وثقافية وفكرية مختلفة، واستعانوا فيها بمرجعيات أخرى غير إسلامية بما فيها الماركسية التي أثرت في رؤيتهم للمسألة الاجتماعية والاقتصادية إلى حد كبير، وكانت أول تجربة إسلامية تعتمد الماركسية كمصدر فكري لها، فأثمرت ما صار يعرف باليسار الإسلامي.

تجربة الإسلاميين التقدميين أثارت جملة من الأفكار والإشكاليات وتفجرت بسببها نقاشات

مثيرة في أوساط الحركة الإسلامية في تونس وفي المنطقة العربية، من خلال ما عرف بعد ذلك بتيار اليسار الإسلامي الذي ظهر في بعض البلدان العربية كامتداد لتجربة الإسلاميين التقدميين بتونس، وهي إشكاليات وأفكار يرى أصحابها أنها ما زالت مثارة ومطروحة على الحركات الإسلامية بحيث لا تستطيع تجاوزها والقفز عليها أو التوصل إلى حل، استنادًا إلى المناهج التقليدية السائدة والمعتمدة لديها، ومن أهمها: قضايا المرأة، الحداثة، النقابات، العمال، والموقف من الغرب، وغيرها من القضايا الحارقة والمتفجرة.

وقد أسهمت عدة روافد فكرية وثقافية في تشكيل وعي مجموعة الإسلاميين التقدميين، خاصة في بداية نشأتهم، ومن أهمها مجلة "المسلم المعاصر" في بداية ظهورها، وكتابات "فهمي هويدي" الأولى، ومؤلفات "فتحي عثمان" و"حسن حنفي" ومحاضرات "حسن الترابي"، والأعمال الكاملة لرموز النهضة العربية كـ "الكواكبي" و"الطهطاوي" و"الأفغاني" و"محمد عبده".. وكتابات الفيلسوف الهندي "محمد إقبال"، كما يرصد أهم مصادر الفكر العالمي التي أثرت في أفكار المجموعة.

أفادت التجربة الكثير وتبنّت أطروحات نجحت في إثارة القضايا الهامة والمتفجرة، لكنها لم تستطع صياغة منظومة فكرية متكاملة الحلقات والرؤى، وربما أجاد الإسلاميون التقدميون في فتح الأبواب لقضايا مختلفة لكنهم لم يستطيعوا إكمال السير فيها، فتركوا ملفات ضخمة بدون معالجات كاملة في قضايا سياسية وتراثية وتاريخية وعقائدية واقتصادية وفكرية واجتماعية..

انتهت تجربة الإسلاميين التقدميين إلى التهميش والانزواء، وكانت المفارقة أن أكثر الذين لم يتفاعلوا مع هذه التجربة أو يمدّوا إليها جسور التفاهم والحوار هم أبناء التيارات غير الإسلامية التي انفتحت عليها التجربة، وخاصة اليسار والماركسية تحديدًا؛ إذ إنهم كبقية أبناء النخبة العلمانية التي هيمنت على تونس منذ عقبة "الحبيب بورقيبة" فضلوا القطيعة المعرفية الشاملة مع كل ما هو إسلامي حتى ولو كان في صدره توليفة إسلامية يسارية.

وعلى كل، فقد عاشت تجربة الإسلاميين التقدميين كنبت غريب وانتهت كمجموعة من البحوث والنقاشات والأوراق التاريخية في أرفف المكتبات، ولم يكتب لها أن تستمر في وعي الجماهير المسلمة بسبب خروجها على الثوابت المعتمدة لديها.

بين الحزب والجماعة ..صورة الإخوان للمستقبل[19]

ما الصورة التي يراها الإخوان المسلمون في مصر لمستقبلهم؟ هل يرون المستقبل في صورة الحزب السياسي الذي يتطلبه واقع جديد صار فيه الإخوان الرقم الأهم في المعادلة السياسية؟ أم مازالوا يتمسكون في أن يبقي الإخوان على حالهم: جماعة فوق الحزب ودون الدولة؟ هذا هو السؤال الأكثر حضورا ليس على أجندة المراقبين والمهتمين بل وعلي أجندة قطاع واسع من الإخوان المسلمين أنفسهم وهذا هو المثير والذي يستحق التوقف عنده.

لم تكن قضية وضع الجماعة تشغل بال الإخوان كثيرا إن في حقبة الثمانينيات التي شهدت مدًا واسعا للحركة الإسلامية شغلها بالعمل الآني عن جدل المستقبل، أو في فترة حقبة التسعينيات التي تعرضت فيها الحركة للملاحقة ومنعت من العمل العام فصار هم البقاء والوحدة مقدما على سؤال المستقبل الذي صار ترفا لا تحتمله وضعية المصادرة والملاحقة التي تعيشها الحركة.
ولكن مع تصاعد جدل الإصلاح شهدت مصر انفراجة سياسية بدأت في ربيع 2005 ووصلت قمتها في الانتخابات البرلمانية التي نال فيها الإخوان خمس مقاعد البرلمان، وكان من متطلبات هذه الانفراجة أن يصبح سؤال الإخوان ومستقبلهم على رأس الأجندة؛ فيخرج السؤال عن دوائر البحث والتحليل ليصبح مادة للنقاش ليس فحسب بين الفرقاء السياسيين ومنهم المتشكك في الإخوان، بل وداخل الجماعة نفسها وهو الأمر الذي كان محرما من قبل، وكان طرحه بمثابة إعلان بالخروج على واحدة من أهم ثوابت الانتماء للإخوان المسلمين.
المفارقة أن إدارة النقاش بدأها الكاتب والمفكر القبطي رفيق حبيب ابن رئيس الهيئة الإنجيلية السابق والمقرب من دوائر صنع القرار في جماعة الإخوان، والذي افتتح النقاش بسلسلة مقالات في هذا الشأن نشرتها وقتها جريدة أفاق عربية القريبة من الجماعة وموقع إخوان أون لاين الناطق باسمها، ثم تلاها بإدارة جلسة نقاش نظمها مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز التابع للجماعة أيضا، بعنوان "الحركات الإسلامية بين الجماعة والحزب" في الأول من أغسطس 2005، وبدا أن إثارته للقضية تعكس الرغبة الإخوانية في أن يكون طرحها من قبل قريبين من الجماعة وليس من داخلها تجنبا لإثارة القواعد.
طرح القضية للنقاش علانية من قبل الإخوان يأتي إدراكا بأن اللحظة الراهنة تجعل تأجيله صعبا ومرفوضا ليس من فرقاء المشهد السياسي فحسب، بل ومن أبناء الجماعة نفسها، فالدخول الكثيف للإخوان في العمل السياسي جعل قضية تأسيس حزب سياسي يمثل الجماعة أو تؤول إليه مستقبلا أمرا ملحا وبحاجة لتحديد موقف صريح. هذا فضلا عن ضرورة الإجابة على تساؤلات تتعلق بأهمية حسم العلاقة بين الدور السياسي والدور الدعوي الذين بدا أن التداخل

١٩ نشرت في يناير من عام ٢٠٠٧ أثناء الجدل حول مستقبل الجماعة

بينهما صار بحاجة إلى فض اشتباك.
ويمكن أن نلاحظ أن هناك استجابتين في هذا الصدد تمثلان جناحي الجماعة: السياسي والدعوي. الجناح الدعوي التقليدي في الجماعة يري أن الحديث عن تحول الجماعة لحزب هو خروج على المشروع الإسلامي الذي بدأه الإمام المؤسس حسن البنا، وأن العمل السياسي مهم لكن لا ينبغي أن تقتصر مهمة الجماعة عليه، فالجماعة كما أسسها وكيما ينبغي أن تستمر هي "هيئة إسلامية شاملة هي دعوة سلفية وطريق سنية وحقيقة صوفية وهيئة سياسية وجماعة رياضية ورابطة علمية وثقافية وشركة اقتصادية وفكرة اجتماعية.."، ولا يمانع هذا الجناح من حيث المبدأ في تقنين وضع الجماعة لكنه لا يعبأ كثيرا بهذا الملف؛ إذ أن شرعية الجماعة وقانونيتها تستمده من شرعيتها الدينية وشرعية الأمر الواقع وليس من موافقة النظام خاصة مع غياب قواعد واضحة لمنح الشرعية القانونية أو حجبها.

أما جيل الوسط والذي يقود العملية السياسية داخل الجماعة فيري أن الوضع الطبيعي للجماعة هو أن تتحول لحزب سياسي يخضع للقوانين والأطر واللوائح التي تنظم العملية السياسية تخضع علاقات أفراده وتصرفاتهم لما يحكم علاقات وسلوك المندرجين في الأحزاب السياسية. ويخضع الحزب الجديد لرقابة مالية وقانونية كاملة، وينهي أي ارتباطات له خارج القطر بما يعني إنهاء التنظيم الدولي الذي ينسق بين التنظيمات الإخوانية في الأقطار المختلفة وتحويل هذا التنظيم إلى ملتقى فكري ثقافي للتواصل بين كالأحزاب والتنظيمات التي تحمل الفكر الإخواني على غرار المؤتمر القومي العربي الذي يجمع الأحزاب والتنظيمات القومية أو منتدى الاشتراكية الدولية الذي آلت إليه تنظيمات الشيوعية.

يتشكك أصحاب الرؤية التقليدية المتمسكة بالإبقاء على الجماعة في صورتها الحالية في نوايا النظام ولا يثق فيه، ويراهن على أن ضمانة المشروع الإسلامي هي في بناء تنظيم قوي ومتماسك خارج سيطرة النظام ومن ثم قدرته على تفكيكه أو توجيهه، ويري أن على الجماعة أن تأخذ العظة من وضعية الأحزاب المصرية "الكرتونية" الفاقدة للاستقلالية والفاعلية والتي لا تمثل أي وزن في المعادلة السياسية في البلاد.
أما التيار الداعي إلى التحول في اتجاه تأسيس حزب سياسي فهو يراهن على ضرورة الدفع باتجاه إصلاح النظام السياسي وإجباره على القبول بدمج الحركة الإسلامية داخله، ويري أن الحركة الإسلامية نفسها هي التي يجب أن تأخذ بزمام المبادرة، وأن تدفع بالنظام وبقية الفرقاء السياسيين إلى هذا الخيار وتمهد لذلك، وهو يؤمن بأن قوة الحركة الإسلامية الحقيقية تكمن في أن تكون جزءا من النسيج الاجتماعي والسياسي في البلاد لا أن تظل استثناءا أو خروجا عنه.

ينتمي التيار المتمسك بالجماعة والرافض للحزبية أو المتشكك فيها إلى ما يعرف بالتيار التنظيمي التربوي في الجماعة وهو الذي ينتشر في الأقسام المسئولة عن التربية والتكوين ونشر الدعوة في الجماعة، ومعظم أبنائه ممن دخلوا الجماعة من بوابة الدعوة ولم يعرف لهم حضور مميز في العمل السياسي، في حين ينتمي التيار الداعي إلى فكرة الاندماج في بنية النظام السياسي إلى التيار المسيّس في الجماعة خاصة من جيل الوسط الذي بدأ العمل الإسلامي في الجامعات المصرية في حقبة السبعينيات ثم قاد حركة دخول الإخوان إلى العمل العام في المجالس المحلية والنيابية.

***

الخلاف بين الدعوي والسياسي أو تيار الجماعة وتيار الحزب مازال داخليا ويدار بطريقة هادئة خاصة وأن القبول بالإخوان -جماعة أو حزبا- مازال محل رفض من النظام، والذي يستطيع -وحده- حسم هذا الخلاف فهو المسيطر تماما على لجنة شئون الأحزاب التي تمنح الترخيص بالحزب، كما أن هناك -وهذا هو الأهم- الكلفة السياسية التي يفترض أن يتحملها الإخوان في حال قرروا التحول من جماعة خارج بينة النظام السياسي ورقابته إلى حزب سياسي.
والقناعة المستقرة أن تياري الدعوة والسياسة سيتعايشان داخل الإخوان حتى تتغير المعادلة السياسية ويصبح حق تأسيس الأحزاب متاحا للجميع، وساعتها فقط يمكن أن يحسم مستقبل الإخوان المسلمين ما بين الحزب والجماعة، وربما نشهد أحزاب وجماعات للإخوان المسلمين.

هل تقبل أمريكا بالإسلاميين؟[20]

ربما كان هذا سؤال اللحظة الذي فرضه تجاوز الحديث الأمريكي حد التلميح إلى التصريح بأنه لا ممانعة أمريكية من وصول الإسلاميين للسلطة، وهو ما يستدعي البحث عما إذا كان هذا تحولا حقيقيا في الموقف الأمريكي من الإسلاميين؟ أما أنه إشاراتٍ تهديد في إطار الضغوط المتصاعدة على الأنظمة الحاكمة.

***

وأتصور أن أول خطوات محاولة الإجابة على السؤال تبدأ بضرورة مراجعة الرؤية التقليدية التي تتلبسنا حين نتحدث عن أمريكا والإسلاميين باعتبار أن العداء والكراهية هو سيد الموقف في حين أن أمورا تغيرت ومياها جرت في نهر العلاقات بين "الشيطان الأكبر" و "الخطر الأخضر" تقول إن الحال لم يعد كما كان.

ولفهم وقائع ما جرى في نظرة الأمريكان للإسلاميين لابد من التوقف عند أحداث 11 سبتمبر فقد أثار الحدث هزة عنيفة في المجتمع الأمريكي تجاوزت الغضب على الإسلام والمسلمين إلى الدعوة لإعادة النظر في السياسة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي، فقد نظر الأمريكيون فوجدوا أن أكبر وأقسى ضربة وجهت لهم في تاريخهم جاءت من مواطني دول إسلامية تصنف باعتبارها حليفة استراتيجية للولايات المتحدة وهي السعودية ومصر، فالتسعة عشر شابا الذين قادوا "غزوة" مانهاتن الشهيرة وأطاحوا بالبرجين كانوا جميعا من مواطني البلدين الحليفين، والقياداتان الكبريان لتنظيم القاعدة الأكثر عداء لأمريكا والذي يقود ضدها مواجهة باتساع العالم هما من أبناء هاتين الدولتين الحليفتين (المنشق السعودي أسامة بن لادن والقيادي المصري أيمن الظواهري)، وحتى أبو مصعب الزرقاوي الاستثناء الوحيد في تنظيم القاعدة جاء من بلد ثالث حليف أيضا هو الأردن!

أتصور أن المفارقة في هذا المشهد العبثي أثارت تساؤلا أمريكيا يبدو -على الأقل في وجهة نظر الشارع الأمريكي- بديهيا: لماذا جاءتنا الضربة النكراء من الدول الحليفة؟ وماذا فعل هذا التحالف الاستراتيجي الذي امتد أحيانا -كما في الحال السعودية- لأكثر من نصف قرن سوى أنه جلب لنا الدمار والعنف؟!

وأتصور أيضا أنه كان من السهل أن يتوصل الأمريكان -وهو تعميم أقصده- إلى نتيجة بسيطة، تتمثل في أن النظم التي تحكم هذين البلدين -مثل معظم بلاد المنطقة- هي نظم ديكتاتورية

---

٢٠ نشرت في عام ٢٠٠٥ بعد تصاعد الحديث عن موقف أمريكا من الإسلاميين.

مستبدة تعتمد سياسية القهر والتسلط على شعوبها، وأن ديكتاتورية هذه النظم هي التي أفرزت أكبر موجة كراهية وعداء تحولت إلى عمليات إرهاب وانتقام من كل ما ومن له صلة بأمريكا التي صارت راعية أنظمة ديكتاتورية ضيقت الخناق على أي معارضة سلمية فلم يعد نافعا معها إلا منطق التغيير من فوهة البندقية الذي يتنباه الظواهري وابن لادن وأمثالهما وهم ليسوا إلا ثمارا لانسداد أفق التغيير السياسي في بلديهما.

وعليه -وعلى عكس ما يرى الكثيرون- كانت غزوة 11 سبتمبر أول ما غير الطريقة الأمريكية في النظر إلى قضية التغيير السياسي في المنطقة العربية وموقع الإسلاميين في معادلته، وبطبيعة الحال فإن المقصود بالإسلاميين الذين ستتغير صورة الأمريكان تجاههم الفصيل الذي يقبل بالعمل السياسي السلمي ويرفض العنف وليست حركات العنف المسلحة التي قامت بضربة مانهاتن.

***

وأتصور أن متغيرا مهما حدث في نفس اللحظة فك كثيرا من الإشكاليات التي كانت تطرحها مسألة السماح للإسلاميين المعتدلين بالمشاركة السياسية وما تثيره من احتمال وصولهم للسلطة في حال حدوث أي انتخابات حرة نزيهة في العالم العربي، وكان المتغير قد فرضه نجاح تجارب إسلامية كانت معتدلة ومقبولة غربيا وعلى رأسها التجربة التركية وبدرجة أقل التجربة المغربية.

ففي تركيا صعد الإسلاميون من دون أي مشاكل أو أزمات أو تغيير مفاجئ سواء على صعيد الأوضاع الداخلية أو الخارجية خاصة تلك التي تتعلق بموازين العلاقات الدولية والاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، فجاء تقلد حزب العدالة والتنمية الإسلامي لسدة الحكم حلا لحالة الفوضى السياسية التي أفرزها انهيار الأحزاب العلمانية التقليدية وضعف ثقة المواطن التركي وأمله فيها، وكان الإسلاميون بمثابة ضمانة لاستقرار الأوضاع في تركيا البلد الاستراتيجي بالغ الأهمية للولايات المتحدة خاصة وأن وصولهم للسلطة بث الثقة وحال دون انهيار اقتصادي كان منتظرا (لديهم أهم وأكبر تجمع لرجال الأعمال: الموسياد)، كما ساعد على تقليم أظافر الحسكر الذين مل الأمريكيون غباءهم وسفور تسلطهم ونبشهم الأحمق في كل تضاريس المجتمع، وعلى عكس القوميين وجنرالات الجيش كان المطلب الرئيسي على أجندة الإسلاميين قيادة بلدهم للحاق بقطار الاتحاد الأوربي الذي أبت أمريكا إلا أن تحجز لتركيا مقعدا فيه (نفذ الإسلاميون كل الشروط و المطالب الأوربية حتى لو تعارضت مع الشريعة الإسلامية : إلغاء عقوبة الإعدام).

ولم يختلف الحال كثيرا في المغرب التي سار فيها الحزب الإسلامي (العدالة والتنمية أيضا!) على نفس المنوال، وبدا في موقعه من صفوف المعارضة أنه ليست لديه أي مشكلة بنيوية تجاه الغرب والأمريكان بصفة خاصة، ولم يتردد في التواصل مع المؤسسات الأمريكية المختلفة وعلى رأسها سفيرها في الرباط الذي لا يرى الحزب حرجا في استقباله ولقائه علنا.

وإذا أضفنا لهذين النموذجين الإسلاميين المقبولين -في السلطة والمعارضة- نموذج الحزب الإسلامي العراقي الذي كان الحركة السنية الوحيدة التي قبلت بالمشاركة في مجلس الحكم الانتقالي الذي أسسه ورأسه بول بريمر ممثلا عن سلطة الاحتلال الأمريكي، أمكن لنا أن نؤكد وجود مبررات قوية لأمريكا تدفعها لتغيير موقفها من الإسلاميين بما يسمح لأن تجيب عن السؤال: هل تقبل أو تسمح بوصول الإسلاميين إلى السلطة في مصر والعالم العربي؟ لتقول: ولم لا؟

***

إن مأزق الأنظمة العربية أنها فقدت أهميتها لدى الأمريكان، ولم تعد لفزاعة الإسلاميين التي كانت ترفعها أهمية ولم يعد هناك جدوى من تخويف الأمريكان بالنموذج الجزائري من شرور الإسلاميين الذين ربما صاروا الحل الأمثل والرهان الذي يوشك أن يلعب عليه الأمريكان في المنطقة، وهو ما يمكن أن يتبينه أي متابع لتقارير جهات بحثية مؤثرة في رؤية الإدارة الأمريكية مثل مؤسسة راند أو كريسس جروب،فهي تكاد تشير صراحة إلى أهمية النظر بعين الاعتبار إلى مشاركة الإسلاميين في اللعبة السياسية.
وقياسا على التجربة التركية يبدو الإسلاميون حلا جيدا لدى الأمريكان لمعظم المشكلات التي تعانيها المنطقة وخاصة الفساد (كل صور ومستويات الفساد) الذي غرقت فيه النخب السياسية التقليدية وهو فساد بقي الإسلاميون -إلى حد كبير- بمعزل عنه بما جعلهم القوة الأكثر قدرة على الحراك والتغيير والأكثر قبولا لدى الشارع الذي بات لا يثق في نظمه الحاكمة أو في المعارضة العلمانية التي رضيت بأن تظل جزءا من الديكور السياسي لهذه الأنظمة.

***

بقيت مشكلة تتعلق بإحدى أهم جوانب الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وهي موقف الإسلاميين من إسرائيل التي تلتزم أمريكا بالدفاع عنها وحماية أمنها، وهنا نميز بين موقفين للإسلاميين؛ الأول خاص بالحركات الإسلامية في البلاد البعيدة نسبيا عن المشكلة مثل تركيا والمغرب وسنلاحظ أن إسلاميي هذه البلاد ليست لديهم حساسية كبيرة تجاه المشكل الإسرائيلي بما يضر بالسياسات الأمريكية أو يهددها، فهي لم تبن شعبيتها في الشارع السياسي

على العداء لإسرائيل ولم تربط مشروعها -يوما ما- بالقضاء على إسرائيل، وأقصى ما كانت تفعله هو مغازلة مشاعر الشارع السياسي أو التجاوب معها.

وأتذكر أن الموقف الوحيد القوي الذي وقفته حكومة الإسلاميين الأتراك من إسرائيل كان استدعاء رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان للسفير التركي في تل أبيب احتجاجا على تصعيد إسرائيل لعمليات تصفية ناشطي الانتفاضة، ساعتها تعجب الجميع من هذا الرد القوي (طبعا قياسا بالموقف العربي العاجز) ولكن براجماتية الإسلاميين الأتراك لم تتركنا طويلا للتعجب فقد كانت ورقة لا تكلفة شيئا في مقابل فوز مرشحهم (أكمل الدين إحسان أوغلو) بمنصب رئيس منظمة المؤتمر الإسلامي بعدما اكتسح المرشحين العرب التي أجريت بعد استدعاء السفير بيومين فقط!
اما الحركات الإسلامية المركزية مثل الإخوان في مصر أو الأردن و بلاد المواجهة فيبدو الأمر مختلفا شيئا ما وبه حساسية تاريخية تجاه إسرائيل، خاصة وأن مشروعهم وحضورهم السياسي بني في معظمه على الموقف العدائي تجاه إسرائيل، على أننا لو دققنا سنجد هذه الحساسية تبدو الآن خادعة أو-على الأقل- قابلة للتفكيك هي الأخرى، فالموقف الرافض لإسرائيل لم يعد حكرا على الإسلاميين فقط بل يتقاسمه معهم القوميون ومعظم القوى الوطنية الأخرى بما فيها العلمانية بعدما صار معيارا أساسيا للوطنية، وعليه فليس هناك ما يبرر بأن يعلق الأمريكيون فأس المشكلة في رقبة الإسلاميين وحدهم خاصة وأنه ربما بدا القوميون الأعلى صوتا والأكثر رفضا .

ثم إن هناك ما هو أهم من ذلك وهو أن الأمريكان صاروا يراهنون على أن الذين يستطيعون تفكيك ألغام المشكل الإسرائيلي في المرحلة القادمة هم الإسلاميون وليس غيرهم في حال ما أدمجوا في بنية النظام السياسي، ومن يراجع سلوك واستراتيجية حركة المقاومة الإسلامية حماس في الشهور الأخيرة (القبول بالهدنة -المشاركة في الانتخابات- الموافقة على دخول السلطة) يتأكد له الرهان الأمريكي على أن الحل الأمثل في إشراك الإسلاميين في سلطة تأسست على اتفاقات أوسلو وأن الذي سينزع فتيل المواجهة ويوقع الاتفاق النهائي مع إسرائيل هم الإسلاميون وليس غيرهم من القوى الأخرى التي فاتها القطار أو فات عليها فتكلست وتراجعت ولم يعد بإمكانها قيادة الشارع الفلسطيني.
وساعتها فلن يكون لغيرهم من الإسلاميين -وخاصة في مصر- نفس الموقف من إسرائيل إذ لن يكونوا ملكيين أكثر من الملك، كما أن الذي يتكلم وهو في السلطة لا يستطيع -وفق حسابات كثيرة- أن يكون مشروعه وضع النهاية لدولة إسرائيل.

لم يتبق من حروف الشفرة لعلاقة جديدة بين الأمريكان والإسلاميين إلا ما يردده البعض من أن الإسلاميين هم أصحاب المشروع الحضاري المناهض للغرب وللعولمة الأمريكية ومن ثم فمن المستبعد أن يراهن الأمريكان على خصمهم الحضاري، وأتصور أن هذا الحديث لا يعدو شقشقات ثقافية تخلط بين الإسلام وبين تيار الإسلام السياسي الحالي ولا تجد لها ما يسندها على الأرض وفي الواقع الذي يقول إن تيار الإسلام السياسي من أكثر تيارات المجتمع العربي قدرة على التكيف مع العولمة واستجابة لها على الأقل في بعدها الاقتصادي، وهو المعيار الأول والأصدق الذي يقيس به الغرب الخصومة الحضارية، فدين العولمة الأمريكية الاقتصاد وأنبيائها هم آدم سميث ومارتن لوثر (الذي صالح الرأسمالية مع الدين) وهي ديانة تتسع للجميع طالما لا يمانعون في أن يدوروا ضمن تروس ماكينة الرأسمالية الاستهلاكية.

أؤمن بأن الإسلام هو الذي يستطيع التصدي لماكينة العولمة الغربية الأمريكية التي تسحق البشر وتسيطر عليهم وتحولهم إلى كائنات استهلاكية، لكنني أشك كثيرا بأن للإسلاميين طرحًا حضاريًا مختلفًا بإزاء العولمة أو أن لهم استجابة ترقى لأن تكون تحديا حضاريا للعولمة والليبرالية الجديدة التي تبشر بها الإدارة الأمريكية .

ونظرة سريعة لمواقف ورؤية الإسلاميين في قضايا العولمة وإجاباتهم عن أسئلتها تقول إنهم كانوا الأقل ممانعة بل وربما الأكثر براعة في الرقص على إيقاعات العولمة فعلا وليس كلاما، والمتابع المدقق لا يجد أي اعتراض من الإسلاميين أو ممانعة جدية لكل ما تفرضه مؤسسات العولمة على المنطقة (صندوق النقد والبنك الدولي ..) من سياسات الخصخصة وإعادة الهيكلة والحرية المطلقة للسوق وانسحاب الدولة المنظم والسريع من مسئولياتها الحقيقة تجاه الطبقات الفقيرة والوسطي وهو ما يبشر به الليبراليون الجدد في أمريكا.

ولا يكاد يرى المراقب أي وجود للإسلاميين -على قوتهم وحضورهم- في المظاهرات والفاعليات التي تتبنى قضايا العمال والمهمشين والطبقات المطحونة، وبموازاة ذلك سيرى سكوتهم أو عدم ممانعتهم تجاه الحضور الكثيف والطاغي لرأس المال ورجال الأعمال في كل تفصيلات المشهد، بل كثيرا ما يأتي الخطاب الإسلامي (في مسألة حرية السوق وانسحاب الدولة خصوصا) منسجما مع تمددات العولمة التي -أزعم- أنها لم يقدر لها أن تدخل عالمنا العربي من أوسع أبوابه وتتغلغل في شتى مفاصله إلا عبر بوابة الإسلاميين الذين استوعبهم منطق السوق ودخلوا في ماكينة الرأسمالية بكل رضا ومن دون أي ممانعة، فاتجهت الدعوة الإسلامية على أيديهم لليمين الرأسمالي وخفت نفسها النضالي وفقدت حظها من العدل الاجتماعي ولم تعد صوت المهمشين والمستضعفين والمقهورين كما كان يبشر بها الإسلاميون القادمون من الأحياء

والطبقات الفقيرة المحرومة في أوائل السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات.

ولا أتصور أن هناك مشكلة بين مشروع العولمة الرأسمالية الاستهلاكية الأمريكية وبين تيارات إسلامية كان أقصى ما وصل إليه مشروعهم أسلمة الكولا لتصبح "زمزم كولا" أو "مكة كولا" ومقاطعة سلسلة "ماكدونالدز" لصالح سلسلة مطاعم "مؤمن" ومحلات الحلال رغم أن الجميع كولا في فاست فوود!.

***

يردد بعض المثقفين أن الأخلاق ربما تكون نقطة الفصال اللازمة بين الإسلاميين والأمريكان والتي ستدفع بالأمريكان إلى الاحتراز قليلا وربما تفضيل قو أكثر علمانية وانفتاحا من الإسلاميين، على أنني أراها -الأخلاق- لا محل لها من الأعراب في ظل الإدارة الأمريكية الحالية التي هي أقرب القوى إلى الإسلاميين في مسألة الأخلاق فهي إدارة يمينية محافظة، متدينة تتقاطع معظم مواقفها في القضايا الأخلاقية مع مواقف الإسلاميين خاصة في القضايا الاجتماعية الأسرية، بدء من رفض الإجهاض، والدعوة إلى الحفاظ على وحدة الأسرة وحماية قيمها، لحد تبني فكرة الفصل بين الجنسين في المدارس بل والدعوة لمنع تدريس نظرية داروين في خلق الكون لمعارضتها للدين وهو ما لم يفعله الإسلاميون!. ومن ثم فلن تمانع أمريكا أن يتظاهر شباب التيار الإسلامي -كما حدث في جامعة الإسكندرية المصرية- ضد العري والفيديو كليب ويحلقون لافتات يشتكون فيها من الإثارة التي تسببها لهم! طالما لم تتحول إلى مظاهرات ضد الفقر والظلم الاجتماعي وهيمنة رأس المال.

لقد أدرك الأمريكان أن المزاج العام لمنطقتنا إسلامي وأنها لابد وأن تصير إلى الإسلاميين، وقد أعادوا حسبتهم معهم فوجدوا أنه لا توجد مشاكل حقيقية معهم على مستوى المصالح أو الطرح الحضاري، وإذا كانت فيمكن حلها، ومن ثم فليس هناك ما يمنع من أن يراهن الأمريكان على الجواد الإسلامي في سباق التغيير بالمنطقة،وبقي -فقط- أن يحدد الإسلاميون موقفهم .

الإخوان والأمريكان..تساؤلات حول مواقف ملتبسة[21]

هل نحن بإزاء تغير جذري في العلاقة بين الإخوان والأمريكان؟.. يبدو طرح هذا التساؤل ملحّا الآن كما لم يكن من قبل..فالمؤشرات كلها تؤكد أن الطرف الأمريكي أعاد النظر في موقفه مِن الحركات الإسلامية التي تقبل بالعمل السياسي السلمي، وأنه تخلى عن ممانعته تجاه إدماجها في الأنظمة السياسية لبلادها حتى لو انتهي الأمر إلى تولِيها السلطة!..
التقارير الصادرة عن مؤسسات قريبة من صانع القرار في أمريكا أو مساعدة له مثل مؤسسة راند أو كريسس جروب وغيرها تقول كذلك، وتصريحات ومواقف الإدارة الأمريكية في الفترة الأخيرة (الانتخابات المصرية مثلا) تؤكد ذلك وتدعمه..ما بقي هو موقف الإسلاميين أو الإخوان تحديدا من الأمريكان وتصورهم لطبيعة العلاقة التي يمكن أن تنشأ بينهما مستقبلا.

***

أتصور أنه -وإلي الآن- ليس هناك تصور كامل لدى الإخوان إزاء هذا التحول التاريخي في العلاقة من قبل الأمريكان، كما ليس هناك قرار واضح وصريح في هذا الشأن.. غير أن كل الإشارات والإيماءات والكلام الساكت من قبل الجماعة يقول إن هناك تغيرا يرقى لمرتبة الانقلاب في تصور واستراتيجيه العلاقة مع أمريكا
أذهب إلى أن هذا التحول بدأ بعد أحداث 11 سبتمبر، وأن أول بوادره كانت في الموقف من الغزو الأمريكي في العراق، فالجماعة الإسلامية الأكبر والأهم والأوسع انتشارا في العالم لم يجاوز موقفها إعلان الرفض والإدانة والتظاهر ضد الغزو..ثم التعايش مع آثاره وما جره على المنطقة دون أن ترى فيه ما يستدعي أي تغيير في استراتيجيتها تجاه القوة العظمى التي أعلنت المنطقة ميدانا لحرب واسعة لا ترضى فيها بأقل من تفكيكها وإعادة تركيبها على ما تحب وتهوى!

ثم جاء موقف الحزب الإسلامي -تنظيم الإخوان في العراق- ليخالف كل التوقعات حين كان أول قوة سنية تخالف الإجماع على خيار المقاومة المسلحة وتقبل بالمشاركة الكاملة والتامة في كل خطوات المشروع الأمريكي في العراق بدءً من رفض العمل المسلح، ومرورا بالمشاركة في مجلس الحكم الذي شكله ورأسه ممثل الاحتلال الأمريكي بول بريمر، وانتهاء بالدخول في مجمل العلمية السياسية الخاضعة للإرادة الأمريكية على غير رغبة مجمل القوى السنية وتحت نيران القصف الأمريكي!

---

٢١ . نشرت ترامنا مع الجدل حول تصريحات لقادة إخوان بخصوص موقفهم من الولايات المتحدة.

كان الأغرب من موقف الحزب الإسلامي موقف قيادة الجماعة في مصر التي امتنعت عن رفض أو حتى تفسير موقف ممثلها فاكتفت بأن تصرح على لسان مرشديها – الهضيبي فعاكف- بأن الحزب الإسلامي هو أهل مكة وأهل مكة أدري بشعابها، لم تر الجماعة في مكة أهلا إلا جماعة الحزب الذي يفتقد لأي وجود مقدر دون بقية أهل السنة ولم تجد ما تقوله في هذا الانقلاب التاريخي في قضية استراتيجية بالغة الأهمية كالعلاقة بالأمريكان سوى أن تركت الأمر كله لممثليها يديرونه كما شاءوا وكيفما تراءى لهم دون أي حديث عن ضرورة استشارة الجماعة الأم والتنظيم العالمي، أو الحديث عن مدي أحقيته في نقد وتصويب فروعه القطرية في مسألة كهذه وفي ظل سياسات مرفوضة ومنتقدة من بقية أبناء الحركة الإسلامية في العراق وما جاورها.

وعلى حدود العراق لم يكن الموقف أقل التباسا مع الإخوان السوريين الذين انفردوا بما لم يسبقهم إليهم تنظيم يرفع الراية الإسلامية.. فتطابقت استراتيجيتهم من النظام السوري -تماما- مع الاستراتيجية الأمريكية بدءا من الدعوة إلى معاقبة النظام ثم الدعوة إلى العمل على تغييره.. ونهاية بالإعلان عن القبول بالعمل على إسقاط النظام والتوحد ضمن صفوف المعارضة المدعومة من أمريكا، ولم يجد الإخوان السوريون غضاضة من العمل تحت قيادة عبد الحليم خدام عدو الأمس القريب الذي انتقل من صفوف النظام البعثي إلى المعارضة بصفقة أمريكية!

مرة أخري لم نسمع ولو تعليقا من القيادة الأم في مصر خاصة في أمر جلل لا يمكن أن نسمع فيه كلاما عن أهل مكة الذين هم أدري من غيرهم بشئونها.. فالاستراتيجية الأمريكية لا تتعلق بقطر بعينه بل بالمنطقة بأكملها وإعلان الموقف منها ليس من نافلة القول أو مما يسكت عنه في منطقة بصدد إعادة تغيير معالمها تماما ومن جماعة بوزن وقوة وانتشار وتأثير الإخوان المسلمين.

أما إذا انتقلنا إلى مصر فربما لن نجد مثل هذه المواقف المباشرة والصريحة في دلالتها على اختلال ميزان التصورات تجاه المشروع الأمريكي.. ربما بسبب الدور الريادي لمصر -دولة وإسلاميين وشعبا- فيما يخص قضايا الأمة الاستراتيجية وربما بسبب ميراث الدولة القديم الذي لا يمكن تجاوزه من أي قوة سياسية مهما بلغت، وربما لطبيعة المشروع الإسلامي الذي بنى مجده وحضوره على المواجهة مع المشروع الأمريكي وفي القلب منه إسرائيل.

***

ولكننا نلحظ رغم ذلك مؤشرات تؤكد إذا ما اجتمعت في قراءة واحدة أن ثمة "تسونامي" استراتيجي ضرب بوصلة الوعي في سفينة الإخوان المسلمين وجعلها تتجه إلى غير القبلة التي طالما اتجهت لها، وهو يوشك أن يوقعها فيما لا يحمد عقباه.

لن أتحدث عن رد الفعل السلبي والباهت تجاه تنظيمات إخوانية أخرى -في العراق وسوريا- خرقت الإجماع الإسلامي، ولن أتحدث عن تراجع روح المقاومة في الخطاب الإخواني تجاه أمريكا ومشروعها في المنطقة بعدما تقلص إلى الحد الأدنى من الإدانة والشجب والاستنكار الذي قد يقبل من أحزاب الأنابيب وتنظيمات الشقق المفروشة ولا يقبل من كبرى الحركات الإسلامية في عالم اليوم... وإنما سأتحدث عن وقائع وإشارات محددة تحتاج لتفسير وإيضاح من الجماعة التي لا تملك ترف السكوت إزاءها..

في أثناء أجواء الانتخابات البرلمانية الساخنة والرغبة المحمومة في خوض نضال سياسي يقهر سلطات الاستبداد دون أن يقع في حبائل التوسل بأمريكا ينشر المهندس خيرت الشاطر نائب المرشد العام للإخوان مقالا في صحيفة الجارديان البريطانية موجها خطابه إلى الغرب قائلا: لا تخافوا منا!!

ما فعله الشاطر كان بالغ الغرابة في ضوء معطيات كثيرة في مقدمتها أنها المرة الأولي التي يكتب فيها مقالا فيما أعرف، فهو -إلى وقت قريب- رجل تنظيمي بحت لم يكن ممن اعتادوا الظهور إعلاميا والاشتباك في مثل هذه القضايا، كما أنه لم ينشر مقالته في صحيفة مصرية أو عربية، وهو فيها لا يشرح أو يفسر أو يبشر بمشروعه أو حتى يهدأ مخاوف فرقاء المشهد السياسي داخل الوطن أو حتى في المشروع الإسلامي بل يتوجه إلى الغرب، وأخشى أنها صارت اللفظة المهذبة للأمريكان!

قبلها بشهور نشرت بعض الصحف المصرية -وهي للحق من الصحف المتربصة بالإخوان- تقول إن أحد أبناء رئيس الكتلة الإخوانية في البرلمان السابق -محمد مرسي- اعترض على اعتقال قوات الأمن له وطالب بحضور السفير الأمريكي للتحقيقات باعتباره يحمل الجنسية الأمريكية!.. لا أعرف مدي صحة ذلك خاصة وأن هناك من لا يتورع عن إلصاق الأكاذيب بالإخوان للنيل منهم بالحق والباطل.. لكن ما أقلقني من الموضوع إضافة إلى احتمال صحته لعدم تكذيبه أن يمر الأمر مرور الكرام ولا تعقب عليه الجماعة رغم أننا في أحوج ما نكون إلى الحفاظ على حركة الإصلاح بعيدا عن التدخل أو استدعاء الخارج! وكأن الأمر لا يستحق من الجماعة مجرد إيضاح رغم أن دلالاته بالغة الخطورة.

توسعت ماكينة التصريحات الإخوانية من دون رابط لتدخل في مساحات وتشتبك مع أسئلة ليست هي المطروحة داخليا أو مما يعانيه المواطن المصري وكان من أخطرها التصريح الغريب

الذي أدلي به الدكتور عصام العريان يعلن فيه قبول الإخوان بحزب مسيحي في مصر!! فهذا الأمر لم يكن يوما مطروحا في مصر أو له أولوية في الأجندة الداخلية حتى لدي الأقباط أنفسهم..وأخشى القول أن الموضوع برمته لا محل له من الإعراب إلا خارج مصر!

ثم كانت الطامة الكبرى مع ما قاله الأستاذ المرشد ومر مرور الكرام ولم تعلق عليه الجماعة أو تعقب..فقد صرح فضيلته لوكالة أنباء الاسوشيتد برس الأمريكية (لاحظ جنسيتها!) حين سأله مراسلها عن إسرائيل: إن الإخوان ملتزمون بكل الاتفاقيات الدولية وبما فيها الاتفاقات مع إسرائيل!!
ما قاله الأستاذ المرشد لم يكن موجهها بالتأكيد إلى الداخل أو جماهير الشعب المصري التي أزعم أنها أكثر تشددا في المسالة الإسرائيلية من أكثر قيادة سياسية تشددا في مصر.
والأستاذ المرشد بهذا التصريح الغريب ربما كان القيادة السياسية الوحيدة -على الأقل في المعارضة- التي أعطت لإسرائيل صك الاعتراف المجاني هذا، بل نعرف أن هناك قيادات سياسية داخل النظام لم تقبل بهذه الاتفاقات إلا مرغمة ولولا الضغوط والتوازنات الدولية لما قبلوا بها أو باستمرارها، ولا أعرف ماذا أكل المرشد من إسرائيل أو غيرها ليشرب عليه! فهو وجُماعته خارج السلطة، وحين أدلي بهذا التصريح لم يكن يقف على عتبات القصر الجمهوري ينتظر أداء قسم اليمين لتشكيل الحكومة الجديدة ومن غير المنتظر أن يتم ذلك على الأقل في الأجل القريب... لماذا يقدم فضيلته تنازلات مجانية وسهلة في قضية بالغة الخطورة كهذه؟ أليس من حقنا أن نتساءل عما ينتظرنا في القضايا الأخرى إذا كانت ستعالج على غرار قضية إسرائيل؟
سألت أكثر من قيادة إخوانية عن هذا التصريح الذي لا سابق له فتعلل البعض باحتمال (لاحظ احتمال!) وجود تحريف في التصريح ذهب به لوجهة غير صحيحة..لكن الذي حدث له دلالة بالغة الخطورة ؛ فالقضايا المصيرية تحسم بمجرد تصريحات، وإذا طاشت إلى غير الوجهة السديدة لا يكلف المرشد نفسه أو الجماعة عناء التصويب والتأكيد مجددا على استراتيجية الجماعة ومبادئها..bأخشى أن طريقة النفي الذي يتواري خجلا ويفتقد الوضوح والجسم ليس إلا قنبلة دخان للتعمية على الدلالات المرعبة لهذا التصريح الذي كان يفترض انقلابا على التساهل والتباسط في مثل هذه الأمور: بتصريح مختصر فيه الشفا! .

***

يقلقني كثيرا شعوري والكثيرين أن الرؤية الاستراتيجية لجماعة الإخوان قد اهتزت أو ربما أصابها الغبش فجعل البعض يظنون أن الطريق إلى المشروع الإسلامي يحتاج أن يمهر بتأشيرة أمريكية أو يلزمه المرور عبر البيت الأبيض.. أرجو أن أكون مخطئا أو أن يكون كلامي قراءة غير دقيقة لخيارات الإخوان، لأنه لو صح ما أراه فإننا سنكون بإزاء كارثة تتمثل في أن أكبر جماعة

إسلامية فقدت بوصلة الحركة واختلط عليها الطريق.
وأخيرا أقول ليس من همي نقد الإخوان أو الإساءة إليهم بل أؤكد أن ما أكتبه هو حرص عليها وعلى المشروع الإسلامي ومحاولة لوضع الإخوان أمام مسئولياتهم التاريخية أما الأمة وأمام التاريخ، وأرجو أن أسمع أو أري ما يصحح وجهة نظري وساعتها سأكون أول من يعلنه ويؤكد عليه.

ماذا جرى لعقل الإخوان الاستراتيجي؟[22]

سؤال لابد منه في ضوء ما أثارته مقالة "الإخوان والأمريكان: أسئلة حول مواقف ملتبسة"، فقد انهالت على الرسائل والاتصالات تشتبك مع الموضوع رفضا وتصويبا أو قبولا واستحسانا. وجهات النظر التي عرضت ذات قيمة وأهمية، واستعراضها قد يطول بما يحتاج مقالا منفردا أو مقالات، وهو ما قد أعود إليه، لكن ما لفتني بشدة هو أنها تؤشر إلى أهمية طرح هذه القضايا الشائكة على الجماعة الإسلامية الأكبر، ووضعها أمام مسئولياتها التاريخية والتحديات الحقيقية التي تواجهها.

أنا من الذين يذهبون إلى أن عقل الإخوان الاستراتيجي يمر بأزمة، وهي أزمة عنيفة تكاد تفقده صوابه وتوازنه، وتخلط عليه الأمور في التمييز بين الثوابت والمتغيرات وماذا يقدم اليوم وماذا يستبقي للغد.

مؤشرات هذه الأزمة كثيرة ويمكن رصدها وتبينها لأي متابع للشأن الإخواني أو مهتم به، كما يشعر بذلك كثير من الإخوان خاصة الشباب الذين لم يدجنوا بعد ولم يتم استيعابهم في تروس الماكينة التنظيمية العملاقة القادرة على ابتلاع أي معارضة أو اتجاه لتعديل المسار.

***

من يتابع الإخوان لا يخفى عليه أن الجماعة مرت في العشر سنوات الأخيرة بتحولات كثيرة ومتسارعة، على مستوى المشروع والرؤية والأفكار والتكوين والقواعد نفسها، وقد وقفت عند بعضها في كتابي (تحولات الإخوان المسلمين: تفكك الأيدلوجيا ونهاية التنظيم)، وهذا في حد ذاته ليس عيبا أو خطأ إذا ما كان تطويرا للرؤية واستجابة للحظة التي تعيشها، لكنها تصير مشكلة بل وكارثة حين تتم بغير وعي ومن دون قصد أو كرد فعل عشوائي متسرع وآني كما حدث ويحدث في أكبر تحولات الإخوان وأخطر قراراتهم الاستراتيجية.

فمعظم تحولات الإخوان في قضايا مثل المرأة والأقباط والآخر (الداخلي العلماني أو الحكومي أو الخارجي الغربي وغير المسلم عموما) تتم في صيغة تصريحات صحفية عارضة وعفوية ومفاجئة تعيدِ النظر في مواقف تاريخية ورؤى استراتيجية ظلت ثابتة هكذا بجرة قلم أو بكلام عفوي يلقى على عواهنه ينتقل بالجماعة من الشيء إلى نقيضه من دون أن تسبقه أي دراسات أو مناقشات أو مراجعات تبث الطمأنينة بأن هناك عقلا يفكر وينظر أو تقنع الأتباع والأنصار بل والخصوم بأن ما جرى له ظل من الحقيقة والمصداقية!

---

٢٢. نشر في سياق الجدل الذي دار حول التخبط الذي تعانيه الجماعة في خطابها.

في تصريحات صحفية لا تستغرق من صاحبها جهد التفكير ينتقل الإخوان من رؤية إلى أخرى النقيض منها؛ من خطاب كان يتحدث عن أهل الذمة ويستند على فتاوى تتحدث عن حرمة بناء الكنائس في البلاد التي فتحت حربا أو ترميم ما تهدم منها في البلاد التي فتحت صلحا (ومصر ينطبق عليها الحالتان) إلى خطاب آخر يتحدث عن القبول برئيس مسيحي لمصر إذا جاء بالانتخاب ويقبل بل ويرحب بتأسيس حزب مسيحي، وأصحاب الخطابين في سدة القيادة (الشيخ عبد الله الخطيب الذي عرف بمفتي الإخوان والدكتور عصام العريان مسئول المكتب السياسي للجماعة)، ولا نعرف على أي أساس كان الخطاب الأول ولا على أي تأسيس جديد بني الخطاب الثاني!

***

من يستعرض مجمل المواقف الإخوانية في العقد الأخير -وخاصة السنة المنصرمة التي شهدت سيلا متدفقا من التصريحات والمبادرات الإخوانية- يمكنه أن يرصد هذا التحول غير الواعي وغير المنضبط، وهو ما يتجسد واضحا في الموقف من المرأة التي ظلت مستبعدة من صلب الهيكل التنظيمي في الجماعة زمنا طويلا ثم دفع بها فجأة إلى الترشيح في الانتخابات البرلمانية وتطور الحال إلى تبني مواقف تقترب من الرؤى النسوية الغربية، وهو ما حدث في الإسكندرية التي فاجأنا بعض الإخوان باختيار امرأة لتؤدي خطبة موازية في صلاة العيد سبقت بها الخطبة الأصلية أمام آلاف المصلين، وذلك بدعوى تصحيح صورة المرأة المسلمة.

سيلاحظ المتابع أيضا أن الجماعة تعاني حالة من الاختلاف تصل حد التناقضات في المواقف الفاصلة والاستراتيجية التي من المفترض أنها محسومة على الأقل في وعي القيادة، مثل طبيعة المشروع الإخواني (أممية عالمية أم قطرية محلية) وشكل التنظيم (جماعة أم حزب) والموقف من النظام (تعاون وتصويب أم مواجهة وتغيير).وغيرها .وبدلا من الوضوح فيها سنجد حين التدقيق تناقضا مرعبا في كل هذه القضايا الاستراتيجية ليس لدى القيادات فحسب وإنما لدى القيادة الواحدة التي لا تستطيع تحديد موقفها في القضية الواحدة فتقول الشيء ونقيضه وتفعل الأمر وضده حتى من دون مسافة زمنية تدفعنا إلى التماس مظنة السهو أو الخطأ أو إعادة النظر.

ويكفيك أن تراجع تصريحات الأستاذ المرشد مهدي عاكف لكي تدرك هذا مباشرة.. فالرجل يقول في المجلس الواحد والحوار الواحد الشيء ونقيضه في القضية الواحدة.. يهاجم النظام تارة ويشتد في المعارضة لتغييره حتى يهدد بالعصيان المدني (ما يسبق الثورة مباشرة) ثم هو يشيد بالرئيس ويعدد مكارمه ويطالبه -فقط- بالاستماع إليه وتغيير مستشاريه الذين هم مستشارو سوء، ثم كل شيء قابل للإصلاح!.. وهو يتحدث عن أكذوبة التغيير الدستوري وسعي

النظام لخداع الشعب بالانتخابات الرئاسية ويهدد بالمقاطعة والويل والثبور وعظائم الأمور.. ثم هو يخذل بعدها كل معارضي النظام والذين استنكفوا الوقوع في أحابيل أكذوبته وخداعه، فيصدر بيانا يدعو فيه الشعب إلى المشاركة في الانتخابات -وهو ما كان النظام يحتاجه ويصر عليه- ولا يجرؤ على إعلان التصويت ضد الرئيس فيها وإنما يدعو الناس إلى عدم تأييد الظالم والمستبد... مكتفيا بـ "تلقيح" الكلام بدلا من الوضوح والمواجهة وهو ما أحسب أنه لا يليق بمرشد أكبر جماعة إسلامية في العالم.

وفي مظاهرات الإصلاح تأخرت الجماعة في النزول إلى الشارع بقواعدها ثم نزلت فيما يشبه الريح التي لا تبقي ولا تذر مما أثار الخوف منها وعليها ثم هي تنسحب من الملعب كاملا بغير رجعة ولا توضيح.. وهي في كرها وفرها لا تبين عن رؤية استراتيجية تفسر لنا لماذا تأخرت ثم نزلت ثم تراجعت.. ومازلنا لا نعرف موقفها من قضايا أساسية في موضوع الإصلاح أثيرت ولم تقدم فيها جوابا شافيا وعلى رأسها قضية توريث الحكم وإعداد المسرح السياسي لنقل السلطة في الفترة القادمة وأحسب أنها قضية بالغة الأهمية ولا يمكن تركها هكذا للصدفة بدعوى أن لكل حادث حديثا وعشانا عليك يا رب!

***

ثم إن قراءة سريعة لمواقف الجماعة وتصريحات القيادة وخاصة مرشدها تحيلنا إلى الحديث عن مدى وعي عقل الإخوان الاستراتيجي بذاته؛ هل نحن بإزاء جماعة إسلامية دعوية أم تنظيم سياسي حزبي، وأخشى القول بأن هذا لم يعد واضحا في وعي العقل الإخواني.. ومن يراجع الفترة الأخيرة في مسيرة الإخوان يقول أنها تحولت إلى حزب سياسي تتآكل مساحة الدعوة والرسالية فيه تدريجيا إلى الحدود الدنيا التي تغري خصومهم ومنتقديهم باتهامهم بتوظيف الدين لمصلحة السياسة..فالموقف الإخواني من كثير من القضايا التي تمس الضمير الديني المسلم في الفترة الأخيرة كان دائما ما يأتي ضعيفا ومتأخرا بل ربما غاب تماما على غير ما هو منتظر من جماعة إسلامية كبرى كالإخوان.

فالاعتراض على واقعة تدنيس المصحف في المعتقلات الأمريكية بجوانتانامو والاحتجاج ضده بدأ في أفغانستان وبنجلاديش ودول الأطراف الإسلامية وتأخر الرد الإخواني عليها ولم يتعد حد إصدار بيان شجب وإدانة ولم يبعد كثيرا عما فعلته أي جمعية خيرية لا أقول في العالم الإسلامي بل حتى في الغرب.. وفي قضية وفاء قسطنطين التي تردد أن الكنيسة أجبرتها على العودة عن إسلامها واحتجزتها -ومازالت- في أحد أديرتها لاذ الإخوان بالصمت ولم يعقبوا برأي أو حتى بيان كأن الأمر لا يعنيهم ولا يدور في مصر.. لم يكن أحد يطالبهم بموقف محدد ولكن

بموقف يشتبك مع القضية فيحق الحق ويبطل الباطل ويحفظ الوطن، ولكن شيئا من هذا لم يحدث!

أما في واقعة الإساءة للنبي صلي الله عليه وسلم في الصحف الدنماركية والأوربية فكان الأمر أشد وأنكي إذ تأخر رد الفعل الإخواني وطال تأخره عن أي جماعة أو مؤسسة إسلامية في العالم ثم هو لما تمخض ولد بيانا مقتضبا لا يجاوز الثلاثة أسطر يتحدث المرشد فيه كما لو كان رئيسا لواحدة من جمعيات النفع العام؛ فيستنكر الإساءة إلى النبي الذي هو "رمز الأمة العربية والإسلامية" مؤكدا على أن الإساءة إليه "لا يقبلها أصحاب الأديان السماوية"!!..

تأدبا سأكتفي بالقول إن من يقرأ البيان سيختلط عليه الأمر كثيرا هل هو بيان للمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين أم للشيخ سيد طنطاوي الذي أدخل لنا بدعة أن يتحدث شيوخنا باسم الأديان السماوية لا باسمهم واسمنا كمسلمين كأنما هو رئيس مجمع الأديان وليس شيخا للأزهر!! وهو الذي لم ير في الإساءة جرما إلا لكونها موجهة لرجل ميت لا يستطيع الدفاع عن نفسه! ثم جاء المرشد ليتكلم عن النبي كرمز للأمة العربية والإسلامية فلا يرى فيه إلا الرمزية التي هي مشاع يمكن أن يأخذ منه الناس حظوظهم بدءً من الجاحظ والمتنبي حتى حسن البنا وجمال عبد الناصر..فالكل رموز للأمة العربية والإسلامية!

أتصور أن هناك خللا أصاب العقل الاستراتيجي للجماعة فغَمت عليها معالم الطريق الذي تسلكه، وهو نتاج لأزمة بنيوية هيكلية تعيشها الجماعة بعدما غلبت مبدأ الحشد والتنظيم على البناء وبث الوعي في صفوف أبنائها وأبناء الأمة .

من يراجع برامج التكوين والتثقيف يلحظ بسهولة غلبة التلقين والوعظ والتقرير على حساب إثارة الوعي والروح النقدية.. فالمقررات والمناهج يضعها شيوخ الوعظ ورجالات التنظيم لا المفكرون ورجال الاستراتيجية، لذلك فهي تعج بكتابات سطحية بسيطة أو عاطفية انفعالية أو تنظيمية تعبوية تليق بتربية أجيال السمع والطاعة والحشد والتجييش.

وتكاد المقررات تفتقد لأي كتابات من شأنها بث أو تنمية الوعي الاستراتيجي حتى أنها لا تضم كتابا واحدا لمفكر مثل منير شفيق أو عبد الوهاب المسيري، ولا تستفيد من مدرسة المرحوم حامد ربيع وتلامذته في العلوم السياسية!

لذلك فقد غلب العقل السكوني الإجرائي التنفيذي على العقل التأملي التساؤلي النقدي، حتى لدى من يناط بهم بناء الصورة والوعي الإخواني.. فتآكلت طبقة السياسيين في الجماعة لمصلحة رجالات العلاقات العامة الذين يضجرون من فكرة القراءة نفسها وآخر ما وصلهم من الوعي السياسي أن صارت الدبلوماسية عندهم تعني توزيع الابتسامات بالمجان وادعاء الانفتاح ولو فيما يقتضي الثبات والممانعة.

من يراجع تركيبة القسم السياسي للجماعة سيدرك عمق المأزق الذي تعيشه فتركيبته يغلب عليها الطابع التنفيذي الإجرائي التشغيلي، الذي يصلح للعمل اليومي منه إلى وضع

الاستراتيجيات، وأهم نشاطاته ليست تحديد استراتيجيات الجماعة ورسم رؤيتها في القضايا الكبرى وإنما هي مواسم الانتخابات التي تمثل قمة عطاء القسم وذروة سنامه لأنها تقوم على الحشد والتنظيم وإدارة الأفراد وتوظيفهم.. ولا أكثر من ذلك.

لقد دفعت الجماعة باهظا ثمن نزيف العقول الاستراتيجية فيها بدءً من جماعة "المشروع" التي بدأت عام 1947 بإشراف الإمام البنا وضمت مجموعة من الشباب صاروا من أبرز المفكرين الإسلاميين مثل جمال الدين عطية ومحمود أبو السعود ومحمد فتحي عثمان وعبد الحليم أبو شقة.. وغيرهم ممن أسسوا مجلة المسلم المعاصر في أوائل السبعينيات.. فقد تمت تصفيتهم وتعقب آثارهم داخل الجماعة جيلا فجيل حتى لم يعد لهم أي تأثير داخلها وهم الذين صاروا ملأ السمع والبصر خارجها!

ثم امتدت حملات الملاحقة والإقصاء لكل صاحب فكر نقدي أو وعي يجاوز حدود الممسكين بالتنظيم، وكانت لكل مرحلة معركة تطيح برؤوس بعضهم أو تدفع بها إلى الصمت والجمود، فجاءت أزمة الوسط لتخلق "مكارثية" إخوانية يتعقب فيها رجال التنظيم كل عقل نقدي بشبهة الوسط التي راح ضحيتها أو على آثارها جيل كان من الممكن أن يضخ وعيا متجددا في الجماعة مثل إبراهيم البيومي غانم وهشام جعفر ومحمد مسعد وغيرهم، ثم تلتها استقالات القسم السياسي في 1997 التي راح معها أبرز العقول الاستراتيجية في الجماعة وعلى رأسها حامد عبد الماجد.

لم تحتفظ الجماعة بعقولها الاستراتيجية ولم تطور آلية تمكنها من تعظيم الاستفادة منها بعد أن انتقلت خارجها أو من مفكري الأمة الكبار لا ينتمون للتنظيم ولكنهم ينتمون للمشروع الإسلامي في مجمله. ولم تستفد الجماعة حتى من فكرة المدارس الإخوانية وثرائها التي طرحها القيادي اللبناني فتحي يكن، بل لم تستفد حتى من فتحي يكن نفسه الذي جمدته الجماعة عند حدود أوائل التسعينيات ولم تتابع معه تطوراته الأخيرة في كتبه (المتغيرات الدولية والدور الإسلامي المطلوب) وأطروحاته حول العمل خارج التنظيم والعمل الجبهوي.ثم لم تعد تقبل منه صرفا ولا عدلا!

في فهم ما جري من "ميليشيا" طلاب الإخوان![23]

منذ تفجرت قضية تظاهر طلاب الإخوان في زي ميليشا عسكرية والجدل لا ينقطع: هل عاد الإخوان إلى ثقافة النظام الخاص واعتماد مبدأ العنف؟ وهل يمكن أن تكون هذه الصورة "الميليشياوية" العسكرية قمة جبل الجليد الذي يخفي وراءه تكوينا عسكريا موجود بالفعل أو في طور التكوين؟ وأين تقع هذه الصورة في المشهد الإخواني الذي كان قد استقر أو أوشك عند "الجماعة المؤمنة بالعمل السلمي والتعبير والتغيير الديمقراطي"؟ وهل يمكن أن نشهد في الفترة القادمة وجودا لميليشيا إخوانية تبدأ حركتها في الجامعة ولا تنتهي عند حدود أسوارها؟.. لقد انفتح الباب على قضايا كنّا نحسبها حسمت بعدما قتلت نقاشا وبحثا فإذا بالصورة تعيدنا من جديد إلى السؤال: هل عاد الإخوان إلى العنف أم أنها لقطة من خارج الكادر؟

***

مبدئيا أميل إلى فكرة أن ما جري تم بشكل عفوي غير مخطط له مسبقا ليس على مستوى قيادة الجماعة فحسب بل ولا حتى على مستوى قيادة العمل الطلابي. وهو أقرب إلى أن يمثل تعبيرا عن اندفاعة شبابية وقفزة على السياق ربما تأتي كرد فعل على ما جري في الأسابيع الأخيرة من اعتداء بعض البلطجية في صورة طلاب على أعضاء ما صار يعرف بالاتحاد الحر أو الاتحاد الموازي الذي أقامه طلاب الإخوان في موازاة الاتحاد الرسمي الذي قالوا أنه جاء نتيجة عملية تزوير واسعة استبعد على إثرها كل الطلاب المعارضين وخاصة من الإخوان.
وأتصور أن ما جرى سيحدث رد فعل سلبي لدى قادة الجماعة على ما جرى، وربما ستبدأ نوعا من المحاسبة خاصة في ضوء ما جرء وسيجره هذا السلوك من حملة نقد وهجوم عنيف على الجماعة وإضرار بما أنجزته الجماعة في تحسين صورتها في قضايا مثل القبول بالديمقراطية والعمل السلمي.

***

وأتصور أنه من المستبعد تماما أن يكون ما جري من مظاهرات أخذت طابعا عسكريا مؤشرا على تحول أو توجه جديد داخل الجماعة أو حتى لدي قطاع الطلبة فيها نحو استخدام العنف أو السماح به.
فالواضح الذي صار مستقرا لكل متابع أو مختص في دراسة الحالة الإسلامية أن جماعة الإخوان حسمت على المستوى الاستراتيجي في قضية المنهج وقطعت مع موضوع العنف، حدث هذا على المستوى النظري منذ قبول الإخوان الدخول في العملية السياسية السلمية تحت مظلة

---

٢٣ نشرت في ديسمبر ٢٠٠٦ بعد واقعة استعراض طلاب الإخوان في الأزهر في عرض تشبه عسكري.

حزب الوفد عام 1984 ثم بالتحالف مع حزبي العمل والأحرار عام 1987.. وما تواتر من وقتها إلى يوم الناس هذا من خطاب إخواني يعلن ويؤكد على نبذ العنف والتزام الأساليب السلمية في العمل السياسي وفي إدارة العلاقة مع الفرقاء السياسيين؛ وهو تواتر نستبعد معه فكرة التقية والعنف المؤجل خاصة مع استقرار الالتزام المعلن به وعلي امتداد مدى زمني ليس قصيرا.

وإذا كان قد جري تجاوز الإخوان للعنف واقعيا من حيث عدم ثبوت أي قضية عنف بحقهم وعدم توجيه لهم اتهامات جدية في هذا الصدد؛ فإن الأهم من ذلك هو أنه قد جري تجاوز الإخوان لقضية العنف على مستوى الإمكانية أيضا. فالجماعة صارت جزءا من النسيج الاجتماعي المصري؛ وأصبح معظم أعضائها مندمجين بل وأحيانا مميزين اجتماعيا بما يستبعد معه تبني التنظيم لأي فكر انقلابي يتبني العنف طريقة للتغيير... فالقطاع الأكبر من بنية تنظيم الإخوان ينتمي إلى الطبقة الوسطى والصاعدة، وهو ما يؤكد على صعوبة تبني التنظيم لأيدلوجية انقلابية عنفية حتى ولو كانت حاضرة فعلا لدي قطاعات منه كما هو الحال لدي بعض تلاميذ المدرسة القطبية وامتداداتها الفكرية داخل التنظيم.

***

لكي ندرك ما سبق يجب العودة إلى طبيعة النشاطات الطلابية الإخوانية في السنوات الأخيرة إلى لحظتنا هذه التي تحركت فيها مظاهرات طلاب الإخوان في صورة ميليشيا عسكرية.

فالواقع يقول أن الفاعليات الطلابية الإخوانية تراجعت في السنوات الأخيرة في موضوعاتها ومظاهرها إلى الحد الأدنى فلم تصل إلى ما كانت عليه في أوج قوتها في عقدي السبعينيات أو الثمانينيات.. بل ولم ترق إلى ما حدث في المظاهرات الطلابية ضد حرب التحالف الدولي على العراق بعد غزوه الكويت.. وظلت الحركة الطلابية الإخوانية دون السقف في أحداث كانت تستدعي فيما قبل ردا طلابيا يخرق السقف كما هو الحال في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

وإلي وقت اندلاع مظاهرات الإصلاح التي بدأت في ربيع العام الماضي 2005 والتي عرفت بربيع القاهرة..كان أهم ما قام به طلاب جامعة الإسكندرية -على سبيل المثال- تظاهرة احتجاجية تتبني مطالب أخلاقية ضد الفيديو كليب أو العري كليب بتعبير لافتات التظاهرة.. أما نظراؤهم في جامعة القاهرة فكان أهم نشاطاتهم للعام الجامعي تنظيم يوم الحب الإسلامي أو محمد داي الذي يمثل أسلمة لعيد الحب (فالانتاين داي)!.. وأتصور أنه لولا دخول الجماعة مباشرة لأسباب مختلفة في التظاهرات المطالبة بالإصلاح ما اهتمت الحركة الطلابية الإخوانية أو اضطرت لتنبي أجندة الإصلاح.

والسبب أن قضايا الاهتمام الحقيقية للحركة الطلابية الإخوانية لا تتطابق تماما مع قضايا الإصلاح الدستوري والسياسي وإن تقاطعت معها جزئيا.. فالطالب الإخواني في هذه اللحظة

هو ابن بيئته الشبابية غير المسيسة حتى ولو أعطاه الفخوان جرعة سياسية أكبر من نظرائه.. واهتماماته الحقيقية تتصل بتكوينه من حيث كونه ابن العولمة وثقافة الاستهلاك والتكوين السياسي الخفيف أو "الدايت"..وفي حين كان مطلب التعديل الدستوري على رأس مطالب الحركة الطلابية الإسلامية حتي بدايات عقد التسعينيات.. صار أهم مطالب الحركة الطلابية الإخوانية في العام الماضي هو التصدي للفيديو كليب وما يجره من إثارة جنسية ورذائل أخلاقية!

***

أما إذا تكلمنا عن قطاع الطلاب في جماعة الإخوان؛ فالذي كان مستقرا قبل فترة -عقدين تقريبا- أن الحركة الطلابية كانت الأعلى صوتا والأكثر صخبا في الجماعة والوحيدة التي بإمكانها خرق الخطوط الحمراء في علاقة الجماعة بالنظام بما في ذلك ممارسة شكل من شكل العنف الذي غالبا ما يكون رمزيا أكثر منه واقعيا، وقد يتطور إلى صدامات لا تأخذ شكل مواجهات صريحة وإنما مناوشات ومماحكات محدودة وليست مواجهات مفتوحة؛ كما كان يحدث في تعدي بعض طلبة الإخوان -كانوا يعملون وقتها تحت لافتة الجماعة الإسلامية- على قيادات من ضباط الحرس الجامعي أو أعضاء هيئة التدريس... وغالبا ما كانت تنتهي بنهاية هذه الوقائع دون أن تتحول إلى مسلسل مواجهات عبر تفاهمات بين قيادات الطلاب من الإخوان (أو من خارج الطلاب أحيانا) وبين القيادات المعنية في النظام.
ولكن حدثت تطورات مهمة في الحركة الطلابية الإخوانية عززت فرصة السيطرة على الطلاب الإخوان بما يقلل من احتمالية تحولهم إلى العمل العنيف الذي يخرجهم من الخط الاستراتيجي للجماعة. كان أهمها أنها فقدت استقلاليتها التي كانت عليها والتي كانت تحمل في داخلها إمكانيات التورط في العنف.

فقد كانت الحركة الطلابية الإسلامية في حقبة السبعينيات (عرفت باسم الجماعة الإسلامية في جامعات مصر) ذاتية في انطلاقتها وهيكلتها ولم يكن لها شيوخ أو قادة من خارجها.. كانت هذه الميزة من عوامل قوتها وإن أدت في بعض الأحيان إلى تورط بعض تياراتها في العنف والعمل المسلح.. ولكنها ومع تخرج الجيل المؤسس وابتعاده تدريجيا عن العمل الطلابي وروحه ومناخه بدأت بعدها تفقد هذه الذاتية والاستقلالية حيث تولت أجيال جديدة مسئولية قيادة الحركة الطلابية ولكن على طريقة ومنهج بل وأحيانا بروح الجيل المؤسس وهو ما أفقدها القدرة على اختيار مسارات أخري غير التي خطها جيل التأسيس... ودائما ما خضعت مسارات هؤلاء المؤسسين إلى حسابات أبعد من حسابات الحركة الطلابية وخضعت لمنطق أكثر هدوءا واتزانا منها.

لقد تسارعت عملية إعادة بناء الجماعة وهيكلتها التي جرت في عقدي الثمانينيات والتسعينيات على قدم وساق وكان من تداعياتها أن ربطت الطلاب بالتنظيم مباشرة ومن ثم ألزمته بحدوده ومدي حركته مع الإبقاء على مساحة مرونة تستدعيها طبيعة الحركة في أوساط الشباب وما تستلزمه من ارتفاع في وتيرة العمل وتشدد في نبرة الخطاب.

لقد صار طلاب الإخوان الجدد ينتمون إلى تنظيم إسلامي يعمل داخل الجامعة وليس إلى حركة طلابية ذات توجه إسلامي؛ كما صار هناك مسئولون هن الحركة الطلابية من خارجها بل ومن خارج الجامعة وصارت الحركة الطلابية تدار من غير الطلاب، فتعين لكل جامعة وبل ولكل كلية مسئولون ومشرفون تربويون غالبا ما يكونون ممن أنهوا دراستهم وتخرجوا من الجامعة، وصارت هناك لجان مركزية للطلاب تتبع المكاتب الإدارية في المحافظات.. وصار هناك مشرف على قطاع الطلاب في مكتب الإرشاد الذي يمثل أعلي سلطة تنظيمية في الجماعة غرضه وضع المحددات العامة واستراتيجية عمل الجماعة في قطاع الجامعات.

ما حدث أن الوضع صار مختلفا فلم نعد نتحدث عن حركة طلابية إسلامية وإنما عن جناح طلابي تابع للإخوان المسلمين ..أفكاره وإستراتيجيته وقراره جزء من أفكاز الجماعة واستراتيجيتها وقرارها.. بل إن قيادة هذه الحركة الطلابية تلتقي في تراتبية تنظيمية لا تنفصل مطلقا عن أي قطاع آخر في الجماعة.. لم تعد الحركة الطلابية الإسلامية نتاج تصور أو رهن قرار طلابي شبابي بل رهنا لحركة الإخوان بمجملها.. وهو ما يمكن أن نفهمه حين نعرف أن المشرف على قطاع الطلاب في الجماعة والشخص الأكثر تأثيرا فيه هو الدكتور رشاد البيومي الأستاذ الجامعي الذي جاوز عمره السبعين!.

***

بافتقاد الحركة الطلابية لاستقلاليتها داخل جماعة الإخوان المسلمين فقدت أيضا قدرتها على أن تغرد خارج سرب التفاهم المستقر بين الإخوان السلطة.. فالتصور العام واحد والاستراتيجية واحدة والسياسات واحدة ولا يبعد القطاع الطلابي الإخواني كثيرا عن الموقف الرسمي للجماعة إلا في شكل التنفيذ أو الإخراج الذي يجب أن يتلاءم مع طبيعة المسرح الجامعي ذي النكهة الشبابية.

وعليه فمن المؤكد أنها ستظل رهنا لمنطق العلاقة بين الإخوان والسلطة والذي قد نقول من دون جزم أنه لم يصل يوما إلى درجة التحالف والوفاق ولكننا سنؤكد وبيقين أنه لن يصل يوما إلى درجة الصدام والحرب المفتوحة التي تستدعي تأسيس ميليشيات والقيام باستعراضات عسكرية في قلب الجامعة!

النظام والإخوان ..هل تغيرت قواعد المواجهة؟[24]

اضرب زوجتك كل يوم علقة فإن لم تكن تعرف لماذا، فهي تعرف!.. يصلح هذا المثل الصيني المعروف لتلخيص علاقة النظام المصري بجماعة الإخوان المسلمين. فاستراتيجية النظام تقوم على توجيه ضربات جزئية مستمرة.. وهو ما حافظ طوال عصر مبارك وخاصة منذ أوائل التسعينيات.. وإذا كان قد جد شيء في الفترة الأخيرة فهي أن النظام يعرف بيقين لماذا عليه أن يعجل بالضربة ويجعلها قاسية!

ففي أيام معدودة وجهت السلطات المصرية ضربتين موجعتين للإخوان المسلمين، كانت الأولي باعتقال أكثر من مائة وثمانين طالبا من طلاب الجماعة في جامعة الأزهر إضافة إلى عدد من قادة الجماعة في مقدمتهم المهندس خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد والرجل الأقوى في الجماعة. ثم جاءت الضربة الثانية باعتقال عدد من رجال الأعمال المنتمين للجماعة وإغلاق عدد من دور النشر والمؤسسات الاقتصادية التي يديرونها ووجهت لهم اتهامات جديدة من نوعها كان منها اتهامات بغسيل الأموال لجماعة محظورة وهي المرة الأولي التي توجه للإخوان هذه التهمة.. وكان المشترك بين الضربتين أنهما يضربان في العصب الاقتصادي للجماعة ..وهو ما فتح باب التساؤل واسعا عما إذا كانت الجماعة مقبلة على ضربة شاملة؟

***

علي الرغم من أن علاقة نظام الرئيس مبارك ظلت هادئة طوال السنوات الأولي من حكمه إلا أن المؤشرات الأولي كانت تقول أن هناك العلاقة الهادئة تحمل بداخلها بذور صدام لم يأت وقته بعد!.ورغم أن السنوات الأولي من حكم مبارك شهدت السماح للإخوان بالمشاركة في الانتخابات النقابية والبرلمانية، فسيطر الإخوان على أكبر النقابات المهنية (الأطباء والمهندسين ثم المحامين بالترتيب..) ونجحوا في الفوز بعدد من المقاعد في مجلس الشعب في دورتي 1984 (فاز الإخوان بعدة مقاعد في تحالف مع حزب الوفد) و1987 (تضاعف عدد ما فاز الإخوان به من مقاعد ضمن التحالف الإسلامي مع حزبي العمل والأحرار) إلا أنه كان واضحا أن سياسية النظام كانت ثابتة على إستراتيجية منع الإخوان من أي شرعية قانونية والاكتفاء بمنحهم مساحة للعمل السياسي يمكن سحبها وإعادتهم إلى زاوية عدم قانونية في حال الحاجة لذلك. فقد بدأ الرئيس مبارك عهده باستثناء الإخوان المسلمين من الوفاق الذي أعلنه مع القوي والأحزاب السياسية حين استقبل كل قادتها في مقره بالقصر الجمهوري عدا مرشد الإخوان السيد عمر التلمساني!

***

---

٢٤ نشرت مع بدأ حملة اعتقالات كبيرة في صفوف الجماعة في يناير ٢٠٠٧، أعقاب حادثة طلاب الأزهر.

في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات كان النظام يخوض حربا طاحنة ضد الجماعات الإسلامية التي تبنت خيار المواجهة والعنف وكان لافتا أن النظام حرص على التهدئة مع الإخوان وفتح مساحة واسعة لهم للعمل العام في رسالة واضحة بأن حرب النظام إنما تتوجه ضد العمل المسلح والانقلاب على الشرعية وليس ضد الدعوة الإسلامية أو العمل الإسلامي السياسي طالما ظل تحت سقف الشرعية والقانون.. حتى أن رأس النظام-الرئيس مبارك- لم يجد غضاضة وقتها في الحديث إلى مجلة دير شبيجل الألمانية عن أن التيارات الإسلامية ليست كلها إرهابية وأن هناك إسلاميين معتدلين ويعملون وفق القانون في إشارة إلى الإخوان المسلمين.

تسامح النظام المصري في هذه الفترة مع الإخوان سعيا لتحييدهم وحصر المواجهات مع الجماعات الجهادية والمسلحة الخارجة عليه؛ لكن هذا التسامح ظل محصورا السماح بالوجود والعمل دون منحهم الشرعية القانونية.. حيث ظلت الجماعة محظورة قانونيا على الرغم من أن قوافل المسئولين والوزراء لم تكن تتوقف -كلما استدعت الأحداث- عن زيارة مرشد الجماعة وقادتها في مقرها بحي التوفيقية!

يؤرخ بقضية تنظيم سلسبيل التي تفجرت في نهاية عام 1992 كنهاية لحقبة سماح النظام للإخوان بالعمل والوجود دون منحهم الشرعية والقانونية وبداية لمرحلة المواجهة السافرة ومعارك كسر العظام ..فقد كشفت وثائق التنظيم التي عثرت عليها السلطات في إحدى شركات الحاسب الآلي المملوكة للقيادي الإخواني خيرت الشاطر (اشتهرت باسم سلسبيل) أن للجماعة تنظيما قويا ومحكما استطاعت بنائه في سنوات قليلة وهو يقترب من أن يشكل دولة موازية كما أن له إستراتيجية محكمة (عرفت بمشروع التمكين) للوصول إلى الحكم وإدارة الدولة.

كان "مشروع التمكين" أبرز ما انتهى إليه العقل الإداري للإخوان والذي اشتغل عليه أهم عقول وقيادات الجماعة من الصف الثاني والثالث (جيلا السبعينيات والثمانينيات)، وهو مشروع يعيد تنظيم الجماعة إداريا ويرتب هياكلها ومؤسساتها المختلفة بطريقة بالغة الدقة، ويرسم لها خطوات محددة وممنهجة للسيطرة على جهاز الدولة وتولي السلطة سلميا.

لقد أفاق النظام على حقيقة أن الإخوان نجحوا في بناء تنظيم قوي حديدي خارج القوانين المنظمة، وأنهم -منذ أن خرجوا من السجون- عكفوا في دأب ودقة متناهية يحسدون عليها على صقل كفاءة هذا التنظيم وتطوير قدراته، وصاغوه على مثال الدولة نفسها حتى في أدق تقسيماته الإدارية التي كانت تتفق حد التماهي مع التقسيمات الإدارية للدولة، فمكتب الإرشاد يوازي مجلس الوزراء، ومجلس الشورى يقوم بمهام البرلمان، ومكاتب الجماعة الإدارية هي نفسها المحافظات، والمناطق تنطبق حدودها مع الدوائر الإدارية و الانتخابية تماما، بحيث صار التنظيم دولة بإزاء الدولة إلا أنها من دون جيش أو أجهزة أمنية.

ساعة اكتشف النظام ذلك كان قد حسم أمره نهائيا إلى القطيعة مع الإخوان والبدء في مواجهة ولكن من نوع آخر: مواجهة تتمثل في ضربات جزئية متوالية ومستمرة من دون انقطاع تنهك الجماعة وتستنزفها دون أن تتحول إلى مواجهة مفتوحة على الطريقة الناصرية التي قامت على الاستئصال الجذري للإخوان، فمثل هذه المواجهات مما لم تعد تقبله الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية كما لا يستطيع النظام نفسه تحمل كلفته السياسية.

***

علي هذا الأساس صاغ النظام المصري استراتيجيته الجديدة في المواجهة مع جماعة الإخوان فبدء مرحلتها الأولي منذ عام 1993 بسن عدد من القوانين والتشريعات واتخذ مجموعة من الإجراءات الإدارية قلصت وجود الجماعة نهائيا في معظم النقابات المهنية والاتحادات الطلابية والمجالس المحلية، كما جمدت عددا من الجمعيات الأهلية التي تخضع لإدارتها واستعادت عبر وزارة الأوقاف السيطرة على معظم المساجد -خاصة الكبرى وذات النشاط- التي كانت الجماعة تعمل من خلالها. وبدءا من عام 1995 بدء النظام المرحلة الثانية في استراتيجية المواجهة والتي تقوم على اتباع سياسة الاعتقالات الجزئية المستمرة والمتواصلة التي تطاول عددا من القيادات الحركية الفاعلة -غالبا من الصف الثاني والجيل الوسيط- لإحداث خلخلة في البنية التنظيمية للتأثير على كفاءة أدائها، وكذلك لاستنزاف مواردها المالية التي يذهب جزء كبير منها في تحمل كلفة هذه الاعتقالات اقتصاديا واجتماعيا، إضافة إلى حصرها في خانة اللا مشروعية بما يباعد بينها وبين الشارع المصري.

***

لم يغير النظام من استراتيجيته تلك حتى حين سمح للجماعة بالدخول في الانتخابات البرلمانية الأخيرة (2005) والتي فازت فيها بنحو خمس مقاعد البرلمان؛ فقد خاضتها من دون وضعية قانونية، وظلت على رغم نشاطاتها السياسة محظورة وغير قانونية ومعرضة للملاحقات الأمنية والقانونية على نحو ما رأينا من اعتقالات وملاحقات لم تتوقف في حق كوادر الجماعة وقادتها طوال العام الفائت.

لكن الجديد الذي صعد المواجهة كان ما بدا من أن الجماعة لعبت بالأعصاب العارية للنظام بل وللدولة المصرية حين بدأت عبر تصريحات لقادتها وممارسات لكوادرها تتجاهل ميراث الدولة المصرية الذي يفيض حساسية تجاه كل ما من شأنه تجاوز فكرة الدولة وإدارتها.

حدث ذلك من الإخوان حين صدرت تصريحات "عشوائية" فهم منها عدم احترام الدولة أو الجرأة عليها (مثل مقولة طز في مصر المنسوبة للمرشد! أو دعوته إلى رئيس ماليزي لمصر)،

وحين خلطت الجماعة بين نقد النظام وبين ما يفهم أنه جرأة على الدولة نفسها (مقولة المرشد أيضا عن قدرة الجماعة على تجهيز عشرة آلاف مقاتل أو استحقاق قادة الدول للعربية للقتل!)، ثم حين بدأت الجماعة سياسة تأسيس الكيانات الموازية لكيانات الدولة(مثل تشكيل اتحاد طلابي بديل ثم اتحاد عمال بديل عن الاتحادات الرسمية).. حينها قرر النظام وبحسم الضرب لأسباب يعلمها الإخوان أو غابت عن وعيهم لكنها بدت حاضرة وبقوة لدي النظام المصري الذي كان يضرب هذه المرة دفاعا عن كيانه المجروحة!

النظام والإخوان.. سياسات المواجهة الشاملة[25]

المواجهة مختلفة هذه المرة بين النظام السياسي والإخوان المسلمين في مصر، فكل الإشارات تقول إنها مواجهة مفتوحة ومتواصلة من دون إمكانية للتفاوض أو أفق للحل ولو كان بعيدًا، فالنظام المصري لا يتوقف عن سياسة الضربات المتلاحقة والمتواصلة للجماعة التي لا يبدو أمامها إلا خياران كلاهما مر؛ إما التصعيد المضاد وهو ما يبدو أن ثمة شكًا في قدرتها على خوضه وتحمُّل كلفته أو الخروج تماما من اللعبة السياسية وهو ما تراه نهايتها التي لن تسلم بها.

***

يؤرِّخ بقضية "سلسبيل" الشهيرة (نهاية 1992) كنقطة فارقة تحول فيها النظام إلى سياسة المواجهة الدائمة مع الجماعة، فقد كانت ثغرة اطلع النظام منها على أهم الوثائق التي تتضمن إستراتيجية الجماعة للوصول إلى الحكم وبنائها التنظيمي المحكم والذي يقارب بناء الدولة نفسها!.

وصلت المواجهة إلى قمتها في منتصف التسعينيات (عام 1995) مع أول محاكمات عسكرية تعرضت لها الجماعة منذ محاكمات العهد الناصري، ثم استمرت بشكل متواصل في السنوات اللاحقة، وإلى الآن تسير وفق إستراتيجية تتعدد وسائلها وتختلف وتيرتها، ولكنها تبقى ثابتة: حصار على كل الأصعدة وغلق كل مساحات الحضور والتواجد، واستعادة ما كانت قد حازت عليه الجماعة سابقا من مكتسبات وأماكن نفوذ.

اعتمد النظام سياسة الضربات الأمنية والاعتقالات المحسوبة للقيادات الفاعلة التي تمسك بالمفاصل الأساسية للتنظيم؛ وذلك بغرض استنزاف طاقة الجماعة تنظيما وماليا ومعنويا، ولكن دون التوسع في الضربات الأمنية بما لا يحتمله وضع البلاد، ثم طوّر النظام هذه السياسة باستهداف القوى الاقتصادية للتنظيم وملاحقة مصادر تمويله الحقيقية أو المحتملة عبر اعتقال رجال الأعمال المنتمين لها، والتحفظ على مؤسساتهم الاقتصادية، كما جرى قبل عام من اعتقال المهندس خيرت الشاطر النائب الثاني للمرشد، وشريكه المهندس حسن مالك، وينظر إليهما باعتبارهما المسئولين عن الاستثمارات الاقتصادية للجماعة، إضافة إلى عدد من رجال الأعمال والتحفظ على مؤسساتهم الاقتصادية (33 شركة ومؤسسة اقتصادية).

ومواكبة لسياسته في التوسع في اعتقال وسجن القيادات التنظيمية المؤثرة اضطر النظام إلى اللجوء إلى القضاء الاستثنائي والتوسع في إحالة قيادات الجماعة إلى المحاكم العسكرية؛ وذلك

---

٢٥ نشرت قبيل صدور الأحكام العسكرية بحق قيادات الإخوان في أبريل ٢٠٠٨.

لضمان حرمانها من أكبر عدد من قيادتها لأطول فترة ممكنة، خاصة بعد أن تبين صعوبة إدانتهم أمام القضاء الطبيعي، ونتيجة لذلك صار تقليدًا ثابتا أن يبقى فوج من أهم قيادات الجماعة رهن الاعتقال أو السجن مددًا ما بين الثلاث سنوات إلى الخمس ولا يفرج عنهم إلا بعد أن يحل فوج بديل ضيفا على السجون!

وغطى النظام ضرباته المتواصلة للإخوان بتيران حملات إعلامية "مكارثية" حشد فيها وسائل إعلامه والقريبة منه لتعميق حالة الخوف في الشارع وبين النخب من الإخوان ومشروعهم، وكثيرا ما جاءت الحملات الإعلامية متزامنة مع الضربات الأمنية أو ممهدة لها في بعض الأحيان، كما في حادث استعراض طلاب الأزهر الذي وُظف إعلاميا تمهيدا للاعتقالات الواسعة التي طالت 40 من قادة الجماعة بينهم نائب المرشد.

وأخيرًا.. عمد النظام إلى إدخال تعديلات مهمة على الدستور تهدف إلى القضاء على الفجوات التي نفذ الإخوان منها إلى السياسة والعمل العام بحيث لا تترك لهم مستقبلا أي مساحة أو إمكانية للحضور والفعل فكان قصر الترشيح لانتخابات الرئاسة على رؤساء الأحزاب المرخص لها فعليا وإلغاء الإشراف القضائي على الانتخابات، وهو ما كان مسئولا عن توفر قدر كبير من الشفافية والرقابة على الانتخابات بما سمح للإخوان بالفوز بخُمس مقاعد البرلمان.

***

أسباب كثيرة تدفع بالنظام إلى استمراره في إستراتيجية المواجهة الشاملة ولكن المتدرجة، منها القلق من تعاظم الحضور السياسي لجماعة الإخوان وتطورها على مستوى الخطاب أو الممارسة بما صار يمثل تهديدا له، والتغير الذي طرأ على بعض الدوائر السياسية المؤثرة في الغرب والذي خفف من رفضها للحركات الإسلامية على الإجمال، وجعلها أكثر قبولا من ذي قبل للتعامل مع الحركات الإسلامية السياسية المعتدلة مثل الإخوان وسعيا لإدماجها في بنية النظم السياسية في بلدانها.

لكن ربما كان أهم أسباب التصعيد والاستمرار في سياسة المواجهة الشاملة أن النظام المصري يقف على عتبات مرحلة جديدة تتطلب ضمان حسم ملف انتقال السلطة مستقبلا والتغيير المنتظر في هرمها بخلو منصب الرئاسة (يكمل الرئيس حسني مبارك عامه الثمانين في شهر مايو 2008)، وهو انتقال سيعاني صعوبات غياب نائب للرئيس يخلفه وتضارب التكهنات بشأن سيناريو محتمل للتوريث يمكن أن يدفع بنجله جمال لخلافته.

لهذا كله يأتي تصعيد النظام لحملته ضد جماعة الإخوان لتحييد القوة المعارضة الأكبر والأكثر حضورا في الشارع وشل فاعليتها.

***

ثمة مأزق يعانيه النظام في مواجهته ضد الإخوان يتمثل في ارتفاع الكلفة السياسية والاقتصادية لضرب الإخوان بما قد تنوء به البلاد، خاصة أن النظام يعيش أضعف لحظاته مع تصاعد أزمات الغلاء التي طالت السلع الأساسية ومست حياة القطاع الأوسع من الشعب، وكذا توسع حملات المعارضة للنظام وسياساته ودخول قوى غير تقليدية فيها لأسباب وأغراض مطلبية مثل العمال والمهنيين.. هذا كله في وقت تعيش فيه البلاد ما صار يعرف بـ"موت السياسة"، حيث أجدبت الحياة السياسية، وبلغت حد العقم ولم يبق في ملعبها سوى النظام والإخوان!.

لقد استطاع النظام طوال ربع القرن الأخير إضعاف القوى السياسية الفاعلة في البلاد فاخترقها جميعا، وتمكن من السيطرة عليها بحيث لم ينجُ حزب سياسي من تدخله، ولم تفلت قوة سياسية من قبضته، فكان أن النظام وهو يخوض مواجهته الشاملة ضد الإخوان لم يجد -هذه المرة- تيارًا يملأ الفراغ الذي يمكن أن يولده غيابهم.

على عكس سلفيه جمال عبد الناصر وأنور السادات يفتقد نظام الرئيس حسني مبارك لمشروع وطني يمكن أن يجتمع الشارع المصري عليه، كما تنعدم أمامه البدائل التي يمكن أن يفسح لها لتتمدد في الفراغ الذي سيحدثه غياب الإخوان عن الحياة السياسية. لقد كان ناصر صاحب مشروع وطني طغى حضوره كثيرا على غياب الإخوان أو تغييبهم عن المشهد السياسي وقتها، فيما كان لدى السادات وهو يضرب اليسار والناصريين بدائل أكثر قوة وحضورا تتمثل في التيار الإسلامي والإخوان أنفسهم.. فيما يحاول مبارك استئصال جماعة الإخوان المسلمين من المشهد السياسي برمته دون مشروع وطني جديد أو بديل سياسي ملائم.

وليست وضعية الإخوان بأفضل كثيرًا من النظام؛ فالتنظيم الضخم الشامل الذي بناه الإخوان وأتقنوا في صنعة بنائه على غرار دولة بديلة يصير عند مواجهات طويلة الأمد من هذا النوع عبئًا كبيرًا، بل ونقطة ضعف وهو ما يظل يدفع بالجماعة دائمًا إلى إيثار السلامة وعدم التصعيد برغم تداعيات ذلك سلبا عليها مستقبلا.

يمتد تنظيم الإخوان في كل أنحاء البلاد تقريبا ويخترق قطاعات المجتمع المصري جميعها ويضم في صفوفه نخبة مميزة (تضم دعاة وأكاديميين وسياسيين ونقابيين ورجال أعمال وطلابا وناشطين في العمل الأهلي..) سمحت له بالدخول في منافسة مع النظام على الشارع استطاع حسمها في غير مرة لصالحه، لكنها في صراع مفتوح وممتد، مثل الذي تواجهه الجماعة يبدو عبئا يحدُّ من قدرة قيادتها على إدارة الصراع؛ نظرا لكلفته العالية وعدم قدرته على تحمل المواجهات الطويلة لاعتبارات كثيرة بعضها يتصل بوضعه الاجتماعي.

إضافة إلى ما سبق ما زال الإخوان يعانون نتائج عدم نجاحهم في بناء تحالف أو تفاهم مع القوى السياسية الأخرى بما يمهد لتشكيل كتلة تاريخية تسمح لهم بقيادة التغيير، فما زالت هواجس النخبة والشارع على السواء تجاههم قوية، وكثيرا ما ساعد الخطاب المرتبك للجماعة على تدعيمها.

لقد حيّد الإخوان بصيغة التنظيم المغلق الشارع وهمّشوا قواه الفكرية والسياسية فصاروا وحيدين في مواجهة تبدو غير متكافئة مع النظام.

أما النخب السياسية على اختلافها والتي تعاني بدورها الهشاشة والضعف، فقد فضلت مقعد المتفرج العاجز عن الفعل أو المراقب السلبي في معركة إما أنها لا تخصّها أو أنها مطلوبة -بقدر معين- لإنهاك القوتين العظميين اللتين تكاد تتفق هذه النخب على الخوف منهما: النظام والإخوان!

وتبدو المأساة أن ضيق أفق هذه النخب في أنها تفتقد القدرة على التمييز بين انحيازها لأحد أطراف الصراع وبين أهمية الحفاظ على مكتسبات الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان المهددة بأن تهدر في هذا الصراع!

المحتويات

مقدمة الطبعة الثانية ٥
في مشهد التحولات ..تفكيك الأيدولوجيا ونهاية التنظيم. ٩
الإخوان المسلمون..غواية التنظيم. ٢١
التنظيم الدولي للإخوان المسلمين..الوعد والمسيرة والمآل. ٢٩
الإخوان الديمقراطيون..الأفكار، خريطة الانتشار، والعقبات ٤٣
"ترييف" الإخوان! ٥٣
صعود وأفول التيار الإصلاحي. ٥٨
الرقص على إيقاعات العولمة! ٦٣
المدونون الإخوان..حركة احتجاجية أم تيار للنقد الذاتي؟ ٦٧
هل يتغير موقع المسألة الاجتماعية لدى الإخوان المسلمين؟ ٧٣
الإخوان ومأزق الحركات الاحتجاجية الجديدة ٧٨
قراءة في مسيرة رأس مال الإخوان ٨٢
أغاني الإخوان..من ثوريات سيد قطب إلى رومانسيات سيد درويش. ٨٧
الإخوان والصوفية..ماض غير مستعاد ٩٢
الإخوان والسعودية: هل دقت ساعة الفراق؟ ١٠٠
لماذا لا يكتب الإخوان تاريخهم؟ ١٠٩
آل البنا..مبتعدون عن جماعة الإخوان ومبعدون عنها! ١١٩
عهد الأستاذ مهدي عاكف الذي لم يتصف فيه قلم! ١٢٣
إلي أين يسير قطار التجديد الإخواني حين يغادر محطة التنظيم؟ ١٣١
بين الحزب والجماعة ..صورة الإخوان للمستقبل ١٣٧
هل تقبل أمريكا بالإسلاميين؟ ١٤٠
الإخوان والأمريكان..تساؤلات حول مواقف ملغزة! ١٤٦
ماذا جرى لعقل الإخوان الاستراتيجي؟ ١٥١
في فهم ما جري من "ميليشيا" طلاب الإخوان! ١٥٦
النظام والإخوان ..هل تغيرت قواعد المواجهة ١٦٠
النظام والإخوان..سياسات المواجهة الشاملة. ١٦٤